النَّزْعَةُ الكُوفِيَّةُ عِنْدَ أَبِي الْبَرَكَاتِ الأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ الإِنْصَاف في مسائلِ الخِلَافِ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ

دراسةٌ وصفيةٌ

إعداد

د/ عربي محمد أحمد محمد

مدرس بقسم اللغة العربية (تخصص: نحو وصرف وعَروض)

كلية الآداب – جامعة المنيا

(العدد الرابع والثلاثون)

(الإصدار الثاني .. أكتوبر)

(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)

النَّزْعَةُ الكُوْفِيَّةُ عِنْدَ أبي الْبَرَكَاتِ الأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ الإِنْصَاف في مسائِلِ الخِلَافِ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوْفِيِّيْنَ: دراسةٌ وصفيةٌ

عربي محمد أحمد محمد

قسم اللغة العربية (تخصص: نحو وصرف وعَروض)- كلية الآداب- جامعة المنيا

البريد الإلكتروني: Araby.mohmed@mu.edu.eg

مُلَخَّص البحث:

يُنَاقِشُ هذا البحثُ المسائلَ التي أَيَّدَ فيها أبو البركاتِ الأنباريُّ النَّحْوِيِّيْنَ الكُوْفِيِّيْنَ في كِتَابِه: (الإِنْصَاف في مسائِلِ الخِلافِ بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين)؛ لِذَا جاء عنوانُ البحثِ: (النَّزْعَةُ الكُوْفِيَّةُ عِنْدَ أَبِي الْبَرَكَاتِ الأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِهِ الإِنْصَاف في مسائِلِ الخلافِ بين النَّحْوِيِّينَ البَصريِّينَ والكُوفيِّينَ: دراسةٌ وصفيةٌ).

فَمِنْ خلالِ قراءةِ كِتَابِ (الإِنْصَافِ) لأبي البركات الأنباريِّ (ت ٥٧٧هـ) تَبَيَّنَ للباحثِ أنَّ النَّزْعَةَ الكُوْفِيَّةَ عِنْدَ أَبِي البركاتِ الأنباريِّ قَدْ تَجَلَّتْ فِي سَبْعِ مسائلَ، هي حسْب ترتيبها في الإِنْصَافِ: العاملُ في الاسمِ المرفوعِ بَعْدَ (لَوْلَا)- تقديمُ خَبَرِ (لَيْسَ) عليها- لامُ (لَعَلَّ) الأولى: زائدةٌ هي أو أصليةٌ؟- مَنْعُ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ- هَلْ يُقَالُ: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ)؟ وموضعُ الضمائرِ- مَراتبُ المعارفِ- هَلْ يُوْقَفُ بِنَقْلِ الحركةِ على المنصوبِ المُحَلَّى بـ(أل) الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه؟.

يُحَاولُ الباحثُ مُجْتَهِدًا أنْ يُحَلِّلَ الآراءَ والحُجَجَ والأدلَّةَ النَّحْوِيَّةَ التي عَرَضَ لها أبو البركاتِ الأنباريُّ في هذه السَبْعِ المسَائلِ لِكُلٍّ منَ الفريقَيْنِ، كما يُحَاولُ الباحثُ مُجْتَهِدًا أيضًا أنْ يُجِيبَ عن سؤالٍ هو: هلْ كانَ أبو البركاتِ الأنباريُّ مُحِقًّا في نَزْعَتِه للكوفيِّيْنَ في هذه المسائلِ موضوعِ البحثِ؟

لِذا كان المنهجُ الوصفيُّ التحليليُّ الذي يَعرِضُ للنَّصِّ، ويُحلِّلُهُ في ضَوءِ مُعطياتِ التراثِ هو المنهجُ الذي يُنَاسبُ هذا البحثَ.

الكلمـــاتُ المفتاحيـــةُ: النَّزْعَـةُ الكُوْفِيَّـةُ- أَبـو الْبَرَكَـاتِ الأَنْبَـارِيُّ- كِتَـابُ الإِنْصَـاف- مَسـائلُ الخـلافُ بـين النَّحْـوِيِّيْنَ البَصْـرِيِّيْنَ والكُـوْفِيِّيْنَ- الخـلافُ النحويُّ- المدارسُ النحويةُ.

The Kufic tendency of Abu Al-Barakat Al-Anbari in his book Al-Insaaf in the issues of disagreement between Al-Basri and Al-Nasfi grammar: A study of the visual and descriptive

Arabic Muhammad Ahmad Muhammad
Department of Arabic Language (Specialization: Grammar, Grammar and Presentations) - Faculty of Arts - Minia University
Email: Araby.mohmed@mu.edu.eg

Abstract:
This research discusses the issues in which Abu Al-Barakat Al-Anbari supported the two Kufic grammarians in his book: (Instance in issues of disagreement between the Basri and Kufic grammarians); That is why the title of the research came: (The Kufic tendency of Abu Al-Barakat Al-Anbari in his book Al-Insaaf in the issues of disagreement between the two grammarians Al-Basri: A study and Al-Basri).

By reading a book (equity) Abu Barakat Anbari (v 577 e) The researcher found that the tendency keffiyeh when Abu Barakat Anbari has manifested itself in seven issues, are in order of the equity: factor in the raised name after (Lula) - to provide news (not) it - Lam (perhaps) the first: is it extra or the original? - Prohibition of spending what is dispensed in the necessity of poetry - Should it be said: (Wolai) and (Woullaak)? And the position of the pronouns - the levels of knowledge - is it dependent on the transfer of the movement on the position localized with (al) the inhabitant before the end of it؟

Diligent researcher tries to analyze the views and arguments and grammatical evidence that show her Abu Barakat Anbari in these seven questions for each of the two teams, as the researcher also tries mujtahid to answer a question: Was Abu Barakat Anbari right in his tendency to Kovyin on these issues in question؟

Therefore, the descriptive-analytical method that presents the text and analyzes it in the light of heritage data is the method that suits this research.

Keywords: Kufic tendency - Abu Al-Barakat Al-Anbari - Kitab Al-Insaf - issues of disagreement between the visual grammarians, the grammatical schools, and the grammatical grammar.

المُقَدّمـة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا مُحَمَّدٍ، ومَنْ تبِعَهُ بإِحْسَانٍ إلى يومِ الدين.

وأمَّا بَعْدُ؛ فَمِنْ خلالِ قراءةِ كِتَابِ (الإِنْصَاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين) لأبي البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) تَبَيَّنَ للباحثِ أنَّ النَّزْعَةَ الكُوْفِيَّةَ عِنْدَ أَبِي البركاتِ الأنباريّ قَدْ تَجَلَّتْ فِي سَبْعِ مسائلَ، هي حسْب ترتيبها في الإِنْصَافِ:

المسألة الأولى– القولُ في العاملِ في الاسمِ المرفوعِ بَعْدَ (لَوْلَا).

المسألة الثانية– القولُ في تقديمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عليها.

المسألة الثالثة– القولُ في لامِ (لَعَلَّ) الأولى: زائدةٌ هي أو أصليةٌ؟

المسألة الرابعة– مَنْعُ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ.

المسألة الخامسة– القولُ فِي: هَلْ يُقَالُ: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ)؟ وموضعُ الضمائر.

المسألة السادسة– مراتبُ المعارف.

المسألة السابعة– هَلْ يُوْقَفُ بِنَقْلِ الحركةِ على المنصوبِ المُحَلَّى بـ(أل) الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه؟.

يتناولُ الباحثُ –إنْ شاءَ اللهُ– هذه المسائلَ بالدراسةِ وَفْقَ ترتيبها في كتاب الإنصافِ، وقد اعتمدَ البحثُ طبعةَ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد؛ لأنَّ تحقيقَ الشيخِ لا يُعَدُّ تحقيقًا فحسب، بل هو شرحٌ لكتاب الإنصافِ، ممَّا سهَّلَ على الباحثِ كثيرًا في فَهْمِ عبارةِ أبي البركات، وهذا لا يُقَلِّلُ أبدًا من شأنِ تحقيق أ.د/ جودة مبروك، فكثيرًا ما كان يرجعُ إليه الباحثُ عند الحاجة إلى ضبطِ بعض الكلماتِ؛ فهو حقًّا يمتازُ بدقة الضبطِ.

مشكلةُ البحث:

يُنَاقِشُ البحثُ المسائلَ التي أَيَّدَ فيها أبو البركاتِ الأنباريُّ النَّحْوِيِّيْنَ الكُوْفِيِّيْنَ في كِتَابِه: (الإِنْصَاف في مسائلِ الخِلافِ بين النحويّين البصريّين والكوفيّين)؛ لِذَا جاء عنوانُ البحثِ: (النَّزْعَةُ الكُوْفِيَّةُ عِنْدَ أَبِي الْبَرَكَاتِ الأَنْبَارِيِّ

فِي كِتَابِهِ الإِنْصَاف في مسائلِ الخلافِ بين النَّحْوِيِّينَ البَصرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ: دراسةٌ وصفيةٌ).

أهدَافُ البحث:

يُحَاولُ الباحثُ مُجْتَهِدًا أنْ يُحَلِّلَ الآراءَ والحُجَجَ والأدلَّةَ النحويَّةَ التي عَرَضَ لها أبو البركاتِ الأنباريُّ في هذه السَبْعِ المسَائلِ لِكُلٍّ منَ الفريقَيْنِ، كما يُحَاولُ أيضًا أنْ يُجِيبَ عن سؤالٍ مهمٍّ هو: هلْ كانَ أبو البركاتِ الأنباريُّ مُحِقًّا في نَزْعَتِه للكوفِيِّيْنَ في هذه المسائلِ موضوع البحثِ؟

منهجُ البحث:

يعتمدُ البحثُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ الذي يَعرِضُ للنَّصِّ، ويُحلِّلُهُ في ضَوءِ مُعطياتِ التراثِ هو المنهجُ الذي يُنَاسبُ هذا البحثَ.

الدراساتُ السابقة:

لمْ يعثُرِ الباحثُ على دراسة تناولت النزعة الكوفية لأبي البركات في الإنصاف، لكن هناك دراساتٌ كثيرةٌ تناولت هذا الكتاب بالدرس والتحليل، يذكرُ منها الباحث ما يلي:

- **أولا- مِن الكتب:**

١- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: د/ محمد خير الحلواني، دار القلم العربي بحلب، (بدون طبعة)، (بدون تاريخ).

- **ثانيًا- من الرسائل الجامعية:**

١- أبو البركات الأنباري جهوده وآراؤه النحوية من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، إعداد: هدى خالد عبد الله آدم (رسالة ماجستير)، دائرة اللغة العربية،، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان- السودان ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢- شواهد الشعر في النحو العربي من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين دراسة تحليلية، إعداد: نسرين بنت قاضي قمر الدولة (رسالة دكتوراه)، قسم الدراسات اللغوية والنحوية، كلية اللغة العربية والحضارة الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية- إسلام آباد ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- **ثالثًا- من المجلات والدوريات:**

١- أثر القراءات القرآنية في ترجيح الحكم النحوي دراسة في كتاب الإنصاف لابن الأنباري: د/ نور الدين دريم، مجلة أمارات، مج١، ع١، إصدار كلية الآداب والفنون، جامعة حسيبة بو علي بالشلف- الجزائر، ديسمبر ٢٠١٧م.

٢- الآراء البصرية ونسبتها إلى الكوفيين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري: د/ إسراء ياسين حسن، مجلة كلية التربية الأساسية، مج١٩، ع٧٩، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق ٢٠١٣م.

٣- مآخذُ على أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في كتابه الإنصاف: د/ نهلة فرج أحمد قاسم، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، ج٤، ع١٨، جامعة الأزهر ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٤م.

٤- المسائل الصوتية في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري: د/ محمد رمضان البعّ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج١٨، ع٢، غزة، فلسطين، يونيو ٢٠١٠م.

وأخيرًا؛ فهذا عَمَلُ باحثٍ يَجْتَهِدُ، إنْ أصابَ فهذا توفيقٌ وفضلٌ مِنَ الله وكرمٌ كبيرٌ، وإنْ أخطأَ أو قَصَّرَ فهذا مِنْ نفسِه، ومِنْ جَهْلِه، ومِنَ الشَّيطانِ، "رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَآ إِنْ نَسِيْنَآ أَوْ أَخْطَأْنَا" (سورة البقرة ٢/ ٢٨٦)، والحمدُ لله حَمْدًا كثيرًا كما ينبغي لجلالِ وجهِه وعظيمِ سُلطانِه.

المسألة الأولى- القول في العامل في الاسم المرفوع بعد (لَوْلَا)[١].

يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ[٢]: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (لَوْلَا) ترفع الاسم بعدها، نحو: لَوْلَا زيدٌ لأكرمْتُكَ، وذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع بالابتداء".

فالكوفيون يَرَوْنَ أنَّ العاملَ في الاسمِ المرفوعِ بعدَ (لَوْلَا) هو (لَوْلَا) نفسُها، في حين أنَّ البصريّين يَرَوْنَ أنَّ العاملَ في الاسمِ المرفوعِ بعدَ (لَوْلَا) هو الابتداءُ.

بِناءً على ذلك يكون الاسمُ المرفوعُ بعدَ (لَوْلَا) فاعلا عند الكوفيّين، ويكون مبتدأً عند البصريّين.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ الكوفيّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[٣]: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلْنَا: إنَّها ترفعُ الاسمَ بعدَها؛ لأنها نائبةٌ عن الفعلِ[٤] الذي لو ظَهَرَ لرفعَ الاسمَ؛ لأنَّ التقديرَ في قولِك: لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ: لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ مِنْ إكرامِك لَأَكْرَمْتُكَ، إلا أنَّهم

---

(١) الإنصاف م ١٠/ ص ٧٠: ص ٧٨.

(٢) الإنصاف، ص ٧٠.

(٣) الإنصاف، ص ٧١: ص ٧٣.

(٤) ذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ المرفوع بعد (لَوْلَا) ليس بمبتدإٍ، ثم اختلفوا في عاملِ رفعِه على أربعة أقوال: ١- قَول الكسائي: الاسم المرفوع بعد (لَوْلَا) مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، تقديرُه: لَوْلَا وُجِدَ زيدٌ. ٢- قَول بعضهم: الاسم المرفوع بعد (لَوْلَا) مرفوعٌ بـ(لَوْلَا)؛ لنيابتها مَنَابَ (لَوْ لَمْ يُوْجَدْ) حَكَاهُ الفَرَّاءُ عن بعضهم، وردَّه بأنَّك تقولُ: لولا زيدٌ لا عمرٌو لأتيتُك، ولا يُعْطَفُ بـ(لا) بعد النفي، وهو القولُ الذي اختاره أبو البركات. ٣- قول الفَرَّاء: الاسم المرفوع بعد (لَوْلَا) مرفوعٌ بـ(لَوْلَا) نفسِها، لا لنيابتِها مَنَابَ (لَوْ لَمْ يُوْجَدْ). ٤- قَول صاحب رصف المباني: "ويُرَفَعُ عند الكوفيين على تقدير فعلٍ نابت (لا) مَنَابَه، فإذا قلتَ: لَوْلَا زَيْدٌ لأكرمْتُك، و"لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ"، فالمعنى: لَوِ انعدمَ زَيْدٌ، ولَوِ انعدمْتُمْ، وهذا هو الصحيح؛ لأنَّه إذا زالت (لا) وَلِيَ (لَو) الفعلُ ظاهرًا، أو مقدرًا، وإذا دخلتْ (لا) كان بعدها الاسمُ، فهذا يدلُّ على أنَّ (لا) نائبةٌ مَنابَ الفعل، وقد اتفق الطائفتان على أنَّ (لَوْلَا) مُرَكَّبَة مِنْ (لَو) التي هي حرف امتناعٍ لامتناعٍ، و(لا) النافية، وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التركيب". انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٦٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧٤، ورصف المباني ص ٢٩٤، وارتشاف الضَّرَب ص ١٩٠٤، والجنى الداني، ص ٦٠١، وص ٦٠٢، ومغني اللبيب ٣/ ٤٤٤، وحاشية الشمني ص ٦٤.

حذفوا الفعلَ تخفيفًا، وزادوا (لَا) على (لَوْ) فصار بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، وصار هذا بمنزلة قولِهم: (أَمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ مَعَكَ) والتقديرُ فيه: (أَنْ كُنْتَ منطلقًا انطلقتُ مَعَكَ) قال الشاعرُ[1]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتقدير فيه: (أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) فحذفَ الفعلَ، وزادَ (مَا) على (أَنْ) عِوَضًا عن الفعل، كما كانت (الأَلِفُ) في (اليَمَانِيْ) عِوَضًا عن إحدى ياءَيِ النسب، والذي يدل على أنَّها عِوَضٌ عن الفعلِ أنَّه لا يجوز ذِكْرُ الفعلِ معها؛ لئلا يُجْمَع بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ، ونحن وإنِ اختلفنا في أَنَّ (أَنْ) هاهنا هل هي بمعنى (إنِ) الشرطية، أو أنَّها في تقدير: (لِأَنْ) فَمَا اختلفنا في أَنَّ (مَا) عِوَضٌ عن الفعل، وكذلك أيضًا قولُهم: (إِمَّا لا فَافْعَلْ هَذَا) تقديره: (إِنْ لَمْ تفعلْ ما يلزمُكَ فَافْعَلْ هذا) ؛ لأَنَّ الأصلَ في هذا أنَّ الرجلَ تلزمُه أشياءُ، فيُطَالَبُ بِهَا، فيمتنع منها، فيُقْنَعُ مِنْهُ ببعضها، فيُقَالُ لَهُ: (إِمَّا لا فَافْعَلْ هَذَا) ؛أي: (إِنْ لَمْ تفعلْ ما يلزمُكَ فَافْعَلْ هذا) ثُمَّ حذفَ الفعلَ؛ لكثرة الاستعمال، وزِيدتْ (مَا) على (إِنْ) عِوَضًا عنه، فصارا بمنزلة حرف واحد، والذي يدل على أنها صارت عِوَضًا عن الفعل أنه يجوزُ إمالتُها، فيُقَالُ: (إِمَّا لا) بالإمالة، كما أمالوا (بَلَى) و(يَا) في النداء، فلو لم تكن كافيةً من الفعل، وإلا لما جازت إمالتُها؛ لأنَّ الأصلَ في الحروف أن لا تدخلها الإمالةُ، فلمَّا جازَ إمالتُها ها هنا دلَّ على أنها كافيةٌ من الفعل، كما كانت (بَلَى) و(يَا) كذلك، وكذلك أيضًا

(١) البيت من البسيطِ (عَرُوضُه مخبونة، وضربُه مخبونٌ، وقافيتُه من المتراكِبِ، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ) وهو للعباس بن مِرداس السُلَمِيّ في ديوانه، ص ١٠٦، والكتاب ١/ ٢٩٣.

قالوا: (مَنْ سَلَّمَ عليكَ فَسَلِّمْ عليه وَمَنْ لا فَلَا تَعْبَأْ بِهِ) وتقديرُه: (ومَنْ لا يُسَلِّم عليك، فَلَا تَعْبَأْ بِهِ) وقال الشاعرُ[1]:

فَطَلِّقْهَـــا فَلَسْـــتَ لَهَـــاْ بِنِـــدٍّ وَإِلَّا يَعْـــلُ مَفْرِقَـــكَ الْحُسَـــاْمُ

أراد: وإِلَّا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ، وكذلك قالوا: (حِيْنَئِذٍ الآنَ) تقديرُه: (وَاسْمَعِ الآنَ)، ومعناه: أَنَّ ذَاكِرًا ذَكَرَ شَيْئًا فيما مَضَى يَسْتَدْعِي في الحالِ مِثْلَهُ، فقالَ له المُخَاطَبُ: (حِيْنَئِذٍ الآنَ)؛ أي: كان الذي تَذْكُرُهُ حِيْنَئِذٍ وَاسْمَعِ الآنَ، أَوْ دَعِ الآنَ ذِكْرَهُ، أَوْ نحو ذلك من التقدير، وكذلك قالوا: (مَاْ أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا) وتقديرُه: (أُنْظُرْ شَيْئًا) كَأَنَّ قائِلًا قالَ: ليس بغافلٍ عنّي، فقالَ المُجيبُ: مَاْ أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا؛ أي: أُنْظُرْ شَيْئًا، فَحَذَفَ، والحذفُ في كلامِهم لدلالةِ الحالِ، وكثرةِ الاستعمالِ أكثرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ محذوفٌ ها هنا بعد (لَوْلَا) وأنَّه اكتفى بـ (لَوْلَا) على ما بَيَّنَّا فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مرفوعًا بِهَا.

والذي يَدَلُّ على أنَّ الاسمَ يرتفعُ بها[2] دُوْنَ الابتداءِ أَنَّ (أَنَّ) إِذَا وَقَعَتْ بعدَها كانت مفتوحةً، نحو قولِكَ: (لَوْلَا أَنَّ زيدًا ذاهبٌ لأكرمْتُكَ) ولو كانت في موضعِ الابتداءِ لَوَجَبَ أَنْ تكونَ مكسورةً، فلمَّا وَجَبَ الفتحُ دَلَّ على صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إليه".

فقد احتجَّ الكوفيُّون على أَنَّ العاملَ في الاسمِ المرفوعِ بعد (لَوْلَا) هو (لَوْلَا) النائبة عن الفعل المحذوف الذي لو ظهرَ لكانَ هو العاملَ بما يلي:

١-أَنَّ التقديرَ في قولِك: لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ: لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ مِنْ إكرامِك لَأَكْرَمْتُكَ، يتَّضِحُ من ذلك أَنَّ الكوفيّين قاموا بعملَين أولهما حَذْفُ الفعل المجزوم بـ (لَمْ) للتخفيف، وثانيهما زيادةُ (لا) على (لَوْ) فصار الحرفان بمنزلة حرفٍ واحدٍ، فنابتْ (لَوْلَا) عن الفعل المجزوم بـ (لَمْ) (يَمْنَعْنِي)، ثُمَّ استشهد أبو

(١) البيت من الوافر (عَرُوضُه مقطوفةٌ، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المتواتِرِ، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوفَة، موصولةٌ بالمَدِّ) وهو للأحوص الأنصاري في شِعْرِه ص ٢٣٨.

(٢) أي: بـ(لَوْلَا) النائبة عن الفعل المحذوف.

البركاتِ الأنباري على حذفِ الفعلِ الذي نابت مَنابَه (لَوْلَا) للكوفيين بخمسة أمثلةٍ مصنوعةٍ، وبيتَينِ من الشِّعْرِ.

٢- أنَّ (لَوْلَا) تقعُ بعدها (أَنَّ) المفتوحةُ المشددةُ؛ مِمَّا يدلُّ على أنَّ (لَوْلَا) ترفعُ الاسمَ بعدها؛ لنيابتها عن الفعل المحذوف، ولا يرتفع الاسمُ بعد (لَوْلَا) بالابتداءِ؛ لأنَّه لو كانت (أَنَّ) في موضع الابتداء، لوجَبَ كسرُ همزتِها.

يتضّحُ مِمَّا سبقَ أنَّ للكوفيّينَ دليلَينِ على أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد (لَوْلَا) يرتفعُ بـ(لَوْلَا) لا بالابتداء، أولهما أنَّ (لَوْلَا) نائبةٌ عن الفعلِ المحذوفِ الذي لو ظهرَ لرفَعَ الاسمَ، وثانيهما وجوبُ فتحِ همزةِ (أَنَّ) المشددةِ إذا وقعت بعد (لَوْلَا) ؛ لأنَّها لو كانت في موضع الابتداء، لوجَبَ كسرُ همزتها.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ البصريّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[١]: "وأَمَّا البصريون فاحتجُّوا بِأَنْ قالوا: إِنَّما قُلْنَا: إِنَّه يرتفعُ بالابتداءِ دون (لَوْلَا) وذلك لأنَّ الحرفَ إِنَّما يعملُ إذا كانَ مُخْتَصًّا، و(لَوْلَا) لا تختصُّ بالاسمِ دونَ الفعلِ، بل قد تدخلُ على الفعلِ كما تدخلُ على الاسمِ، قال الشاعرُ[٢]:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْهُمِ السُّوْدِ

لَاْ دَرَّ دَرُّكِ؛ إِنِّيْ قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَاْ عُذْرَي لِمَحْدُوْدِ

فَقَالَ: (لَوْلَا حُدِدْتُ) فأدخلَها على الفعلِ، فَدَلَّ على أَنَّها لا تختصُّ، فَوَجَبَ أَن لا تكونَ عاملةً، وَإِذَا لَمْ تكنْ عاملةً، وَجَبَ أَنْ يكونَ الاسمُ مرفوعًا بالابتداءِ.

---

(١) الإنصاف، ص ٧٣: ص ٧٥.

(٢) البيتان من البسيط (العَروض فيهما مخبونةٌ، والضربُ مقطوعٌ، والقافيةُ من المتواتر، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوفَة، موصولةٌ بِالمَدِّ) وهما للجَمُوح الظفري. يُنْظَر في تخريج نسبتهما: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٤٥٥.

والذي يَدَلُّ على أَنَّه ليس مرفوعًا بـ(لَوْلَا) بتقدير: (لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) أَنَّه لو كان كذلك لكان ينبغي أنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا بِـ(وَلَا) لأنَّ الْجَحْدَ يُعْطَفُ عليه بِـ(وَلَا) قال الله تعالى: (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيْرُ وَلَا الظُّلُمَاْتُ وَلَا النُّوْرُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُوْرُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاْءُ وَلَا الْأَمْوَاْتُ)[(١)].

ثُمَّ قَالَ الشَّاعِرُ[(٢)]:

فَمَــا الــدُّنْيَا بِبَاقَــاةٍ لِحَــيٍّ وَلَاْ حَــيٌّ عَلَــى الــدُّنْيَا بِبَــاقِ

قَوْلُه: (بِبَاقَاةٍ) أرادَ: (بِبَاقِيَةٍ) فأبدلَ من الكسرةِ فتحةً، فانقلبتِ الياءُ ألفًا، وهي لغةُ طَيِّئٍ، وقال الآخرُ[(٣)]:

وَمَــا الــدُّنْيَا بِبَاقِيَــةٍ بِحُــزْنٍ أَجَلْ، لَا، لَا، وَلَا بِرَخَــاءِ بَــالْ

فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَخُوْكَ وَلَا أَبُوْكَ) دَلَّ عَلَى فسادِ ما ذهبوا إليه".

فقد احتجَّ البصريُّون على أنَّ العاملَ في الاسمِ المرفوعِ بعد (لَوْلَا) هو الابتداء بما يلي:

١-أنَّ الحرفَ إنَّما يعملُ إذا كان مختصًّا، و(لَوْلَا) حرفٌ غيرُ مختصٍّ؛ حيثُ تدخُلُ على الفعلِ كما تدخُلُ على الاسمِ، كما في قولِ الشاعر: (لَوْلَا حُدِثْتُ...)، فكَوْنُ (لَوْلَا) غيرَ مختصَّةٍ أوجبَ عدمَ إعمالِها، ومِن ثَمَّ وَجَبَ أنْ يرتفعَ الاسمُ بعدها بالابتداءِ.

٢- أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد (لَوْلَا) لمْ يرتفعْ بـ(لَوْلَا) النائبةِ عن الفعلِ المحذوفِ في تقديرِ الكوفيِّين: (لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) هو أنَّ التقديرَ لو كانَ كذلك لكانَ ينبغي أنْ يُعْطَفَ على الاسمِ المرفوعِ بعد (لَوْلَا) بِـ(وَلَا)؛ لِأَنَّ النفيَ يُعْطَفُ عليه بِـ(وَلَا)، واستشهد أبو البركاتِ للبصريين على ذلك بِنَصٍّ قُرآنيٍّ من سورة

(١) سورة فاطر: ٣٥/ ١٩- ٢٢.

(٢) البيت من الوافر (عَرُوضُه مقطوفةٌ، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المتواترِ، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوفَة، موصولةٌ بالمَدِّ) ولم يعْثُرِ الباحثُ على نسبته.

(٣) البيت من الوافر (عَرُوضُه مقطوفةٌ، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المتواترِ، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوفَة، موصولةٌ بالمَدِّ) ولم يعْثُرِ الباحثُ على نسبته.

فاطر، وبِبَيْتَينِ من الشِّعْرِ، فلَمَّا لَمْ يَجُزِ العطفُ على الاسمِ المرفوعِ بعد (لَولَا) بـ(وَلَا)، دَلَّ ذلك على فسادِ تقدير الكوفيّين: (لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ).

وبعد أنِ انتهى أبو البركاتِ الأنباريُّ مِنْ تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ كُلٍّ من الكوفيّين والبصريّين وأدلَّتِهم صَحَّحَ مذهبَ الكوفيّين قائلا[1]: "**والصَّحِيحُ ما ذَهَبَ إليه الكُوفِيُّون**".

ثُمَّ يبدأ أبو البركاتِ الأنباريُّ في الردِّ على كلام البصريّين، فيقولُ[2]:

"وأَمَّا الجوابُ عن كلماتِ البصريين:

١-أمَّا قولُهم: إنَّ الحرفَ إنَّما يعملُ إذا كانَ مُخْتَصًّا، و(لَوْلَا) حرفٌ غيرُ مُخْتَصٍّ.

قُلْنَا: نُسَلِّمُ أَنَّ الحرفَ لا يعملُ إلَّا إذا كان مُخْتَصًّا، ولكن لا نُسَلِّمُ أنَّ (لَوْلَا) غيرُ مُخْتَصٍّ.

٢-"قولهم: إنَّه يدخلُ على الفعلِ كما يدخلُ على الاسمِ كما قال الشاعرُ:

لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَاْ عُذْرَي لِمَحْدُوْدِ

فأدخلَها على الفعلِ.

قُلْنَا: (لَو) التي في هذا البيتِ ليست مُرَكَّبَةً مع (لا) كما هي مُرَكَّبَةٌ مع (لا) في قولك: (لَوْلَا زيدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) وإنَّما (لَو) حرفٌ باقٍ على أصلِه من الدلالة على امتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيرِه، و(لا) معها بمعنى (لَمْ) لأنَّ (لا) مع الماضي بمنزلةِ (لَمْ) مع المستقبلِ، فكأنَّه قال: (قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْ لَمْ أُحَدّ) وهذا كقولِه تعالى[3]: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) أَيْ: لَمْ يَقْتَحِمِ الْعَقَبَةَ[4].

---

(١) الإنصاف، ص ٧٥.

(٢) الإنصاف، ص ٧٥.

(٣) سورة البلد ٩٠/ ١١.

(٤) يُنْظَرُ: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٢٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٣٢٩، و(لا) مكررة في المعنى عند الفَرّاء في معانيه ٣/ ٢٦٤، والزجاج في معانيه ٥/ ٣٢٩، والزمخشري في كشافه ٦/ ٣٧٧، وأبي حَيَّان في بحرِه ٨/ ٤٧١.

وكقولِه تعالى[١]: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) أَيْ: لَمْ يُصَدِّقْ وَلَمْ يُصَلِّ[٢]، وكقولِ الشاعر[٣]:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وكقولِ الآخَرِ[٤]: *وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لَا فَعَلَهْ*

أَيْ: (لَمْ يَفْعَلْهُ) فكذلك ها هنا قولُهُ: (لَوْلَا حُدِثْتُ) أَيْ: لَوْ لَمْ أُحَدِّ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ (لَوْلَا) هذه ليست (لَوْلَا) التي وقعَ فيها الخلافُ، فَدَلَّ على أَنَّها مختصةٌ بالأسماءِ دونَ الأفعالِ، فوجبَ أنْ تكونَ عاملةً على ما بيَّنَّا".

فأبو البركاتِ يرى أنَّ (لَوْلَا) حرفٌ مختصٌّ بالأسماء، عاملٌ فيها الرفعَ، وليس حرفًا مشتركًا كما يرى البصريّين، ودليلُه على ذلك أن (لَوْلَا) في شاهد البصريّين (لَوْلَا حُدِثْتُ) ليست هي (لَوْلَا) المُختلَفَ فيها، وإنَّما (لَوْلَا) في شاهد البصريّين (لَوْلَا حُدِثْتُ) تتركَّبُ من (لَو) التي حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ، و(لا النافية) بعدها بمعنى (لَمْ)، وأنَّ الفعلَ الماضيَ (حُدِثْتُ) بمعنى الفعلِ المضارع (أُحَدّ) والتقدير على ذلك: (لَوْ لَمْ أُحَدّ) واحتجَّ أبو البركات لرأيه هذا بأربعةِ شواهدَ، شاهدَين من القرآن هما:

١- (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) أَيْ: لَمْ يَقْتَحِمِ الْعَقَبَةَ.

٢- (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) أَيْ: لَمْ يُصَدِّقْ وَلَمْ يُصَلِّ.

---

(١) سورة القيامة ٧٥/ ٣١.

(٢) يُنْظَرُ: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٢٧٨، والبحر المحيط ٨/ ٣٨١.

(٣) البيت من الرجز (عَرُوضُه مقطوعةٌ، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المتواتِر، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بالمَدِّ) وهو مُخْتَلَفٌ في نسبته بين أبي خِراشٍ الهُذَليّ، وأُمَيَّةَ بن أبي الصلت، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢/ ٧٠.

(٤) البيت من الرجز المشطور (عَرُوضُه وضربُه صحيحان، وقافيتُه من المُتَرَاكِب، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بالهاء الساكنة) وهو مُخْتَلَفٌ في نسبته بين شهاب بن العَيِّف وعبد المسيح بن عسلة، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٣٤٩.

وشاهدَين من الشِّعْرِ هما:

١- وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا؛ أي: لَمْ يُلِمّ.

٢- وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لَا فَعَلَهْ؛ أي: لَمْ يَفْعَلْهُ.

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[١] في تعليقه على هذا الشاهد: "والاستشهاد بالبيت في قوله: (لا أَلَمَّا) فإنَّ المؤلف زَعَمَ أنَّ (لا) في هذا البيت بمعنى (لَمْ)، والماضي بمعنى المضارع، وكأنَّ الشاعر قد قال: (وأيُّ عبدٍ لكَ لَمْ يأتِ بصغار الذنوب) والسرُّ في ذلك هو أنَّ النُّحاةَ يَرَون أنَّ (لا النافية) إذا دخلتْ على فعلٍ ماضٍ لفظًا ومعنًى وجبَ تكرارها، مثل ما في قوله تعالى: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) ومثل ما جاء في الحديث[٢]: (فَإِنَّ المُنْبَتَّ لا أرضًا قَطَعَ ولا ظَهْرًا أَبْقَى) ومثل قول الهذليّ[٣]: (كيف أَغْرَمُ مَنْ لا شَرِبَ،

---

(١) الإنصاف، ص ٧٦، وص ٧٧.

(٢) عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: "إِنَّ هَذَا الدِّيْنَ مَتِيْنٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بِرِفْقٍ، فَإِنَّ الْمُنْبَتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ، وَلاَ ظَهْرًا أَبْقَى". أخرجه عبد الله بن المبارك، يُنظر: الزهد والرقائق، ص ٤١٥ – حديث رقم (١١٧٨)، وأخرجه البيهقي، يُنظر: السنن الكبير ٣٩٨/٥ – حديث رقم (٤٨٠٦)، والحديث ضعيف لا يثبت، ضعَّفه النووي في خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام ٥٩٨/١، وكذلك ضعَّفه الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١/ ٦٢، وقال فيه أبو عقيل وهو كذاب.

(٣) عن أَبي هُرَيْرَةَ قال: "اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِى بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، قَالَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لاَ شَرِبَ وَلاَ أَكَلَ وَلاَ نَطَقَ وَلاَ اسْتَهَلَّ فَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- :«إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ»". يُنظَر: صحيح مسلم ٤/ ٤٣٠، ٤٣١ – حديث رقم (١٧٢٦).

ولا أَكَلَ، ولا نَطَقَ، ولا اسْتَهَلَّ) فإنْ كان الفعلُ ماضيَ اللفظِ دون المعنى لَمْ يجب التكرارَ، نحو قولِ الشاعر[١]:

حَسْبُ الْمُحِبِّيْنَ فِي الدُّنْيَا عذَابُهُمُ تَاللهِ لَا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

فَإِنَّ عذابَ سَقَرَ مستقبَلٌ لا سابق، ومن هذا الباب فِعْلُ الدعاء نحو قولهم: (لا فَضَّ اللهُ فاكَ) ...

و(لا النافية) في قول الشاعر: (لا أَلَمَّا)، وقول الآخر:(لَا فَعَلَهْ) قد دخلت على فعلٍ ماضٍ في اللفظِ والمعنى؛ وهو ما يُوجِبُ تكرارَها، ولمْ تتكرَّر في الشاهدَين، يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد[٢]: "لمَّا رأى النحاة ذلك انطلقوا يلتمسون لأنفسهم مخرجًا، فأمَّا المؤلِّف فقد سمعتَ كلامه[٣]، وأمَّا قومٌ آخرون فقد زعموا في بعض ذلك أنَّ (لا) مُكَرَّرةٌ في المعنى، وإنْ لمْ تتكرر في اللفظِ، ومن أمثلة ذلك ما قاله الزمخشري[٤] في قوله تعالى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) قال:(فإن قُلْتَ: قلمَّا تقعُ (لا) الداخلة على الماضي إلا مكررةً؛ فما لها لَمْ تتكررْ في الكلام الأفصح؟ قُلْتُ: هي متكررةٌ في المعنى؛ لأنَّ المعنى: فلا فَكَّ رقبةً، ولا أطعمَ مسكينًا، ألا ترى أنَّه فسَّر العقبة بذلك) وتفسير العقبة هو قوله تعالى: (وما أدراكَ ما العقبة؟ فكُّ رقبةٍ، أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيمًا) وذهب قومٌ في مثل هذه الشواهد إلى أنَّها شاذةٌ لا يُقاسُ عليها، ولا تنبني عليها قاعدةٌ".

---

(١) البيت من البسيط (عَرُوضُه مخبونةٌ، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المتراكِبِ، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بالمَدِّ) وهو للمُؤَمَّلِ بنِ أُمَيْل بنِ أَسِيْد المحاربيّ في: خِزانة الأدب ٨/ ٣٣٢، وشرح أبيات مُغني اللبيب ٤/ ٣٩١، و يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٢٩٠.

(٢) الإنصاف، ص ٧٧.

(٣) المؤلف هو أبو البركات الأنباري، و(لا) عنده بمعنى (لَمْ)، والفعل الماضي بعدها بمعنى المضارع.

(٤) يُنْظَرُ: الكشاف ٦/ ٣٧٧.

ويَنقِلُ عبدُ القادرِ البغدادِيُّ نَصًّا عن ابنِ السِّيرافيّ يُؤكِّدُ فيه ابنُ السِّيرافيّ أنَّ (لَوْلَا) حرفٌ مختَصٌّ بالأسماء خلافًا للبصريّين، وأنَّه إذا وقعتْ بعدها (أَنَّ) كانت مفتوحةً، ولكنَّ ابنَ السِّيرافيّ في الوقت نفسه يُؤيِّدُ البصريّين في أنَّ الأسماءَ بعد (لَولَا) تكونُ مرفوعةً بالابتداء، وتأكيدًا لذلك يُوجِّه ابنُ السيرافيّ (لَوْلَا حُدِيْتُ) على أنَّ أصلَه: (لَوْلَا أَنِّي حُدِيْتُ)، والتقدير: (لَوْلا الحدُّ)، إلا أنَّ الشاعرَ حَذَفَ (أَنَّ واسمَهَا) للضرورةِ، وبهذا تكونُ (لَوْلَا) قد دخلَتْ على الاسمِ ولمْ تدخُلْ على الفعلِ، حيثُ يقولُ البغدادِيُّ[1]: "وقال يوسفُ بنُ السيرافيّ في شرحِ شواهدِ الغريبِ المُصَنَّفِ لأبي عُبَيدِ القاسمِ بنِ سلَّامٍ: (لَوْلَا) لا يقعُ بعدها إلا الأسماءُ، وتكونُ مبتدَأةً، وتُحْذَفُ أخبارُها وجوبًا، وتقعُ بعدها (أَنَّ) المفتوحةُ المشدَّدةُ، وهي واسمُها وخبرُها في تقديرِ اسمٍ واحدٍ، فلمَّا اضْطُرَّ الشاعرُ حَذَفَ أنَّ واسمَها؛ أي: (لَوْلَا أَنِّي حُدِيْتُ)، يقولُ: لَوْلَا أَنِّي حُدِيْتُ لَقتلْتُ القومَ، وهذا قبيحٌ؛ لأنَّه يَجري مَجرَى حذْفِ الموصولِ، وإبْقاءِ الصلةِ، ويجوزُ أنْ يكونَ شبَّهَ (لَوْلَا) بـ(لَوْ) فأَوْلاها الفِعلَ، أو شَبَّهَ (أَنَّ) الشديدةَ بـ(أَنِ) الخفيفةِ، فـ(أَنِ) الخفيفةُ قد تُحْذَفُ كقولِه[2]:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيْ أَحْضُرَ الوغَى

فلَمَّا استجازوا حَذْفَها حذَفُوا الثَّقِيلةَ؛ لأنَّهما حَرْفَا مصدرٍ".

فقد ذَكَرَ ابنُ السِّيرافيّ ثلاثةَ توجيهَاتٍ أخرَى لشاهد البصريّين(لَوْلَا حُدِيْتُ)، هي:

التوجيه الأول- أنَّ (لَوْلَا) لَمْ تدخُلْ على الفعلِ في اللفظِ والتقديرِ جميعًا، بل هي داخلةٌ على الاسم عند التحقيق، وذلك أنَّ الكلامَ على تقديرِ (أَنَّ واسمِها

(١) خِزانة الأدب ١/ ٤٦٣: ٤٦٤.

(٢) هذا صدرُ بيتٍ من الطويل، عَجُزُهُ: [وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِيْ؟] (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بـالمَدِّ) وهو لطَرَفة في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري، ص ٤٥، وشرح أشعار الشعراء الستة الجاهليين، ص ٥٠، وسيبويه (ط.هـ) ٣/ ٩٩.

وخبرِها)، وأصل الكلام: (لَوْلَا أَنِّي حُدِدْتُ)، وتكونُ (أَنَّ واسمُها وخبرُها) في تقديرِ اسمٍ واحدٍ هو (الحدُّ) فيكون التقديرُ:(لَوْلا الحدُّ) ولكنَّ الشاعر حذفَ (أنَّ واسمَها) للضرورة الشعرية، وهذا قبيحٌ عند ابن السِّيرافيِّ؛ لأنَّه يَجري مَجرَى حذْفِ الموصولِ، وإبْقاءِ الصلةِ، وبهذا التوجيهِ ينقُضُ ابنُ السيرافِيِّ استشهادَ البصريين بهذا الشاهد على أنَّ (لَوْلَا) حرفٌ غيرُ مختَصٍّ.

التوجيه الثاني– أنْ يكونَ الشاعرُ قد شبَّهَ (لَوْلَا) بـ(لَوْ) فأَوْلاها الفِعلَ.

التوجيه الثالث– أنْ يكونَ الشاعر قد شبَّه (أنَّ) الثقيلةَ بـ(أَنِ) الخفيفةِ في الحذْفِ.

وأمَّا عن القاعدةِ النحوية البصرية القائلة: إنَّ الحرفَ المشترَكَ لا يعملُ في أحدِ القبيلَين، فَتُنْقَضُ بأنَّ كثيرًا من الحروفِ المشترَكةِ عاملٌ، مثلُ (ما) و(لا) النافيَتَين، وبعضُ الحروف المختصة لا يعملُ شيئًا مثل (أل) فالقاعدةُ غيرُ مُطَّرِدَةٌ ولا منعكسةٌ[1].

ثُمَّ يُتَابعُ أبو البركاتِ جوابَه عن كلماتِ البصريّين، فيقولُ[2]:"وأمَّا قَوْلُهُمْ: لو كانت (لَوْلَا) هي العاملةُ؛ لأنَّ التقديرَ: لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ، لكانَ فيها معنى الجَحْدِ، فكان ينبغي أنْ يُعْطَفَ عليها بـ(ولا) لأنَّ الجَحْدَ يُعْطَفُ عليه بـ(ولا) إلى آخِرِ ما قَرَّرُوه، قُلْنَا: إنَّما لَمْ يَجُزْ ذلك؛ لأنَّ (لَوْلَا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (لَوْ) و(لا) فلَمَّا رُكِّبَتَا خَرَجَتْ (لَوْ) مِنْ حَدِّهَا و(لا) مِنَ الْجَحْدِ؛ إِذْ رُكِّبَتَا فَصُيِّرَتَا حَرْفًا واحدًا؛ فَإِنَّ الْحُروفَ إِذَا رُكِّبَ بعضُها مع بعضٍ تَغَيَّرَ حُكْمُهَا الأَوَّلُ، وحَدَثَ لَهَا بالتركيبِ حُكْمٌ آخرُ، كما قُلْنَا في (لَوْلَا) بمعنى التحضيض و(لَوْمَا) و(أَلَّا) وما أشبَهَهُ، وكذلك ها هنا؛ فلهذا لَمْ يَجُزِ الْعَطْفَ عليها بِـ(ولا) واللهُ أَعْلَمُ".

---

(١) يُنْظَرُ: تعليق الشيخ محمد محيي الدين على شاهد البصريين (لَوْلا حُدِدْتُ) في الإنصاف ص ٧٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٥: ٢٦.

(٢) الإنصاف، ص ٧٨.

تعليق:

١- اختارَ السيرافيُّ[١] (ت ٣٦٨هـ) مذهب البصريين متمثلا في سيبويه، قائلا: "والصحيحُ ما قاله سيبويه[٢]، والدليلُ على ذلك أنه قد وقعَ بعد (لَوْلَا) الاسمُ والفعلُ، نحو البيت الذي أنشدناه: .....لَوْلَا حُدِثْتُ، وما يليه الاسمُ والفعلُ من الحروفِ فما بعده رفعٌ بالابتداء، كقولنا: إنَّما، وكأنَّما، وهلْ، وألف الاستفهام"، وقد ذكرَ ابن الشجريّ (ت ٥٤٢هـ) نَصَّ ابن السيرافيّ هذا، ثُمَّ ضعَّفَ احتجاجَ السيرافيّ لسيبويه بوقوعِ الفعلِ بعد (لَوْلَا)، حيثُ قال ابنُ الشجريّ[٣]: "وأقولُ: إنَّ الاحتجاجَ لسيبويه بوقوعِ الفعلِ بعدها ضعيفٌ؛ لأنه لمْ يُسمَعْ إلا في البيت[٤] الذي تقدَّم ذِكْرُه، والوجه في الاحتجاج لسيبويه: أننا لمْ نَرَ حرفًا يرفعُ اسمًا إلا وهو ينصبُ آخرَ، كـ(إنَّ وأخواتها) و(لا) في نحو: لا رجلَ أفضلُ منه،

ولا كريمَ منَ الولدانِ مصبوحُ[٥]

و(ما) في لغة أهل الحجاز، فهذه حُجَّةٌ لمذهب سيبويه قاطعةٌ بصحَّتِه". وهذه الحجةُ التي ذكرها ابنُ الشجريّ قد أخذها من أبي عليٍّ الفارسيّ ولم ينسبْها إليه.

---

(١) يُنْظَرُ: شرح السيرافي ٢/ ٤٦٠: ٤٦١.

(٢) يُنْظَرُ: الكتاب (ط.هـ) ٢/ ١٢٩.

(٣) يُنْظَرُ: الأمالي ٢/ ٥١١: ٥١٢.

(٤) يَقْصِدُ: (لَوْلَا حُدِثْتُ).

(٥) هذا عَجُزُ بيتٍ من البسيط، صدرُه: [إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا] (عَرُوضُه مخبونةٌ، وضربُه مقطوع، وقافيتُه من المُتَواتِر، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوفَة، موصولةٌ بالمَدِّ) وهو مُختَلَفٌ بين حاتم بن عبد الله الطائي، وأبي ذؤيبٍ الهُذَلِيّ، ورجُلٍ جاهليٍّ من النبيت، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ١١٣، وقد صَحَّحَ نسبتَه الأَسْوَدُ الغُنْدِجَانِيُّ في فُرْحَةِ الأديب، ص ١٢٦ لرَجُلٍ مِنَ الأنصار من النبيت.

٢- ردَّ أبو عليٍّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) الرأيَ الكوفيَّ القائلَ بأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد (لَوْلَا) مرفوعٌ بـ(لَوْلَا) نفسِها، وهذا الرأيُ منسوبٌ للفرَّاء، حيثُ قال الفارسيُّ[١]: "ومِمَّا يُضَعِّفُ ذلك أنَّ الحروفَ التي ترفعُ الأسماءَ الظاهرةَ تنصِبُ كما ترفعُ، نحو (ما) و(لاتَ) و(إنَّ وأخواتها)، وليس فيها شيءٌ يرفعُ ولا ينصبُ، فليسَ هذا القول بالمستقيمِ؛ لدفعِ الأصولِ له".

٣- كَمَا ردَّ الأعلمُ الشنتمريُّ (ت ٤٧٦هـ) هذا الرأيَ أيضًا بقوله[٢]: "فلو كان هذا المذهبُ صحيحًا لَمَا وقعَ بعدها الفعلُ؛ لأنَّ الحرف لا يعملُ في نوعٍ حتى ينفردَ به".

٤- ضَعَّفَ ابنُ يعيش (ت ٦٤٣هـ) الرأيَ القائلَ بأنَّ الاسمَ المرتفعَ بعد (لَوْلَا) مرتفعٌ بها نفسها؛ لنيابتها عن الفعل، حيثُ قال[٣]: "وقد ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ المرتفعَ بعد (لَوْلَا) مرتفعٌ بها نفسها؛ لنيابتها عن الفعل، وذلك أنَّا إذا قلنا: لولا زيدٌ لأكرمتُكَ، قالوا معناه: لولا منع زيدٌ، فحُذِفَ الفعلُ، وناب عنه الحرفُ، وقد **اسْتُضْعِفَ** بأنَّ العاملَ ينبغي أنْ يكونَ له اختصاصٌ بما يعمل فيه، وهذا الحرفُ لا يختصُّ بالاسمِ؛ لأنَّه قد دخل على الفعل، قال الشاعرُ:

لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَاْ عُذْرَي لِمَحْدُوْدِ

وقال الآخر[٤]:

أَلَا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أنْ لا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ: بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي"

٥- يميلُ رَضِيُّ الدين الاستراباذيُّ (ت ٦٨٨هـ) إلى رأيِ الكسائيّ بأنَّ الاسمَ بعدَ (لَوْلَا) فاعلٌ لفعلٍ مُقَدَّرٍ، حيث قال رَضِيُّ الدين[٥]: "وقال الكسائيُّ: الاسمُ

---

(١) يُنْظَرُ: كتاب الشِّعْر، ص ٦٦.

(٢) يُنْظَرُ: النكت ٢/ ١١.

(٣) يُنْظَرُ: شرح المفصل ٥/ ٩٠.

(٤) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه صحيحٌ، وقافيتُه من المُتَواتِرِ، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بمَدٍّ) وهو لأبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيّ في شرحِ أشعارِ الهُذَلِيِّينَ، ص ٨٨.

(٥) يُنْظَرُ: شرح الرَّضِيّ ١/ ٢٧٤: ٢٧٥.

بعدها فاعلٌ لفعلٍ مقدَّرٍ، كما في قوله: لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي[1]، **وهو قريبٌ مِنْ وَجْهِهِ**، وذلك أنَّ الظاهرَ منها أنها (لَو) التي تُفيدُ امتناعَ الأولِ لامتناعِ الثاني، كما يجيءُ في حروفِ الشرط، دخلت على (لا) وكانت لازمةً للفعل؛ لكونها حرفَ شرطٍ، فتبقى مع دخولِها على (لا) على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع (لا) أيضًا باقٍ على ما كانَ كما بَقِيَ مع غير (لا) من حروف النفي، فمعنى (لَوْلا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ): (لَوْ لَمْ يُوجَدْ عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ) يَنتفي الأول؛ أي: انْتَفَى انتفاءُ وجودِ عَلِيٍّ؛ لانتفاءِ هلاكِ عُمَرَ، وانتفاءُ الانتفاءِ ثُبوتٌ، فمِنْ ثَمَّ، كانَ (لَوْلَا) مفيدةً ثُبوتَ الأولِ وانتفاءَ الثَّاني، كإفادةِ (لَوْ) في قَوْلِكَ: لَوْ لَمْ تَأْتِنِي شَتَمْتُكَ، كَمَا مَرَّ في بيانِ قولِه[2]:

وَلَوْ أَنَّ مَاْ أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المَالِ

لَكِنْ مَنَعَ البَصْرِيِّينَ مِنْ هذا التقديرِ، وحَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ قالوا:(لَوْلَا) كلمةٌ بنفسِها، وليستْ (لَوْ) الداخلةَ عَلَى (لا) أَنَّ الفعلَ بعدَ (لَوْ) إذا أُضْمِرَ وُجُوبًا، فلا بُدَّ مِنْ الإتْيانِ بِمُفَسِّرٍ كَمَا مَرَّ في بابِ الفاعلِ، وليس بعد (لَوْلَا) مُفَسِّرٌ، وأيضًا لفظُ (لا) لا يدخلُ على الماضي في غير الدعاءِ وجوابِ القسمِ إلا مُكَرَّرًا في الأغلبِ، كَمَا يجيءُ في قِسْمِ الحروفِ، ولا تكريرَ بعدَ (لَوْلَا) فقال البصريُّونَ: الاسمُ المرفوعُ بعده مبتدأٌ...".

---

(١) مَثَلٌ يُضْرَبُ للكريم يَظْلِمُه دَنِيٌّ فلا يَقْدِرُ على احتمالِ ظُلْمِه؛ أَيْ: لو لَطَمَتْنِي ذاتُ سِوَارٍ؛ لأنَّ (لَوْ) طالبة للفعل داخلة عليه، والمعنى: لو ظلمني مَنْ كان كفؤا لي لَهَانَ عَلَيَّ، ولكن ظلمني مَنْ هو دُوْنِي، وقيل: أراد لو لَطَمَتْنِي حُرَّة، فجعل السوار علامة للحرية؛ لأن العرب قلما تُلْبِسُ الإماء السِّوَار، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرةً لكان أخفَّ عَلَيَّ. يُنْظَر: مجمع الأمثال ٢/ ١٧٤، ويُرْوَى: (لو غَيْرُ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي) في مجمع الأمثال أيضًا ٢/ ٢٠٢.

(٢) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه صحيح، وقافيتُه من المُتَواتِر، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوفة، موصولةٌ بالمَدِّ) وهو لامرئ القيس في ديوانه بشرح أبي سعيد السكري ص ٣٦٠، وهو من شواهد سيبويه (ط.هـ) ١/ ٧٩.

٦- يأخُذُ الباحثُ على أبي البركاتِ الأنباريّ أنَّه اعتمدَ رأيًا للكوفيّين غيرَ منسوبٍ.

٧- أنَّ هذا الرأيَ الكوفيَّ الذي اعتمدَه أبو البركات الأنباريُّ وهو أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد (لَوْلَا) مرفوعٌ بـ(لَوْلَا) لنيابتها عن الفعل؛ لأنَّ التقديرَ في قولِك: لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ: لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ مِنْ إكرامِك لَأَكْرَمْتُكَ _ قدْ ردَّه[1] شيخُ الكوفيّين الفرَّاءُ بأنَّكَ تقولُ: (لولا زيدٌ لا عمرٌو لأتيتُكَ) ولا يُعطَفُ بـ(لا) بعد النفي.

٨- والسؤال الذي يطرح نفسه: هل معنى كلام البصريّين: "والذي يَدَلُّ على أَنَّه ليس مرفوعًا بـ(لَوْلَا) بتقدير: (لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) أَنَّه لو كان كذلك لكان ينبغي أنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا بِـ(وَلَا) لأنَّ الْجَحْدَ يُعْطَفُ عليه بِـ(وَلَا)" أنَّ البصريّين يَقبلون بقية آراء الكوفيّين؟

٩- يَرى الباحثُ أنَّ أبا البركاتِ الأنباريَّ لَمْ يُوَفَّقْ في تأييده للكوفيّين في هذه المسألة.

(١) يُنْظَرُ: شرح السيرافي ٢/ ٤٦٠، والجنى الداني ص ٦٠٢.

المسألة الثانية- القول في تقديمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عليها[1].

يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ[2]: "ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أنَّه **لا يجوزُ** تقديمُ خبر (لَيْسَ) عَليها، وإليه ذَهَبَ أبو العباس المُبَرِّدُ[3] من البصريِّين، وزَعَمَ بعضُهم أنَّه مذهبُ سيبويهِ، وليس بصحيحٍ، والصحيحُ أنَّه ليس له في ذلك نَصٌّ[4]، وذَهَبَ البصريُّون إلى أنَّه **يجوزُ** تقديمُ خبرِ (لَيْسَ) عليها كما يجوزُ تقديمُ خبرِ (كَانَ) عَلَيْها".

فالكوفيُّون لا يُجِيزُون تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عَليها، ويُؤيِّدُهم في ذلك المُبَرِّدُ من البصريِّين، في حين أنَّ البصريِّين يُجِيزُون تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عليها.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ الكوفيِّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[5]: "أما الكوفيُّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلْنَا: إنَّه لا يجوزُ

---

(١) الإنصاف م ١٨/ ص ١٦٠: ص ١٦٤.

(٢) الإنصاف، ص ١٦٠.

(٣) لَمْ يَرِدْ في المقتضب ٤/ ٨٧ -على حدِّ عِلْمِ الباحثِ وفَهمِه- نَصٌّ صريح للمبرِّد يمنعُ تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عليها، يقول المبرِّدُ: "و(كان) فِعْلٌ متصرفٌ يتقدمُ مفعولُه ويتأخرُ، ويكون معرفةً ونكرة، أَيَّ ذلك فَعَلْتَ صَلَحَ، وذلك قولُك: كان زَيْدٌ أخاك، وكان أخاك زَيْدٌ، وأخاك كان زَيْدٌ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة، وتقول: كان القائمُ في الدار عبدَ الله، وكان الذي ضرَبَ أخاه أخاك، وكذلك: ليْسَ مُنْطَلِقًا زَيْدٌ"، فيَفهمُ الباحث من نَصِّ المُبَرِّدِ أنَّه يُجِيزُ تقديمَ خبرِ (كان) عليها، ويُجِيزُ تَوَسُّطَ خبرِ (لَيْسَ)، وقد نُسِبَ إلى المبرد منْعُ تقديم خبرِ (لَيْسَ) عليها في الخصائص ١/ ٨٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، وشرح الرضي ٤/ ٢٠١، وارتشاف الضرب، ص ١١٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك، ص ٤٩٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٧، وهمع الهموامع ١/ ٣٧٣، وشرح الأشموني ١/ ٣٥٥.

(٤) يبدو هنا وعيُ أبي البركات بآراءِ سيبويه، كما يبدو إنصافُه؛ حيثُ إنه على الرغم من تأييده للكوفيِّين في هذه المسألة فإنه يَرُدُّ زَعْمَ بعضِهم بأنَّ سيبويه لا يُجِيزُ تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عليها، فسيبويه ليس له نَصٌّ في هذه المسألة لا بالجواز ولا بالمنع.

(٥) الإنصاف، ص ١٦١: ص ١٦٢.

تقديمُ خبرِ (لَيْسَ) عليها؛ وذلك لِأَنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ غيرُ مُتَصَرّفٍ؛ فلا يَجْرِى مَجْرَى الفعلِ المتصرفِ، كَمَا أُجْرِيَتْ (كَانَ) مُجْرَاه؛ لأنَّها متصرفةٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: كانَ يكونُ فهو كائنٌ وَكُنْ، كَمَا تقولُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ فهو ضاربٌ ومضروبٌ واضْرِبْ، ولا يكون ذلك في (لَيْسَ) وإذا كان كذلك فوجبَ أن لا يَجْرِى مَجْرَى ما كانَ فِعْلًا متصرفًا، فَوجبَ أن لا يجوزَ تقديمُ خبرِه عليه كما كانَ ذلك في الفعل المتصرف؛ لأنَّ الفعلَ إِنَّما يتصرفُ عَمْلُه إذا كانَ متصرفًا في نفسه، فأمَّا إذا كان غيرَ متصرفٍ في نفسه فينبغي أن لا يتصرفَ عملُه؛ فلهذا قُلْنَا: لا يجوز تقديمُ خبرِه عليه، والذي يدل على هذا أنَّ (لَيْسَ) في معنى (ما) لأنَّ (لَيْسَ) تنفي الحالَ كما أنَّ (ما) تنفي الحالَ، وكما أنَّ (ما) لا تتصرفُ، ولا يتقدمُ معمولُها عليها فكذلك (لَيْسَ)، على أنَّ مِنَ النحويّين مَنْ يُغَلِّبُ عليها الحَرْفِيَّةَ، ويَحْتَجُّ بِمَا حُكِيَ عن بعضِ العربِ أنَّه قال: (لَيْسَ الطِّيْبُ إِلَّا المِسْكُ) فرفعَ الطِّيْبَ والمِسْكَ جميعًا، وبما حُكِيَ أنَّ بعضَ العربِ قِيْلَ له: (فُلانٌ يَتَهَدَّدُكَ) فقالَ: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسِي)[1] فأتى بالياءِ وحدَها مِنْ غيرِ نُونِ الوِقايةِ، ولو كان فِعْلًا لوجبَ أنْ يأتيَ بها كسائرِ الأفعالِ، ولأنَّها لو كانت فِعْلًا لكانَ ينبغي أنْ يُرَدَّ إلى الأصلِ إذا اتصلت بالتاءِ فيقالُ في (لَسْتُ): (لَيِسْتُ) ألا تَرى أنَّكَ تقولُ في (صَيِدَ البعيرُ): (صَيْدَ البعير) فلو أدخلتَ عليه التاءَ لَقُلْتَ: (صَيِدْتَ) فَرَدَدْتَه إلى الأصلِ وهو الكسرُ؛ فلمَّا لَمْ يُرَدَّ ها هنا إلى الأصلِ _وهو الكسرُ_ دلَّ على أنَّ المُغَلَّبَ عليه الحَرْفِيَّةُ لا الفِعْلِيَّةُ، وقد حَكَى سيبويهِ في كتابِه[2] أنَّ بعضَهم يجعلُ (لَيْسَ) بمنزلة (ما) في اللغةِ التي لا يُعْمِلُون فيها (ما)؛ فلا يُعْمِلُون (لَيْسَ) في شيءٍ، وتكونُ كحَرْفٍ مِنْ حروفِ النفي؛ فيقولونَ: (لَيْسَ زيدٌ منطلقٌ)، وعلى كلِّ حالٍ فهذه الأشياءُ وَإِنْ لَمْ تكنْ كافيةً في الدلالة على أَنَّها حرفٌ فهي كافيةٌ في الدلالةِ

(١) يُريد: لِيَطْلُبْ رَجُلا غَيْرِي، يُنْظَر: الأصول لابن السَّراج ١/ ١٤٢، واللباب للعُكْبري ١/ ٤٥٦.

(٢) يُنْظَر: الكتاب ١/ ١٤٧، وشرح السيرافي ٢/ ٥.

على إيغالِها في شَبَهِ الحَرْفِ، وهذا ما لا إشكالَ فيه، وإذا ثَبَتَ أنَّها لا تتصرفُ، وأنَّها مُوغَلَةٌ في شَبَهِ الحَرْفِ فينبغي أن لا يجوزَ تقديمُ خبرِها عليها؛ ولأنَّ الخبرَ مجحودٌ فلا يتقدمُ على الفِعْلِ الذي جَحَدَه على ما بَيَّنَّا".

فحُجَّةُ الكوفيّين في عدم جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها هي أنَّ (لَيْسَ) فِعْلٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ، والفعلُ إنَّما يتصرفُ عَمَلُه إذا كانَ متصرفًا في نفسه، وإذا لمْ يكنْ متصرِّفًا في نفسه، لمْ يتصرَّف عملُه، ويُدَلِّلون على ذلك بما يلي:

أولا- أنَّ (لَيْسَ) تُشبِهُ (ما) في نفي الحال، و(ما) لا تتصرفُ، ولا يتقدمُ معمولُها عليها، فكذلك (لَيْسَ) التي في معناها.

ثانيًا- أنَّ مِنَ النحويّين مَنْ يُغَلِّبُ علي (لَيْسَ) الحَرْفِيَّةَ، ويَحْتَجُّ هذا الفريقُ بِمَا يلي:

- بما حُكِيَ عن بعضِ العربِ أنَّه قال: (لَيْسَ الطِّيْبُ إِلَّا المِسْكُ) فرفعَ الطِّيْبَ والمِسْكَ جميعًا، حيثُ جعل (لَيْسَ) حرفَ نفيٍ بمعنى (ما).
- وبما حُكِيَ أنَّ بعضَ العربِ قِيْلَ له: (فُلانٌ يَتَهَدَّدُكَ) فقالَ: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسِي) فأتى بالياءِ وحدَها مِنْ غيرِ نُونِ الوِقايةِ، ولو كان فِعْلًا لوجبَ أنْ يأتيَ بها كسائرِ الأفعالِ.
- لو كانت (لَيْسَ) فِعْلًا لكانَ ينبغي أنْ يُرَدَّ إلى الأصلِ إذا اتصلت بتاءِ الفاعلِ، فيقالُ في (لَسْتُ): (لَيِسْتُ) ألا تَرى أنَّكَ تقولُ في (صَيِدَ البعيرُ): (صَيْدَ البعيرُ) فلو أدخلتَ عليه التاءَ لَقُلْتَ: (صَيِدْتَ) فَرَدَدْتَه إلى الأصلِ وهو كَسْرُ العينِ؛ فلمَّا لَمْ يُرَدَّ هاهنا إلى الأصلِ -وهو كَسْرُ العينِ- دلَّ على أنَّ المُغَلَّبَ عليه الحَرْفِيَّةُ لا الفِعْلَيَّةُ.
- بما حَكَى سيبويهِ في كتابِه أنَّ بعضَهم يجعلُ (لَيْسَ) بمنزلة (ما) التميميّةِ؛ فلا يُعْمِلُون (لَيْسَ) في شيءٍ، وتكونُ كحَرْفٍ مِنْ حروفِ النفي؛ فيقولونَ: (لَيْسَ زيدٌ منطلقٌ).

وبهذا يكونُ الكوفيُّون قد أثبتوا أمرين: الأول أنَّ (لَيْسَ) لا تتصرفُ، والآخر أنَّ (لَيْسَ) مُوغَلَةٌ في شَبَهِ الحَرْفِ؛ ممَّا لا يُجِيزُ تقديمَ خبرِها عليها؛ ولأنَّ الخبرَ مجحودٌ (مَنْفِيٌّ) فلا يتقدمُ على الفِعْلِ الذي جَحَدَه.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ البصريِّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[1]: "وأمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: الدليلُ على جوازِ تقديم خبرها عليها قولُه تعالى[2]:(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وَجْهُ الدَّليلِ مِنْ هذه الآيةِ أنَّه قَدَّمَ معمولَ خبرِ (لَيْسَ) على (لَيْسَ) فَإِنَّ قولَه: (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يتعلَّقُ بمصروفٍ، وقَدْ قَدَّمَه على (لَيْسَ) ولَوْ لَمْ يَجُزْ تقديمُ خَبَرِ (لَيْسَ) على (لَيْسَ) وَإِلَّا لَمَا جَازَ تقديمُ معمولِ خبرِها عليها؛ لأنَّ المعمولَ لا يقعُ إِلَّا حيثُ يقعُ العامِلُ، أَلَا تَرى أنَّه لَمْ يَجُزْ أَنْ تقولَ: (زَيْدًا أَكْرَمْتُ) إِلَّا بعدَ أنْ جَازَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا) فَلَوْ لَمْ يَجُزْ تقديمُ مصروفٍ الذي هو خبرُ (لَيْسَ) على (لَيْسَ) وإِلَّا لَمَا جَازَ تقديمُ معمولِه عليها، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، وهي فِعْلٌ بدليلِ إِلْحَاقِ الضمائرِ، وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ بها، وهي تعملُ في الأسماءِ المعرفةِ والنكرةِ والظاهرةِ والمُضمرةِ كالأفعالِ المتصرفةِ فوجبَ أنْ يجوزَ تقديمُ معمولِها عليها، وعلى هذا تخرجُ (نِعْمَ وبِئْسَ، وفِعْلُ التعجُّبِ، وعَسَى) حيثُ لا يجوزُ تقديمُ معمولِها عليها، أمَّا (نِعْمَ وبِئْسَ) فإنَّهما لا يعملانِ في المعارفِ الأعلامِ بخلافِ (لَيْسَ) فنَقَصَتَا عَنْ رُتْبَتِها، وأمَّا (فِعْلُ التعجُّبِ) فَأَجْرَوه مُجْرَى الأسماءِ لجوازِ تصغيرِه فَبَعُدَ عنِ الأفعالِ، ومع هذا فلا يتصلُ به ضميرُ الفاعلِ، وإنَّما يُضْمَرُ فيه، ولا تلحقُه أيضًا تاءُ التأنيثِ بخلافِ (لَيْسَ) فنَقَصَ عن رُتبتِها، وأمَّا (عَسَى) وإِنْ كانت تلحقُها الضمائرُ وتاءُ التأنيثِ كـ(لَيْسَ) إِلَّا أَنَّهَا لا تعملُ في جميعِ الأسماءِ، أَلَا تَرَى أَنَّه لا يَجُوزُ أَنْ يكونَ معمولُها إِلَّا (أَنْ معَ الفِعْلِ) نحوُ: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يقومَ) ولَوْ

(١) الإنصاف، ص ١٦٢: ص ١٦٣.

(٢) سورة هُود ١١/ ٨.

قُلْتَ: (عَسَى زَيْدٌ القِيَامَ) لَمْ يَجُزْ، فَأَمَّا قولُهمْ في المَثَلِ[1]: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) فهو مِنَ الشَّاذِّ الذي لا يُقَاسُ عليه، فلَمَّا كان مفعولُها مختصًّا بخلافِ (لَيْسَ) نَقَصَتْ عن رتبةِ (لَيْسَ)؛ فجازَ أنْ يُمْنَعَ مِنْ تقديمِ معمولِها عليها، ولا يجوزُ أنْ تُقَاسَ (لَيْسَ) على (مَا) في امتناعِ تقديمِ خبرِها عليها؛ لأنَّ (لَيْسَ) تُخالفُ (مَا) بدليلِ أنَّه يجوزُ تقديمُ خبرِ (لَيْسَ) على اسمِها نحوُ: (لَيْسَ قائمًا زَيْدٌ) ولا يجوزُ تقديمُ خبرِ (ما) على اسمِها؛ فلا يُقَالُ: (مَا قائمًا زَيْدٌ) وإذا جازَ أنْ تُخَالِفَ (لَيْسَ) (مَا) في جوازِ تقديمِ خبرِها على اسمِها جازَ أنْ تُخَالِفَه في جوازِ تقديمِ خبرِها عليها وتَلْحَقُ بأخواتِها".

فحُجَّةُ البصريّين على جوازِ تقديم خبر (لَيْسَ) عليها هو قولُه تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ) ووَجْهُ الدَّليلِ مِنْ هذه الآيةِ عندهم أنَّه قَدَّمَ معمولَ خبرِ (لَيْسَ) على (لَيْسَ) حيثُ إنَّ قولَه: (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يتعلَّقُ بمصروفٍ، وقَدْ قَدَّمَه على (لَيْسَ) ولَوْ لَمْ يَجُزْ تقديمُ خَبَرِ (لَيْسَ) على (لَيْسَ) وَإِلَّا لَمَا جَازَ تقديمُ معمولِ خبرِها عليها؛ لأنَّ المعمولَ لا يقعُ إلَّا حيثُ يقعُ العامِلُ.

ودليلُهم على ذلك أنَّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، وهي فِعْلٌ بدليلِ إِلْحَاقِ الضمائرِ، وتاءِ التأنيثِ الساكنةِ بها، وهي تعملُ في الأسماءِ المعرفةِ والنكرةِ والظاهرةِ والمُضمرةِ كالأفعالِ المتصرفةِ فوجبَ أنْ يجوزَ تقديمُ معمولِها عليها.

---

(١) جاء في مجمع الأمثال ٢/ ١٧ "الغُوَيْرُ: تصغير غَارٍ، والأبؤس : جمعُ بُؤْسٍ وهو الشدة، وأصلُ هذا المثل فيما يُقَالُ من قولِ الزَّبَّاء حين قَالت لقومها عند رجوع قَصير من العراقَ ومعه الرجال وبات بالغُوَير على طريقه: (عَسَى الغُويرُ أَبْؤُسًا)؛ أي: لعلَّ الشرَّ يأتيكم مِنْ قِبَلِ الغار، وجاء رجلٌ إلى عمرَ ﷺ يحمل لَقِيطًا فَقَال عمر: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، قَال ابن الأعرابي: إنما عَرَّض بالرجل؛ أي: لَعَلَّكَ صاحبُ هذا اللقيط، قَال: ونصب (أَبْؤُسًا) على معنى: عَسَى الغُوَيْرُ يصيرُ أَبْؤُسًا، ويجوز أن يقدَّرَ: عَسَى الغُوَيْرُ أنْ يكونَ أَبْؤُسًا، وقَال أبو علي: جَعَلَ (عَسَى) بمعنى (كان) ونزَّلهُ منزلته، يُضْرَبُ للرجل يُقَالُ له: لَعَلَّ الشرَّ جاء مِنْ قِبَلِكَ".

ثُمَّ يرى البصريُّون أنَّه لا يجوزُ أنْ تُقَاسَ (لَيْسَ) على (مَا) في امتناعِ تقديمِ خبرِها عليها؛ لأنَّ (لَيْسَ) تُخالفُ (مَا) بدليلِ أنَّه يجوزُ تقديمُ خبرِ (لَيْسَ) على اسمِها نحوُ: (لَيْسَ قائمًا زَيْدٌ) ولا يجوزُ تقديمُ خبرِ (ما) على اسمِها؛ فلا يُقَالُ: (مَا قائمًا زَيْدٌ) وإذا جازَ أنْ تُخَالِفَ (لَيْسَ) (مَا) في جوازِ تقديمِ خبرِها على اسمِها جازَ أنْ تُخَالِفَه في جوازِ تقديمِ خبرِها عليها وتَلْحَقُ بأخواتِها.

وبعد أنِ انتهى أبو البركاتِ الأنباريُّ مِنْ تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ كُلٍّ من الكوفيّين والبصريّين وأدلَّتِهم صَحَّحَ مذهبَ الكوفيّين قائلا[١]: "**والصحيحُ عندي ما ذَهَبَ إليه الكوفيُّونَ**".

ثُمَّ يبدأ أبو البركات في الردِّ على كلام البصريّين فيقول[٢]:

"وأَمَّا الجوابُ عن كلماتِ البصريين:

١-أمَّا قولُه تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ) فلا حُجَّةَ لَهُمْ فيه[٣]؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (يَوْمَ) مُتعلِّقٌ بمصروفٍ، ولا أنَّه منصوبٌ، وإنَّمَا هو مرفوعٌ بالابتداءِ، وإنَّما بُنِيَ على الفتحِ؛ لإضافتِه إلى الفِعْلِ كَمَا قَرَأَ[٤] نَافِعٌ والأَعْرَجُ قولَه تَعالى[٥]: (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ) فإنَّ (يَوْمَ) في موضعِ رَفْعٍ، وبُنِيَ على الفتحِ؛ لإضافتِه إلى الفِعْلِ، فكذلك ها هُنا، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّه منصوبٌ إلَّا أَنَّه منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عليه قولُه تَعالى: (لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ) وتقديرُه: يُلازِمُهُمْ يَوْمَ يَأْتِيْهِمُ العذابُ؛ لقولِه تعالى[٦]: (وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ).

---

(١) الإنصاف، ص ١٦٣.

(٢) الإنصاف، ص ١٦٣: ص ١٦٤.

(٣) يُنظرُ: أوضح المسالك ١/ ٢٤٥ (هامش ١) حيث فصَّل الشيخ محمد محيي الدين القول في الاعتراض على استدلال البصريّين بهذه الآية.

(٤) يُنظرُ: معجم القراءات للخطيب ٢/ ٣٧٩.

(٥) سورة المائدة ٥/ ١١٩.

(٦) سورة هُود ١١/ ٨.

٢- وأَمَّا قولُهم: إنَّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، وهِيَ فِعْلٌ يعملُ في الأسماءِ المعرفةِ والنكرةِ والمُظهرةِ والمُضْمرةِ.

قُلْنَا: هذا يدلُّ على جوازِ إعمالِها؛ لأنَّها فِعْلٌ والأصلُ في الأفعالِ أنْ تعملَ، ولا يدلُّ على جوازِ تقديمِ معمولِها؛ لأَنَّ تقديمَ المعمولِ على الفعلِ يقتضي تصرُّفَ الفعلِ في نفسِه، و(لَيْسَ) فِعْلٌ غيرُ متصرفٍ، فلا يجوزُ تقديمُ معمولِه عليه، فنَحْنُ عَمِلْنَا بمقتضَى الدَّلِيْلَيْنِ: فأثبتْنَا لَهَا أصلَ العملِ لوجودِ أصلِ الفعليةِ، وسَلَبْنَاها وَصْفَ العملِ؛ لعدمِ وَصْفِ الفعليةِ وهو التصرُّفُ، فَاعْتَبَرْنَا الأصلَ بالأصلِ والوصفَ بالوصفِ، والذي يشهدُ لصحةِ ذلك الأفعالُ المتصرفةُ نحوُ: (ضَرَبَ، وقَتَلَ، وشَتَمَ) فإنَّها لَمَّا كانت أفعالًا متصرفةً أُثْبِتَ لها أَصْلُ العملِ ووَصْفُهُ؛ فَجَازَ إعمالُها، وجازَ تقديمُ معمولِها عليها نحوُ: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ) وكذلك سائرُها، والأفعالُ غيرُ المتصرفةِ نحوُ: (عَسَى، ونِعْمَ وبِئْسَ، وفِعْلِ التَّعَجُّبِ) خُصُوصًا على مذهبِ البصريّين فإنَّها لَمَّا كَانَتْ أفعالًا غيرَ متصرفةٍ أُثْبِتَ لها أصلُ العملِ؛ فجازَ إعمالُها، وسُلِبَتْ وَصْفَ العملِ؛ فَلَمْ يَجُزْ تقديمُ معمولِها عليها، فكذلك ها هنا.

٣- وأمَّا قولُهم: إنَّه لا يجوزُ أنْ تُقَاسَ لَيْسَ على مَا:

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ المناسبةِ بينهُما، واتفاقَهما في المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما لنَفْي الحالِ كالآخر.

٤- وقولُهم: إنَّ لَيْسَ تُخَالِفُ ما؛ لأَنَّه يجوزُ تقديمُ خبرِ لَيْسَ على اسمِها بخِلافِ ما.

قُلْنَا: لَيْسَ من شرط القياس أنْ يكونَ المَقِيسُ مُساويًا للمَقِيسِ عليه في جميع أحكامِه، بل لا بُدَّ أنْ يكونَ بينهما مغايرةٌ في بعض أحكامِه.

٥- قولُهم: فإذا جازَ أنْ تُخالفَها في تقديمِ خبرِها على اسمِها جَازَ أَنْ تُخالفَها في تقديمِ خبرِها عليها.

قُلْنَا: هذا لا يلزمُ لأنَّ (لَيْسَ) أَخذتْ شَبَهًا مِنْ (كان)؛ لأنَّها فِعْلٌ كَمَا أَنَّها فعلٌ، وشَبَهًا مِنْ (ما) لأَنَّها تنفي الحالَ كَمَا أنَّها تنفي الحالَ، وكان يجوزُ

تقديمُ خبرِها عليها، و(ما) لا يجوزُ تقديمُ خبرِها على اسمِها، فلمَّا أَخذتْ شَبَهًا مِنْ (كان) وشَبَهًا مِنْ (ما) صارَ لها منزلةٌ بين المنزلتَين، فجازَ تقديمُ خبرِها على اسمِها؛ لأنَّها أقوى مِنْ (ما)؛ لأنَّها فِعْلٌ و(ما) حرفٌ، والفعلُ أقوى مِنَ الحرفِ، ولَمْ يَجُزْ تقديمُ خبرِها عليها؛ لأنَّها أضعفُ مِنْ (كان)؛ لأنَّها لا تتصرَّفُ، و(كان) تتصرَّفُ، وهذا في غايةِ الوضوحِ والتحقيقِ، واللهُ أَعْلَمُ".

فقد أوفى أبو البركات في ردّه على مذهب البصريّين في جوازِ تقديمِ خبرِ (لَيْسَ) عليها، وأوضحَ أيَّما إيضاحٍ، وحَلَّل حُجَجَ البصريّين وأدلتَهم أيَّما تحليلٍ.

تعليق:

١-لَمْ يَرِدْ عن سيبويهِ نَصٌّ – على حدِّ علمِ الباحثِ_ يُجيزُ تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عليها، أو يمنعُه، وعلى الرغم من ذلكَ فقد نقلَ السيرافي[١] نَصَّ سيبويه[٢]: "وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدَّمْتَ وأخَّرْتَ كما فَعَلْتَ ذلك في ضَرَبَ؛ لأنَّه فِعْلٌ مثلُه"، وعلَّقَ عليه بقوله: "وأمَّا (لَيْسَ) فإنَّ الذي يدلُّ عليه قولُ سيبويه في بابِ سأَقِفُكَ عليه إذا انتهينا إليه أنَّ تقديم الخبر عليها جائزٌ، فتقول: قائمًا لَيْسَ زَيْدٌ، وبعضُ النحويّين يأباه" فيُلَاحَظُ أنَّ السيرافي يَنسِبُ إلى سيبويه جوازَ تقديمِ خبرِ (لَيْسَ) عليها، على الرغم من أن نصَّ سيبويه _ فيما يعتقد الباحثُ– خاصٌّ بـ(كان)؛ لأنَّ سيبويه شبَّهها بـ(ضَرَبَ) وكلاهما متصرِّفٌ، أمَّا (لَيْسَ) فليستْ متصرِّفةٌ، واللهُ أَعْلَمُ، وما فعله السيرافي فعله الأعلم الشنتمري[٣].

(١) يُنْظَر: شرح كتاب سيبويه (ط الهيئة) ٢/ ٣٦٣.

(٢) يُنْظَر: الكتاب ١/ ٤٥.

(٣) يُنْظَر: النكت ١/ ٢٦٧.

٢- ذَكَرَ النُّحَاةُ[١] أنَّ الذين قالوا بامتناع تقديمِ خبرِ (لَيْسَ) عليها هُمْ جمهورُ الكوفيّين، وبعضُ قدماءِ البصريّين كالمبرد، وجمهورُ المتأخرين من البصريّين، ومنهم ابنُ مالكٍ، حيث قال في الألفية: (وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي)، وأنَّ الذين قالوا بجوازِ تقديمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عليها هُمْ قدماءُ البصريّين، والفراءُ، وبعضٌ من متأخري البصريّين، ولمْ يَرِدْ مِنْ لسانِ العربِ تقدُّمُ خَبَرِ (لَيْسَ) عليها.

٣- يرى الباحثُ أن أبا البركاتِ الأنباريَّ قد أنصفَ في تأييده للكوفيّين في امتناعِ تقديمِ خبرِ (لَيْسَ) عليها؛ وذلك لقوَّةِ حُجَّةِ الكوفيّين.

(١) يُنْظَر: شرح التسهيل ١/ ٣٥١، وشرح الرضي ٤/ ٢٠١، وارتشاف الضرب ص ١١٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك ص ٤٩٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٧، وشرح التصريح ١/ ٢٤٥، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٣، وشرح الأشموني ١/ ٣٥٥.

المسألة الثالثة- القولُ في لامِ (لَعَلَّ) الأولى زائدةٌ هي أو أصليةٌ[١].

يقول أبو البركاتِ الأنباريُّ[٢]: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ اللامَ الأولى في (لَعَلَّ) أصليةٌ، وذهب البصريُّون إلى أنَّها زائدةٌ".

فالكوفيُّون يقولون بأصالةِ اللامِ الأُولى في (لَعَلَّ)، والبصريُّون يقولون بزيادتِها.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ الكوفيّين وأدلَّتِهم فيقولُ[٣]: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قُلْنَا: إنَّ اللامَ أصلية؛ لأن (لَعَلَّ) حرفٌ، وحروفُ الحروف كلُّها أصليةٌ؛ لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتي يجمعها قولك: (اليوم تنساه) و(لا أنسيتموه) و(سألتمونيها) إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يُحْكَمُ على حروفها كلِّها بأنها أصليةٌ في كل مكان على كل حال، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدةً أو منقلبةً، ولا يجوز أن يُحْكَمَ عليها في (ما) و(لا) و(يا) بأنها زائدةٌ أو منقلبةٌ، بل نحكم عليها بأنها أصلية؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك، فَدَلَّ على أن اللام أصلية.

والذي يدل على ذلك أيضًا أن اللام خاصةً لا تكاد تُزَاد فيما يجوز فيه الزيادةُ إلا شاذًّا[٤]، نحو: (زَيْدَلٍ) و(عَبْدَلٍ) و(فَحْجَلٍ) في كلمات معدودة، فإذا

---

(١) الإنصاف مسألة ٢٦/ ص ٢١٨: ص ٢٢٧.

(٢) الإنصاف ص ٢١٨.

(٣) الإنصاف ص ٢١٩.

(٤) يُنْظَر: المنصف ١/ ١٦٥: ١٦٦، وشرح الشافية ٢/ ٣٨١، ولسان العرب (فحج) ٢/ ٣٤٠، وشرح الأشموني (بدون حواشٍ) ٣/ ٨١٢، وحاشية الصبَّان ٤/ ٣٨٠، و(زَيْدَلٍ) في معنى (زَيْدٍ) و(عَبْدَلٍ) في معنى (عَبْدٍ أو عبد الله) و(فَحْجَلٍ) في معنى (أَفْحَجَ وهو المُتباعدُ الفَخِذَيْنِ).

كانت اللام لا تُزاد فيما يجوز فيه الزيادةُ إلا على طريق الشذوذ، فكيف يُحكَمُ بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحالٍ؟"

فاحتجَّ الكوفيُّون على أصالةِ اللامِ الأولى في (لَعَلَّ) بما يلي:

١- أَنَّ (لَعَلَّ) حرفٌ، وحروفُ الحروف كلُّها أصليةٌ.

٢- أَنَّ حروفَ الزيادة (سألتمونيها) تختصُّ بالأسماءِ والأفعالِ، أَمَّا الحروفُ فلا يدخلُها شيءٌ من حروفِ الزيادة.

٣- ممَّا يدُلُّ على ذلك أَنَّ الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدةً كما في: (حَامِد، كِتَاب، وقِتَال، وقاتَلَ) أو منقلبةً عن واوٍ، كما في: (إقامَة، وغُزَاة، وقَالَ، ودَعَا، وسَمَا) أو منقلبةً عن ياءٍ، كما في: (قُضَاة، وبَاعَ، وهَدَى، وجَرَى) على حينِ أنَّ الأَلِفَ تكون أصليةً في الحروفِ، كما في: (ما، ولا، ويا)؛ فَدَلَّ ذلك على أنَّ اللامَ أصليةٌ في (لَعَلَّ) لأنها حرفٌ.

٤- وممَّا يدَلُّ على ذلك أيضًا أنَّ اللامَ خاصةً لا تكاد تُزَاد فيما يجوز فيه الزيادةُ إلا شاذًّا، نحو: (زَيْدَلٍ) و(عَبْدَلٍ) و(فَحْجَلٍ) في كلمات معدودة، والسؤالُ الذي يطرحُ نفسه هنا: إذا كانت اللامُ لا تُزادُ فيما يجوز فيه الزيادةُ إلا على طريق الشذوذ، فكيف يُحكَمُ بزيادتها فيما لا يجوزُ فيه الزيادة بحالٍ؟"

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيد (عَرْضِ) حُجَجِ البصريّين وأدلَّتِهم فيقولُ[١]:"وأما البصريُّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قُلْنَا: إنَّها زائدةٌ؛ لأنَّا وجدناهم يستعملونها كثيرًا في كلامهم عاريةً عن اللام، قال نافعُ بنُ سعدٍ الطائيُّ[٢]:

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

(١) الإنصاف، ص ٢١٩: ص ٢٢٤.

(٢) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ) وهو لنافعٍ بن سعد الطائي، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٦٢.

أرادَ: (لَعَلَّ).

وقال العُجَيْرُ السَّلُولِيُّ[١]:

لَكَ الخَيْرُ عَلِّلْنَا بِهَا، عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ، وَسَهْوَاءً مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقالَ الآخَرُ[٢]:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنَ لَمَّاتِهَا

وقالَ الآخَرُ[٣]:

وَلَا تُهِيْنَ الْفَقِيْرَ؛ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وقالَ الآخرُ[٤]: يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقالت أُمُّ النُّحَيْفُ[٥] وهو سَعْدُ بْنُ قُرْطٍ:

---

(١) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدةٌ، موصولةٌ بِمَدٍّ) وهو للعُجَيْر السلولي في شِعْرِه، ص ٢١٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦١٦، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٢٧٣.

(٢) البيتان من مشطور الرجز (العَرُوضُ فيهما صحيحة، والضربُ كذلك، والقافية فيهما من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوْفَة، موصولةٌ بِالهاء) وهما بلا عَزْوٍ في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩/ ١٧٥.

(٣) البيت من المنسرح (عَرُوضُه صحيحة وإنْ كانت مطوية، وضربُه مَطْوِيٌّ، وقافيتُه من المُتَرَاكِب، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدةٌ، موصولةٌ بِالهاءِ) وهو للأَضْبَطِ بْنِ قُرَيْعٍ، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٢٢٢.

(٤) البيت من مشطور الرجز (العَرُوضُ والضرب فيه مقطوعان، وقافيتُه من المُتَوَاتِر، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوفَةٌ، موصولةٌ بِمَدٍّ) وهو مُخْتَلَفٌ في نسبته بين رؤبةَ، والعَجَّاج، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٢٥٢، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٣٧٥.

(٥) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدةٌ، موصولةٌ بِمَدٍّ) وهو لأُمِّ النُّحَيْفِ في: ديوان الحماسة ٢/ ٣٢٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٦٢، والمثل السائر لابن الأثير ٢/ ٢٧٤.

تَـرَبَّصْ بِهَـا الأَيَّـامَ عَـلَّ صُـرُوْفَهَا سَتَرْمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ

أرادَ: (لَعَلَّ).

فلمَّا وجدناهم يستعملونها عاريةً عن اللام في معنى إثباتها دَلَّنا ذلك على أنَّها زائدةٌ، ألا ترى أَنَّا حَكَمْنَا بأنَّ اللامَ في (زَيْدَلٍ) و(عَبْدَلٍ) و(أُوْلَالِكَ) وما أشبهَ ذلك زائدةٌ؛ لأنَّا نقول في معناه: (زَيْد) و(عَبْد) و(أُوْلَاكَ) وحَكَمْنَا بأنَّ الهمزة في (النِّئْدُلان) وهو الكابوس زائدةٌ؛ لأنَّا نقول في معناه: (النِّيْدُلان) من غير همزٍ، وكذلك بأنَّ النُّونَ في (عَرَنْتَنٍ) زائدةٌ؛ لأنَّا نقول في معناه: (عَرْتَن)[1] بغير النون الأُولى، إلى غير ذلك من الشواهد، فكذلك هاهنا.

والذي يدل على أنها زائدةٌ أنَّ هذه الأحرفَ _نعني إنَّ وأخواتِها_ إنما عَمِلَتْ النصب والرفع؛ لشبه الفعل؛ لأنَّ (أَنَّ) مثلُ (مَدَّ) و(لَيْتَ) مثل (لَيْسَ) و(لَكِنَّ) أصلها (كِنَّ) رُكِّبَتْ مَعَهَا (لا) كما رُكِّبَتْ (لو) مع (لا) فَقِيْلَ: (لَكِنَّ) و(كَأَنَّ) أصلها (أَنَّ) أُدْخِلَتْ عليها كاف التشبيه، فكذلك (لَعَلَّ) أصلها (عَلَّ) وزِيْدَتْ عليها اللام؛ إذ لو قُلْنَا إنَّ اللامَ أصليةٌ في (لَعَلَّ) لأَدَّى ذلك إلى أن لا تكون (لَعَلَّ)على وَزْنٍ من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضربٍ: (فَعَلَ) كـ(ضَرَبَ)، و(فَعُلَ) كـ(مَكُثَ)، و(فَعِلَ) كـ(عَلِمَ)، وأمَّا الرباعية فليس لها إلا وزنٌ واحدٌ وهو (فَعْلَلَ) نحو (دَحْرَجَ) و(سَرْهَفَ)، فكان يؤدي إلى أنْ يَبْطُلَ عملُها، فوجب أن يُحْكَمَ بزيادتها؛ لتكونَ على وزنِ الفعل كسائر أخواتها، فصارت بمنزلة زيادة (لا والكاف) في (لَكِنَّ) عندكم، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة (لا والكاف) في (لَكِنَّ) وهما حرفان، وأحدُهما ليس من حروف الزيادة؛ فلأن يجوزَ أن يُحْكَمَ هاهنا بزيادة (اللام) وهي حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأَوْلى.

(١) جاء في لسان العرب (عرتن) ١٣/ ٢٨٤: "العَرَنْتُنُ والعَرَنْتَنُ والعَرَنْتِنُ والعَرَتُنُ والعَرَتَنُ محذوفان من العَرَنْتُنِ والعَرَنْتَنِ، والعَرْتَنُ والعَرَتْنُ كلُّ ذلك شجر يُدبَغُ بعروقه، والواحدة عَرْتُنَةٌ".

فاحتجَّ البصريُّون على زِيادةِ اللامِ الأولى في (لَعَلَّ) بما يلي:

١-أنَّ (لَعَلَّ) قد استُعمِلَتْ بغير اللام الأولى في الشعر كثيرًا فقِيلَ: (عَلَّ)، وَهُمْ يريدون إثباتَها.

٢- أنَّ مِنَ الشواهد على حذفِ حرفٍ زائدٍ، ويُرادُ إثباتُه: (زَيْدَل، وعَبْدَل، وأُوْلَالِكَ، وعَرَنْتَن) حيثُ إنَّها في معنى: (زَيْد، وعَبْد، وأُوْلَاكَ، وعَرْتَن) على الترتيب؛ فاللامُ زائدةٌ في (زَيْدَل، وعَبْدَل، وأُوْلَالِكَ)، وكذلك النون الأولى في (عَرَنْتَن).

٣- أنَّ (إنَّ وأخواتِها) تُشْبِهُ الفعلَ في العملِ، والوزنِ، فوجب أن يُحْكَمَ بزيادةِ اللام الأولى في (لَعَلَّ)؛ لتكونَ على وزنِ الفعلِ كسائر أخواتها، وإلا بَطُلَ عملُها.

وبعد أنِ انتهى أبو البركاتِ الأنباريُّ من تفنيد (عَرْضِ) حُجَجِ كُلٍّ من الكوفيّين والبصريّين وأدلَّتِهم، صَحَّحَ مذهبَ الكوفيّين قائلا[١]: "**والصحيحُ في هذه المسألة ما ذَهَبَ إليه الكُوفِيُّون**".

ثُمَّ يبدأ أبو البركاتِ الأنباريُّ في الردِّ على كلمات البصريّين فيقول[٢]:

"وأما الجواب عن كلمات البصريين:

١-أما قولهم: إنَّا وجدناهم يستعملونها كثيرًا في كلامهم بغير لامٍ؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات.

قُلْنَا: إنما حذفتِ اللام من (لَعَلَّ) كثيرًا في أشعارهم؛ لكثرتها في استعمالهم؛ ولهذا تَلَعَّبَتِ العربُ بهذه الكلمة، فقالوا: (لَعَلَّ)، و(لَعَلْنَ)، و(لَعَنَّ) بِالْعَيْنِ غيرِ معجمةٍ، قال الشاعر[٣]:

---

(١) الإنصاف، ص ٢٢٤.

(٢) الإنصاف، ص ٢٢٤: ص ٢٢٧.

(٣) البيت من الرجز (عَرُوضُه صحيحة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدةٌ، موصولةٌ بِمَدٍّ)، لمْ يعْثُرِ الباحثُ على نسبته.

حَتَّى يَقُوْلَ الْجَاهِلُ الْمُنَطَّقُ لَعَــنَّ هَــذَا مَعَــهُ مُعَلَّــقُ

و(لَغَنَّ) بالغينِ معجمةً، وأنشدوا[1]:

أَلَا يَــا صَــاحِبَيَّ قِفَــا لَغَنَّــا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

و(رَعَنَّ) و(عَنَّ) و(غَنَّ) و(لَغَنَّ) و(غَلَّ) فَلَمَّا كَثُرَتْ هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال، وكان حَذْفُ اللام أَولى من العين _وإن كان أبعدَ من الطَّرَفِ_ لأنه لو حَذَفَ العين لأدَّى ذلك إلى اجتماع ثلاث لاماتٍ؛ فيؤدي ذلك إلى الاستثقال؛ لأجل اجتماع الأمثال، أو لأن اللامَ تكون في موضعٍ ما مِنْ حروف الزيادة، وليس الْعَيْنُ كذلك، والذي يَدُلُّ على اعتبار ذلك أنَّهم جَوَّزُوا في تكسير (فَرَزْدَقٍ) وتصغيره: (فَرَازِقَ) و(فُرَيْزِقَ) بحذفِ الدَّالِ، ولَمْ يُجَوِّزُوا في تكسيرِ (جَحْمَرِش)[2] وتصغيره: (جَحَامِشَ) و(جُحَيْمِشَ) بحذفِ الراءِ؛ لأنَّ الدال تُشبهُ حروفَ الزيادة؛ لمجاورتها التاءَ، ومجيئها بدلا منها في (مُزْدَانٍ) و(مُزْدَجِرٍ) بخلاف الراء فإنَّها ليست كذلك، وإذا اعتبروا ذلك فيما يَقْرُبُ مِنْ حُروف الزيادة وليس منها، فلأنْ يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة في الجملة، كان ذلك من طريق الأولى؛ فلهذا كان حَذْفُ اللامِ الأُولى أَولى.

٢- وأمَّا قولُهم: إنَّا لَمَّا وجدناهم يستعملونها مع حذفِ اللام في معنى إثباتها دَلَّ على أنها زائدةٌ كاللام في زَيْد، وعَبْد وأُوْلَاكَ.

---

(١) البيت من الوافر (عَرُوضُه مقطوفة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَواتِر، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوْفَةٌ، موصولةٌ بِمَدٍّ)، وهو للفرزدق في ديوانه (فاعور)، ص ٥٩٧، والنقائض ٢/ ٣١٦، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٣١٦، والرواية فيها: [أَلَسْتُمْ عَائِجِيْنَ بِنَا لَعَنَّا]

(٢) جاء في لسان العرب (جحمرش) ٦/ ٢٧٢: "الجَحْمَرِش من النساء الثقيلةُ السَّمِجَة، والجَحْمَرِش أَيضاً العجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإبل الكبيرةُ السنّ، والجمع: جَحَامِرُ، والتصغير: جُحَيْمِر يُحْذَفُ منه آخرُ الحرف".

قُلْنَا: إنَّما يُعتبر هذا فيما يَجُوزُ أنْ تدخلَ فيه حروف الزيادة، فأمَّا الحروفُ فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بَيَّنَّا.

يقول الباحثُ إضافةً إلى كلامِ أبي البركاتِ: إنْ صحَّ استشهادُ البصريين بـ(زَيْدَل، وعَبْدَل، وأُوْلَالِكَ) على زيادة اللام، وبـ(عَرَنْتَنٍ) على زيادة النون، فلا يَصِحُّ الاستشهاد بـ (النِّئْدُلان) على الزيادة أو الحذف؛ لأنَّ ما فيه هو إبدالُ الهمزة ياءً أو تخفيفٌ للهمزة.

٣- وأمَّا قولُهم: إنَّ هذه الأحرفَ إنَّما عَمِلَتْ لشبه الفعل في لفظه.

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ أَنَّها عَمِلَتْ لشبه الفعل في لفظه فقط، وإنما عَمِلَتْ؛ لأنَّها أشبهته في اللفظ والمعنى، وذلك من عدة وجوه:

أحدها- أنَّها تقتضي الاسمَ كما أنَّ الفعل يقتضي الاسم.

والثاني- أنَّ فيها معنى الفعل؛ لأنَّ (أَنَّ) و(إِنِّ) بمعنى (أَكَّدْتُ) و(كَأَنَّ) بمعنى (شَبَّهْتُ) و(لَكِنَّ) بمعنى (استدركت) و(لَيْتَ) بمعنى (تَمَنَّيْت) و(لَعَلَّ) بمعنى (تَرَجَّيْت).

والثالث- أنها مبنية على الفتح كما أنَّ الفعلَ الماضيَ مبنيٌّ على الفتح، إلى غير ذلك من الوجوه التي تَقَدَّمَ ذِكْرُها قبلُ، وهذه الوجوه من المشابهة بين (لَعَلَّ) والفعلِ لا تَبْطُل بأن لا تكون على وزنٍ من أوزانه، وهي كافية في إثباتِ عملها بِحُكْمِ المشابهة، على أنه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها؛ لعدم كونها على وزنٍ من أوزان الفعل، وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها، فلا يكاد يُقَالُ: (لَعَلَّنِي) كما يُقَالُ: (إِنَّنِي، وكَأَنَّنِي، ولَكِنَّنِي، ولَيْتَنِي) إلا أن يجيء ذلك قليلا كما قال عُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ(١):

دَعِيْنِي أُطَوِّفْ فِي الْبِلادِ لَعَلَّنِي ... أُفِيْدُ غِنًى فِيْهِ لِذي الْحَقِّ مَحْمَلُ

(١) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدةٌ، موصولةٌ بِمَدٍّ)، وهو لِعُرْوَةَ بْنُ الْوَرْدِ في ديوانه، ص ٦٢.

وذلك قليلٌ[١].

يقول الباحثُ تأكيدًا لكلامِ أبي البركاتِ: لَمْ تَرِدْ (لَعَلَّنِي) بالنون في القرآن الكريم، وإنَّما التي وردتْ (لَعَلِّي) بدون النون، حيثُ وردت في خمسةِ مواضعَ، هي: قوله تعالى[٢]: "لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ"، وقوله تعالى[٣]: "لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا"، وقوله تعالى[٤]: "لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ"، وقوله تعالى[٥]: "لَعَلِّي أَطَّلِعُ"، وقوله تعالى[٦]: "لَعَلِّي أَبْلُغُ".

٤- وأمَّا قولُهم: إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة (لا والكاف) في (لَكِنَّ) وهما حرفان، فلأنْ يجوز أن يُحْكَمَ بزيادة (اللام) وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأَولى.

قُلْنَا: هذا فاسدٌ؛ لأنَّكم لا تقولون بصحة مذهبهم، فكيف يجوزُ لكم أنْ تقيسوا عليه؟ فإن القياس على الفاسد فاسد، وقد بَيَّنَّا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة (لا والكاف) هناك، كما بَيَّنَّا فساد زيادة (اللام) ها هنا، وكلاهما قول باطل ليس له حاصل، والله أَعْلَمُ.

---

(١) يُعَلِّقُ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مُعْتَرِضًا على أبي البركات في ذلك بقوله: "وقد زعم المؤلف أنَّ ذلك قليلٌ، وأنَّ الكثير (لَعَلِّي) بتَرْكِ النون، وقد وردت عدة أبيات كبيت الشاهد، من ذلك قول حاتم الطائي، وانشده ابن منظور (ع ل ل): (أَرِيني جَوَاداً مَاتَ هَزْلاً لَعَلَّني *** أَرَى مَا تَرَيْنَ أو بَخِيلاً مُخَلَّدَا) ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٩) وابن عقيل (رقم ١٩) وابن الناظم في باب الضمير: (فَقُلْتُ أعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي *** أخُطُّ بِهَا قَبْراً لأبْيَضَ مَاجِدِ)". يُنْظَر: الانتصاف، ص ٢٢٧.

(٢) سورة طه ٢٠/ ١٠.

(٣) سورة المؤمنون ٢٣/ ١٠٠.

(٤) سورة القصص ٢٨/ ٢٩.

(٥) سورة القصص ٢٨/ ٣٨.

(٦) سورة غافر ٤٠/ ٣٦.

تعليق:

يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ: "إنما حُذِفَتِ اللامُ من (لَعَلَّ) كثيرًا في أشعارهم؛ لكثرتها في استعمالهم؛ ولهذا تَلَعَّبَتِ العربُ بهذه الكلمة، فقالوا: (لَعَلَّ)، و(لَعْلَنَ)، و(لَعَنَّ) بِالْعَيْنِ غيرِ معجمةٍ، ... و(رَعَنَّ) و(عَنَّ) و(غَنَّ) و(لَغَلَّ) و(غَلَّ) فَلَمَّا كَثُرَتْ هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال..."

والسؤال الذي يطْرحُ نفسه هنا: ماذا يَقْصِدُ أبو البركاتِ بكلمة (تَلَعَّبَت)؟ هل يقصد بها تعدُّدَ اللغات؟ وإذا كان يَقْصِدُ تعدُّدَ اللغات، فما الداعي _إذًا_ للخلاف؟ وبِناءً على ذلك تكون (لَعَلَّ) لغةً، وتكون (عَلَّ) لغةً أخرى، ومِنْ ثَمَّ يكونُ كلا الرأيَينِ صحيحًا، يقول العُكْبري[1]: "والصحيح عندي أنَّ (لَعَلَّ) و(عَلَّ) لُغتان، لا يُحْكَمُ في إحداهما بالزيادةِ ولا في الأخرى بالحذفِ، كما أنَّ قولَهم: نصحْتُ لَكَ، وشَكَرْتُ لَكَ وبابَه، اللامُ فيه مُعَدِّيَةٌ للفعلِ في لغةٍ، وهي محذوفةٌ في اللغة الأخرى، ولا يُقالُ في إحداهما: زائدةٌ، بل كلٌّ منهما أصلٌ في لغةٍ، وهذا المذهب أسلمُ، وله أصلٌ يشهدُ بصحته، ويَدُلُّ على ذلك تعدُّدُ اللهجاتِ في (لَعَلَّ) فقد قالوا: (لَعَلَّ) و(عَلَّ) و(عَنَّ) و(غَنَّ) و(لَعَنَّ) و(لَغَنَّ) وكُلٌّ منها لغةٌ غيرُ الأخرى، ولا يُقَالُ: إنَّ الغينَ بدلٌ من العينِ، كذلك ها هنا، واللهُ أَعْلَمُ بالصواب".

وممَّا يؤَكِّدُ لنا أنَّ (لَعَلَّ) و(عَلَّ) لُغَتانِ ما يلي:

١- يقول الأزهري[2]: " فِي لَعَلّ لُغاتٌ: يقول بعضُ العرب: لَعَلِّي، وبعضهم: لَعَلَّنِي، وبعضُهم: لَعَنِّي، وبعضُهم: عَلِّي، وبعضُهم: عَلَّنِي، وبعضُهم: لَأَنِّي، وبعضُهم: لَأَنَّنِي، وبعضُهم لَوَنَّنِي".

(١) يُنْظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٣٦١.

(٢) تهذيب اللغة ١/ ١٠٦.

٢- يقولُ الرُّمَّانِيُّ[١]: "... وفيها لُغاتٌ، قد يُقالُ: لَعَلَّ، ولَعَنَّ، وعَلَّ، ورَعَنَّ، وأَنَّ، والأفصحُ لَعَلَّ، وعَلَّ، وأَنَّ".

٣- يقولُ ابنُ يعيش[٢]: "قال صاحب الكتاب[٣]: وفيها لُغاتٌ: لَعَلَّ، وعَلَّ، وعَنَّ، وأَنَّ، ولَأَنَّ، ولَعَنَّ، ولَغَنَّ... ثُمَّ قال ابنُ يعيش: والكوفيُّون يزعمُون أَنَّ اللام أصلٌ، وأنَّهما لغتان، وأنَّ الذي يقول: (لَعَلَّ) غيرُ الذي يقول: (عَلَّ) وحجَّتُهم أنَّ الزيادة نوعُ تَصَرُّفٍ، وهو بعيدٌ في الحروف".

٤- يقولُ المُراديُّ[٤]: "وفي (لَعَلَّ) اثنتا عشْرةَ لغةً، وهي: لَعَلَّ، وعَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولَأَنَّ، وأَنَّ، ورَعَلَّ، ورَعَنَّ، ولَغَنَّ، ورَغَنَّ، وغَنَّ، وهذه الثلاثة بالغين المعجمة، ولَعَلَّتْ، بتاءِ التأنيث".

٥- يقول السيوطي[٥]: "ويُقَالُ: عَلَّ، ولَعَلَّ، ولَعَنَّ، وعَنَّ، ولَأَنَّ، وأَنَّ، ورَعَنَّ، ورَغَنَّ، ولَغَنَّ، ورَعَلَّ، وغَنَّ، ولَعَلَّتْ، ولَعَا، ولَوَ انَّ".

من خلال ما سَبَقَ يَثْبُتُ لدينا أنَّ (لَعَلَّ) و(عَلَّ) لُغَتَانِ، وهو الرأيُ الأسلمُ كما قال العُكْبَرَيُّ؛ ولذلك لم يَكنْ هناك داعٍ للخلافِ بين البصريِّين والكوفيِّين حول أصالة اللام الأولى وزيادتها في (لَعَلَّ)؛ فكِلَا الرأيَيْنِ صحيحٌ إنْ شاء اللهُ، وإلى هذا الرأيِ يميلُ الباحثُ، وإنْ كانت حُجَّة الكوفيِّين أقوى.

المسألة الرابعة- مَنْعُ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ[٦].

يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ[٧]: "ذهب الكوفيُّون إلى أنه يجوز تَرْكُ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورة الشِّعْرِ، وإليه ذَهَبَ أبو الحسنِ الأخفشُ، وأبو

---

(١) معاني الحروف ص ١٢٤.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٨٧، ٨٨.

(٣) يَقْصِدُ الزمخشري صاحب المُفَصَّل.

(٤) الجَنَى الداني ص ٥٨٢.

(٥) همع الهوامع ١/ ٤٢٥.

(٦) الإنصاف م ٧٠/ ص ٤٩٣: ص ٥٢٠.

(٧) الإنصاف، ص ٤٩٣.

عليٍّ الفارسيُّ، وأبو القاسمِ بنُ بَرْهَان من البصريّين[١]، وذَهَبَ البصريُّون إلى أنه لا يجوزُ، وأجمعوا على أنَّه يجوزُ صَرْفُ ما لا ينصرفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ".

فالكوفيُّون، والأخفشُ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ بَرْهَانَ مِنَ البصريّين يُجِيزُونَ مَنْعَ الاسمَ المصروفَ من الصَرْفِ في ضرورة الشِّعْرِ، والبصريُّونَ لا يُجِيزُونَ ذلك، أمَّا الاسمُ الممنوعُ من الصَّرفِ فيجوزُ صَرْفُه في ضرورة الشِّعْرِ عند الفريقَيْنِ.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ الكوفيّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[٢]: "أمَّا الكوفيُّون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: الدليل على أنه يجوزُ تركُ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورة الشِّعْرِ أنَّه قد جاء ذلك كثيرًا في أشعارهم، قال الأخطلُ[٣]:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيْبَ غَائِلَةُ الثُّغُوْرِ غَدُوْرُ

فَتَرَكَ صَرْفَ (شَبِيْب) وهو منصرفٌ.

وقال حَسَّانُ[٤]:

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

(١) يُنْظَر: شرح المفصل ١/ ٦٨، وشرح الكافية الشافية ص ١٥٠٩، والهمع ١/ ١٢٢، وشرح الأشموني (بدون حواشٍ) ص ٥٤٢: ٥٤٣، وحاشية الصبان ٣/ ٤٠٣.

(٢) الإنصاف، ص ٤٩٣.

(٣) البيت من الكامل (عَرُوضُه صحيحة، وضربُه مقطوعٌ، وقافيتُه من المُتَواتر، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوْفَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو للأخطل، ولم يجده الباحثُ في شِعْره، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٣٢٧.

(٤) البيت من الكامل (عَرُوضُه صحيحة وإنْ كانت مُضْمَرَةً، وضربُه مقطوعٌ، وقافيتُه من المُتَواتر، مُطْلَقَةٌ، مَرْدُوْفَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو لحسَّان بن ثابت في ديوانه، ص ٥١٢.

فَتَرَكَ صَرْفَ (حُنَيْن) وهو منصرفٌ، قال الله تعالى[١]:(وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) وَلَمْ يُرْوَ عن أحدٍ مِنَ القُرَّاءِ أنه لَمْ يصرفْه[٢].

وقال الفرزدق[٣]:

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوْخَ قَصِيْدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

فَتَرَكَ صَرْفَ (زَوْبَر) وهو منصرفٌ، ومعناه: نُسِبَتْ إِلَيَّ بِكَمَالَها، مِنْ قولِهم: أَخَذَ الشيءَ بِزَوْبَرِه: إِذَا أَخَذَه كُلَّهُ، وقِيْلَ: بِزَوْبَرَا؛ أي: كَذِبًا وزُوْرًا.

وقال الآخر[٤]:

إِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِي عَمْرِو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

فَتَرَكَ صَرْفَ (أُنَاس) وهو منصرفٌ، و(أُمَّ أُنَاس) بنت ذهل مِنْ بني شيبان، و(عَمْرو) يريد به عَمْرو بن حُجْرٍ الكندي.

---

(١) سورة التوبة ٩/ ٢٥.

(٢) إجماع القراء على صرْفِ (حُنَيْنٍ) في الآية الكريمة لا يدلُّ على عدم جوازه في السعة بتقدير تأنيثه على أنه عَلَمٌ على البقعة؛ وذلك لأنَّ القراءة لا تتبع صحة الوجه عربيةً، ولكنها سُنَّة متَّبَعة، وهي لا تُخالف العربية، ولكن ليس معنى هذا أنَّ كُلَّ ما جاز في العربية جازتِ القراءة به، ولكن معناه أنَّ كُلَّ ما قُرِئَ به فهو جائزٌ في العربية، وفرقٌ بين الكلامَين، يُنظر: الانتصاف ص ٤٩٥.

(٣) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو مُخْتَلَفٌ في نِسْبته بَيْنَ ابنِ أحمرَ، والطِّرِمَّاح، والفرزدق. يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٩٦.

(٤) البيت من الكامل (عَرُوضُه صحيحة، وضربُه صحيحٌ وإنْ كانَ مُضْمَرًا، والتفعيلة الأولى من البيت موقوصةٌ إِلَبْنِأُمْ، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو لِبِشْرِ بنِ أبي خازم في ديوانه، ص ١٥٥، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٩، والرواية فيه: [فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسٍ ارْحَلُ نَاقَتِيْ].

وقال الآخر[١]:

أُؤَمِّـــلُ أَنْ أَعِـــيْشَ وَأَنَّ يَـــوْمِي بِـــأَوَّلَ أَوْ بِـــأَهْوَنَ أَوْ جُبَـــارِ

أَوِ التَّـــالِي دُبَـــارَ؛ فَـــإِنْ أَفُتْـــهُ فَمُـــؤْنِسَ أَوْ عَرُوْبَـــةَ أَوْ شِـــيَارِ

فَتَرَكَ صَرْفَ (دُبَار) وهو منصرفٌ، و(دُبَار) يومُ الأربعاء، وما ذكره في هذين البيتين أسماءُ الأيام في الجاهلية، فَأَوَّل: يومُ الأحد، وأَهْوَن: يومُ الاثنين، وجُبَار: يومُ الثلاثاء، ودُبَار: يومُ الأربعاء، ومُؤْنِس: يومُ الخميس، وعَرُوبَة: يومُ الجُمُعَة، وشِيَار: يومُ السبت.

وقال الآخر[٢]:

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهْيَ تَرْغُو حُشَاشَةً بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

فَتَرَكَ صَرْفَ (عُرْيَان) وهو منصرفٌ؛ لأنَّ مؤنثَه عُرْيَانَة لا عَرْيَا.

وقال الآخر[٣]:

قَالَـتْ أُمَيْمَـةُ مَـا لِثَابِـتَ شَاْخِصًـا عَـارِي الْأَشَـاجِعِ نَـاحِلًا كَالْمُنْصُـلِ

فَتَرَكَ صَرْفَ (ثَابِتٍ) وهو منصرفٌ.

---

(١) البيتـانِ مـن الـوافرِ (عَرُوضُـهما مقطوفـة، وضـربُهما كـذلك، وقافيتُهمـا مـن المُتَـوَاتِر، مُطْلَقَـةٌ، مَرْدُوفَـة، موصـولةٌ بِمَـدٍّ)، ولـمْ يَعْثُـرِ الباحـثُ علـى نسبتهما. يُنْظَـر فـي تخـريج نسبتهما: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٣٩١، و٤٣٩.

(٢) البيت من الطويل (عَرُوضُـه مقبوضـة، وضـربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، ولمْ يَعْثُرِ الباحثُ على نسبته. يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٣٠٣.

(٣) البيت من الكامل (عَرُوضُـه صـحيحة، وضربُه صـحيح وإنْ كان مُضْمَرًا، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، ولمْ يَعْثُرِ الباحثُ على نسبته. يُنْظَر فـي تخـريج نسـبته: معجـم شـواهد العربيـة، ص ٤١٥، ومعجـم شـواهد النحـو الشـعرية رقـم (٢٣٦٢) ص ١٤٦، وص ٥٨٢.

وقال العباسُ بنُ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ[١]:

فَمَـا كَـأْنَ حِصْـنٌ وَلَاْ حَـابِسٌ يَفُوْقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـيْ مَجْمَـعِ

فَتَرَكَ صَرْفَ (مِرْدَاس) وهو منصرفٌ.

قالوا[٢]: ولا يجوزُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الروايـة (يَفُوْقَـانِ شَـيْخِيَ فِـيْ مَجْمَـعِ) وشيْخُه أبوه مرداس؛ لأنَّا نقول: بَلِ الروايةُ الصحيحةُ المشهورةُ ما رَوَيْنَاهُ، على أنَّا لو قَدَّرْنَا أنه قد رُوِيَ روايةً أخرى كما رَوَيْتُمُوه فما العُذْرُ عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها؟

وقال دَوْسَرُ بنُ دهبل القُرَيْعِيُّ[٣]:

وَقَائِلَـةٍ مَـأْ بَـالُ دَوْسَـرَ بَعْـدَنَا صَـحَا قَلْبُـهُ عَـنْ آلِ لَيْلَـى وَعَـنْ هِنْـدِ

فَلَمْ يَصْرِفْ (دَوْسَر) وهو منصرفٌ.

قالوا[٤]: ولا يجوزُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الرواية (مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا) لأنَّا نقول: بَلِ الروايةُ الصحيحةُ المشهورةُ ما رَوَيْنَاهُ، ولو قَدَّرْنَا أنَّ ما رَوَيْتُمُوه صحيحٌ فَمَا عُذْرُكُمْ عَمَّا رَوَيْنَاهُ مع صحته وشهرته؟

---

(١) البيت من المتقارِب (عَرُوضُه صحيحة وإنْ كان فيها حذْفٌ، وضربُه محذوفٌ، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو للعباسِ بْنِ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيُّ في ديوانه، ص ١١٢، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٤٠٥.

(٢) القولُ للكوفيّين.

(٣) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه صحيحٌ، وقافيتُه من المُتَواتر، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو لدَوْسَرِ بْنِ دهبل القُرَيْعِيّ. يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٤٤٦، وفي الأصمعيات، ص ١٥٠: ذُهَيْل.

(٤) القولُ للكوفيّين أيضًا.

وقال الآخرُ[١]:

وَمُصْـعَبُ حِـيْنَ جَـدَّ الْأَمْـ رُ أَكْثَرُهَـــــا وَأَطْيَبُهَـــــا

قالوا[٢]: ولا يجوزُ أنْ يُقَالَ: إنَّ الروايـة (وَأَنْتُمْ حِيْنَ جَدَّ الْأَمْرُ)؛ لأنَّا نقولُ: بَلِ الروايـةُ الصـحيحةُ مـا رَوَيْنَـاهُ، ولـو قَدَّرْنَا مـا رَوَيْتُمُوه صـحيحًا فَمَـا عُذْرُكُمْ عَمَّا رَوَيْنَاهُ على ما بَيَّنَّا؟

وقال الآخرُ[٣]:

وَمِمَّـــنْ وَلَـــدُوْا عَامِـــ رُ ذُو الطُّـوْلِ وَذُو الْعَـرْضِ

فَتَرَكَ صَرْفَ (عَامِر) وهو ينصرفُ، ولَمْ يجعلْه قبيلةً؛ لأنه وَصَفَهُ فقال: (ذُو الطُّـوْلِ وَذُو الْعَـرْضِ) ولـو كانـت قبيلـةً لَوَجَـبَ أنْ يقـولَ: (ذَاتُ الطُّـوْلِ وذَاتُ الْعَرْضِ) ولا يجوز أنْ يُقَالَ: إنما لَمْ يَصْرِفْهُ؛ لأنَّه ذَهَبَ بـه إلـى القبيلـة، كما قَرَأَ[٤] سَيِّدُ الْقُرَّاء أبو عمرِو بْنُ العلاء: (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأَ بِنَبَإٍ يَقِيْنٍ)[٥] فَتَرَكَ صَرْفَ (سَبَأَ) لأنه جعلَه اسمًا للقبيلة؛ حَمْلًا على المعنى، وقال الشاعر[٦]:

---

(١) البيت من مجزوء الوافر (عَرُوضُه صحيحة وإنْ كان فيها عَصْبٌ، وضربُه صحيحٌ، وقافيتُه من المُتَراكِب، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالهاءِ)، وهو لعُبَيْدِ الله بنِ قيسٍ الرُّقَيَّات في ديوانه، ص١٢٤، والأصول لابن السَّرَّاج ١/ ٣٣٣، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٤٤٦.

(٢) القولُ للكوفيّين أيضًا.

(٣) البيت من الهزج (عَرُوضُه صحيحةٌ وإنْ كان فيها كفٌّ، وضربُه صحيحٌ، وقافيتُه من المُتَواتر، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو لِذِي الإصْبع العدواني في ديوانه، ص ٤٨، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ١٤٥.

(٤) يُنْظَر: معجم القراءات ٦/ ٥٠٠.

(٥) سورة النمل ٢٧/ ٢٢.

(٦) البيت من المنسرح (عَرُوضُه صحيحةٌ وإنْ كان فيها طَيٌّ، وضربُه مَطْوِيٌّ، وقافيتُه من المُتَراكِب، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو مُخْتَلَفٌ في نسبته بين النابغة الجعدي، وأُمَيَّةَ بْنِ أبي الصلت، والأعشى، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٧٢، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٢٥٣.

مِنْ سَبَأَ الْحَاضِرِيْنَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُوْنَ مِنْ دُوْنِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

فَلَمْ يَصْرِفْ (سَبَأَ) لأنه جعلَه اسمًا للقبيلة حَمْلًا على المعنى، وقال الله تعالى[1]: (أَلَآ إِنَّ ثَمُوْدًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُوْدَ) فَلَمْ يَصْرِفْ (ثَمُوْدَ) الثانيَ؛ لأنَّه جعلَه اسمًا للقبيلة؛ حَمْلًا على المعنى.

ثم قال الشاعر[2]:

تَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِيْنٍ وَأَشْمُلٍ بُحُوْرٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعَا

وقال الآخر[3]:

لَوْ شَهْدَ عَادَ مِنْ زَمَانِ عَادِ لَابْتَزَّهَا مَبَارِكَ الْجِلَادِ

وقال الآخر[4]:

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدَّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عُطَارِدِ

---

(١) سورة هود ١١/ ٦٨.

(٢) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُجَرَّدَةٌ، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهو لزهير في الكتاب ٣/ ٢٥١، وليس في شرح شِعْرِه لثعلب، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ١٩٤.

(٣) البيتان من مشطور الرجز (العَرُوض فيهما مقطوعة، والضرب كذلك، وقافيتُهما من المُتَواتر، مُطْلَقَةٌ، مردوفة، موصولةٌ بِالمَدِّ)، ولمْ يَعْثُرِ الباحث على نسبتهما، وهما من شواهد سيبويه ٣/ ٢٥١، ويُنْظَر في تخريج نسبتهما: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩/ ٤١٤.

(٤) البيت من الكامل (عَرُوضُه صحيحة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُؤَسَّسَة، موصولةٌ بِالمَدِّ)، ولمْ يَعْثُرِ الباحث على نسبته، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٢٥٠، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٣٨٤.

وقال الآخر[١]:

وَلَسْـنَا إِذَا عُـدَّ الْحَصَـى بِأَقِلَّـةٍ وَإِنَّ مَعَـدَّ الْيَـوْمَ مُـوْدٍ ذَلِيْلُهَـا

وقال الآخر[٢]:

غَلَـبَ الْمَسَـامِيْحَ الْوَلِيْـدُ سَـمَاْحَةً وَكَفَـى قُرَيْشَ الْمُعْضِـلَاتِ وَسَـادَهَا

فَلَمْ يَصْرِفْ (قُرَيْشَ) لأنه جعلَه اسمًا للقبيلة؛ حَمْلًا على المعنى، والْحَمْلُ على المعنى كثيرٌ في كلامِهم، قال الشاعر[٣]:

قَامَـتْ تُبَكِّيْـهِ عَلَـى قَبْـرِهِ مَنْ لِـيَ مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِـيْ فِـي الـدَّارِ ذَاْ غُرْبَـةٍ قَـدْ ذَلَّ مَـنْ لَـيْسَ لَـهُ نَاْصِـرُ

وكان الأصل أنْ يقولَ: (ذَاتَ غُرْبَةٍ) فحَمَلَهُ على المعنى، فكأنَّها قالت: تَرَكْتَنِي إِنْسَانًا ذَا غُرْبَةٍ، والإنسانُ يُطْلَقُ على الذَّكَرِ والأنثى.

وقال الأعشى[٤]:

---

(١) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مردوفة، موصولةٌ بِالهاء)، وهو للأعشى في المقتضب ٣/ ٣٦٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٣٨، وليس في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٢٥١، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٣٤٥.

(٢) البيت من الكامل (عَرُوضُه صحيحة، وضربُه كذلك، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مردوفة، موصولةٌ بِالهاء)، وهو لعَدِيّ بْنِ الرِّقاع العامليّ في ديوان شعره برواية ثعلب، ص ٩٣، وروايته: (وَكَفَى قُرَيْشًا ما ينوبُ وَسَادَهَا) ومِنْ شواهد سيبويه ٣/ ٢٥٠، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ١٧٢.

(٣) البيتان من السريع (عَرُوضتاهما مَطْوِيَّتان مَكشوفتان، وضربُهما كذلك، وقافيتُهما من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مُؤَسَّسَة، موصولةٌ بِالمَدِّ)، وهما للأعشى في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧٧، والمحكم والمحيط ٢/ ١٥٢ وليسا في ديوانه، ويُنْظَر في تخريج نسبتهما: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٢٦١، ٢٩٩.

(٤) البيت من المتقارب (عَرُوضُه صحيحة، وضربُه محذوفٌ، وقافيتُه من المُتَدَارِك، مُطْلَقَةٌ، مردوفة، موصولةٌ بِالهاء)، وهو للأعشى في ديوانه، ص ٧١.

لِقَــوْمٍ فَكَــانُوا هُــمُ الْمُنْفِـدِيْنَ شَـــرَابَهُمُ قَبْـــلَ إِنْفَادِهَـــا

وكان الأصل أنْ يقولَ: (قَبْلَ إِنْفَادِهِ)؛ لأنَّ الشرابَ مُذَكَّرٌ، إلا أنَّه أَنَّثَه؛ حَمْلًا على المعنى؛ لأنَّ الشَّرَابَ هو الخمرُ في المعنى(١).

وقال الآخر(٢):

يَـا بِئْـرُ يَـا بِئْـرَ بَنِـيْ عَـدِيّ لَأَنْـــزَحَنْ قَعْـــرَكِ بِالـــدُّلِيّ

حَتَّى تَعُوْدِي أَقْطَعَ الْوَلِيّ

وكان الأصل أن يقول: (قَطْعَى الْوَلِيّ)؛ لأن البئر مؤنثة، إلا أنه ذَكَّرَه؛ حَمْلًا على المعنى، فكأنه قال: (حَتَّى تَعُوْدِي قَلِيْبًا أَقْطَعَ الْوَلِيّ) والقَلِيْبُ الأغلبُ عليه

(١) يُسَجِّلُ الشيخ محيي اعتراضه على أبي البركات هنا فيقول: "وقد وَهَمَ المؤلف فزعم أن ضمير المؤنث في قوله: (قبل إنفادها) يعود إلى الشراب؛ لأنه الذي تقدم ذكره في البيت... وليت شِعْرِي كيف يُنفدون الشراب قبل إنفاده؟ ولكن العلماء الأثبات أعادوا الضمير المؤنث في قوله: (قبل إنفادها) إلى أحد شيئين يَصِحُّ مع كل واحدٍ منهما اللفظ والمعنى، أما أحد هذين فقد ذكره أبو عبيدة، قال: فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل أن تنفدَ عقولهم، يعني: أنهم شربوا حتى أنفدوا ما عندهم من الشراب، ولم تَغِبْ عقولهم، بل بَقِيَت لهم يقظتهم وصحوهم وعِلمُهم بما يدور حولهم، وأما الثاني فقد ذكره غير أبي عُبيدة، قال: فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاد دراهمهم، يريد أنهم مياسير، وأن أموالهم زادت على ثمن ما شربوه، وكِلا هذين الوجهين صحيح المعنى صحيح اللفظ، ويكون مرجع الضمير ملحوظًا من السياق ومدلولا عليه به، ولا يكون في البيت دليل على ما ساقه المؤلف للاستشهاد به عليه ". يُنظر: الانتصاف، ص ٥٠٨، يقول الباحث: الحمل على المعنى جائز كثير في العربية، فأبو البركات لم يأت بِدعة، يقول ابن سِيْدَه في المخصص ١٦/ ١٨٧: "أَنَّثَ الشَّرابَ حيثُ كان الخمرَ في المعنى، كما ذكَّر الكَفَّ حيثُ كان عُضْواً في المعنى، وهذا النحوُ كثيرٌ".

(٢) الأبيات من مشطور الرجز (العَرُوضُ والضرب فيها مقطوعان مُتَفْعِلْ، والقافية فيها من المُتَواتر، مُطْلَقَةٌ، مجردة، موصولةٌ بِالمد)، وهي لرجل من بني عدِيٍّ، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢/ ٤١٦.

التذكيرُ؛ ولذلك قالوا في جَمْعِهِ: (أَقْلِبَةٌ)، و(أَفْعِلَةٌ) بِنَاءٌ يختص به المذكر في القلة كاختصاص المؤنث بـ(أَفْعُلٍ) في القلة.

وقولُه: (ذُو الطُّوْلِ وَذُو الْعَرْضِ) يرجع إلى الحَيِّ، فانتقلَ من معنًى إلى معنًى، والتَنَقُّلُ من معنًى إلى معنًى كثيرٌ في كلامهم، كما قال الشاعر(١):

إنَّ تَمِيْمًا خُلِقَتْ مَلْمُوْمَا قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيْمَا

فقال: (خُلِقَتْ) أراد به القبيلة، ثُمَّ قال: (مَلْمُوْمًا) أراد به الحَيَّ، ثُمَّ تَرَكَ لفظَ الواحد وحَقَّقَ مَذْهَبَ الجمع، فقال: (قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيْمًا) والصِّهْمِيْمُ هو الذي لا يَنْثَنِي عَنْ مُرَادِه؛ لأنا نقول نحن لا نُنْكِرُ الحَمْلَ على المعنى في كلامهم، ولا التَّنَقُّلَ مِنْ معنًى إلى معنًى، ولكن الظاهر ما صِرْنَا إليه؛ لأنَّ الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وجَرْيُ الكلام على معنًى واحدٍ أولى من التنقل من معنى إلى معنى، فلما كان ما صِرْنَا إليه أكثرَ في الاستعمال وأحسنَ في الكلام كان ما صِرْنَا إليه أولى.

وقال أبو دَهْبَلٍ الجُمَحِيُّ(٢):

أَنَا أَبُو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ مِنْ جُمَحٍ، والْعِزُّ فِيْهِمْ

فَتَرَكَ صَرْفَ (دَهْبَلٍ) وهو منصرفٌ.

---

(١) البيتان من مشطور الرجز (العَرُوضُ والضرب فيهما مقطوعان مُسْتَفْعِلْ، والقافية فيهما من المُتَواتر، مُطْلَقَةٌ، مردوفة، موصولةٌ بِالمد)، والرجز مختلَفٌ في نسبته بين رؤبة، والمُخَبِّس الأعْرَجِيّ، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢/ ٨٧.

(٢) البيتان من مشطور الرجز (العَرُوضُ والضرب فيهما صحيحان، والقافية فيهما من المُتَدارك، مُقيدة، مُجرَّدة)، وهما لأبي دَهْبَلٍ الجُمَحِيُّ في ديوانه برواية الشيباني، ص ٤٧، ويُنْظَر في تخريج نسبتهما: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩/ ٣٧.

وقال الآخر[١]:

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ مِنْ بُعْدِ الثَّرَى أَبَــى قَضَــاءُ اللهِ إِلَّا مَــاْ تَــرَى

فَتَرَكَ صَرْفَ (دَيْسَم) وهو منصرفٌ.

فإذا صَحَّتْ هذه الأبياتُ بِأَسْرِهَا دَلَّ على صِحَّةِ ما ذَهَبْنَا إليه.

وأمَّا من جهة القياس فإنه إذا جازَ حَذْفُ الواوِ المتحركةِ للضرورةِ من نحو قولِه[٢]:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِيْ رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيْبُ

فَلأَنْ يجوز حَذْفُ التنوين للضرورةِ كان ذلك من طريق الأَوْلى؛ وهذا لأنَّ الواو مِنْ (هُوَ) متحركةٌ، والتنوين ساكن، ولا خلاف أنَّ حَذْفَ الحرف الساكن أسهلُ مِنْ حَذْفِ الحرف المتحرك، فإذا جاز حَذْفُ الحرف المتحرك الذي هو (الواوُ) للضرورة فَلأَنْ يجوز حَذْفُ الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأَوْلى؛ ولهذا كان أبو بكرِ بْنُ السَّرَّاج[٣] من البصريّين _وكان مِنْ هذا الشأنِ بمكانٍ_ يقول: لو صَحَّتِ الرواية في تَرْكِ صَرْفِ ما ينصرفُ لَمْ يكنْ بأبعدَ مِنْ قولِهم: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِيْ رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ)

ولمَّا صَحَّتِ الروايةُ عند أبي الحسنِ الأخفشِ، وأبِي عليٍّ الفارسيّ، وأبِي القاسمِ ابنِ بَرْهَان من البصريّين صاروا إلى جواز تَرْكِ صَرْفِ ما

(١) البيتان من مشطور الرجز (العَرُوضُ والضرب فيهما صحيحان، والقافية فيهما من المُتَدارِك، مقيدة، مجردة)، وهما لأبي البيداء الرياحي في الورقة لابن الجراح، ص ٧٠ ويُنْظَر في تخريج نسبتهما: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٠/ ٦٨.

(٢) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه محذوفٌ، وقافيته من المُتَواتِر، مطْلَقَة، مردوفة، موصولة بالمدّ)، وهو للعُجَيْرِ السَّلُولِيّ في شِعره، ص ٢٢٩، برواية (طويلُ) ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣١٥.

(٣) ينظر: الأصول ٢/ ٤٣٩.

ينصرفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ، واختاروا مَذْهَبَ الكوفيّين على مَذْهَبِ البصريّين، وهم مِنْ أكابر أئمة البصريّين، والمشار إليهم من المحققين".

فقد احتجَّ الكوفيُّون على جَوازِ مَنْعِ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ بما يلي:

١- النَّقْلُ؛ حيثُ إنَّ تَرْكَ صَرْفِ ما ينصرفُ ضرورةً قد جاء كثيرًا في الشِّعْرِ؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات.

٢- القِياس؛ حيثُ إنَّه إذا جازَ حَذْفُ الواوِ المتحركةِ للضرورةِ كما في: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِيْ رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ) فَلأَنْ يجوز حَذْفُ التنوين للضرورةِ كان ذلك من طريق الأَوْلى، وهو ما جعلَ ابْنَ السَّرَّاج يقول: لو صَحَّتِ الروايةُ في تَرْكِ صَرْفِ ما ينصرفُ لَمْ يكنْ بأبعدَ مِنْ قولِهم: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِيْ رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ).

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ)حُجَجِ البصريّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[1]: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قُلْنَا: إنه لا يجوزُ تَرْكُ صَرْفِ ما ينصرفُ؛ لأن الأصلَ في الأسماءِ الصرفُ، فَلَو أَنَّا جَوَّزْنَا تَرْكَ صَرْفِ ما ينصرفُ لَأَدَّى ذلك إلى رَدِّهِ عنِ الأصل إلى غيرِ أَصْلٍ، ولَكَانَ أيضًا يؤدي إلى أنْ يلتبسَ ما ينصرفُ بما لا ينصرفُ، وعلى هذا يخرج حذفُ الواو من (هُوَ) في نحو قوله: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِيْ رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ) فإنَّه لا يؤدِّي إلى الالتباس بخلاف حذفِ التنوين، فَبَانَ الفرقُ بينهما".

فقد احتجَّ البصريُّون على عدمِ جَوازِ مَنْعِ صَرْفِ ما يَنْصَرِفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ بأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الصرفُ، ولو جازَ تَرْكُ صَرْفِ ما ينصرفُ لَأَدَّى ذلك إلى أمْرَينِ:

الأول- رَدّ الاسمِ عنِ الأصلِ وهو الصَّرْفُ إلى غيرِ أَصْلٍ وهو تَرْكُ الصَّرْفِ.

(١) الإنصاف، ص ٥١٤.

الآخَر– التباس المصروفِ بالممنوع من الصَّرْفِ، أمَّا حذفُ الواو وهي حرفٌ أصليٌّ من (هُوَ) ضرورةً في نحو قوله: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِيْ) فلا يؤدِّي إلى الالتباس بخلاف حَذْفِ التنوين.

وبعد أنِ انتهى أبو البركاتِ الأنباريُّ مِنْ تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ كُلٍّ من الكوفيّين والبصريّين وأدلَّتِهم صرَّحَ برأيه قائلا[1]: "**والذي أذهبُ إليه في هذه المسألة مَذْهَبَ الكوفيّين؛ لكثرةِ النقلِ الذي خَرَجَ عن حُكْمِ الشذوذ، لا لقوته في القياس**".

يُلاحِظُ الباحثُ أنَّ هذه المسألةَ هي المسألةُ الوحيدةُ التي يؤيِّدُ فيها أبو البركاتِ الكوفيّين لِعِلَّةٍ وهي كثرةُ النقلِ الذي خَرَجَ عن حُكْمِ الشذوذ، لا لقوةِ هذا النقلِ في القياس، أمَّا بقيَّةُ المسائل فكان تأييدُه للكوفيين مُطْلَقًا.

ثُمَّ يبدأ أبو البركاتِ الأنباريُّ في الردِّ على البصريّين، فيقولُ[2]:

"وَأَمَّا الجوابُ عن كلمات البصريّين:

١–أَمَّا قولُهم: إنَّما لَمْ يَجُزْ تَرْكُ صَرْفِ ما ينصرفُ؛ لأنه يؤدِّي إلى رَدِّه عنِ الأصلِ إلى غيرِ أصلٍ.

قُلْنَا: هذا يَبْطُلُ بحذفِ الواوِ من (هُوَ) في قوله: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِيْ رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ) خصوصًا على أصلِكم أَنَّ الواوَ عندكم أصليةٌ لا زائدةٌ، كما هي على أصل الخَصْم زائدة".

٢– قولُهم: إنَّما جازَ[3]؛ لأنه لا يؤدِّي إلى الالتباس، بخلاف ما هنا.

قُلْنَا: الجوابُ عن هذا من وجهين:

أحدهما– أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّه لا يؤدِّي ها هنا إلى الالتباس؛ لأنَّك تقول: (غَزَا هُوَ) فيكون توكيدًا للضمير المرفوع بأنه فاعلٌ، فإذا حذفت الواو منه

---

(١) الإنصاف، ص ٥١٤.

(٢) الإنصاف، ص ٥١٤: ص ٥٢٠.

(٣) يريد: إنما جاز حذفُ الواو من (هُوَ) في نحو قوله: (فَبَيْنَاهُ يَشْرِيْ) للضرورة؛ لأنه لا يؤدِّي إلى الالتباس.

التبست الهاءُ الباقيةُ بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنَّه مفعولٌ نحو: (غَزَاهُ) فإنه يجوز أن لا تُمْطَلَ حركتُها، قال الشاعر(١):

تَـرَاهُ كَـأَنَّ اللهَ يَجْـدَعُ أَنْفَـهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ

وكذلك الهاءُ أيضًا في سائر المنصوبات، فإنه يجوزُ أن لا تُمْطَلَ حركتُها في الشِّعْرِ كضمير المجرور، فإنَّهم يُسَوُّوْنَ بينهما في ذلك، قال الشاعرُ(٢):

لَـهُ زَجَـلٌ كَأَنَّـهُ صَـوْتُ حَـادٍ إِذَا طَلَـبَ الْوَسِـيْقَةَ أَوْ زَمِيْـرُ

وقال الآخر(٣):

أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يَنْأَى عَنْ وَلَيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا

(١) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه صحيحٌ، وقافيته من المُتَواتِر، مطْلَقَة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، وهو مُخْتَلَفٌ في نسبته بين خالد بن الطيفان، والزبرقان بن بدر. يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣١٥.

(٢) البيت من الوافر (عَرُوضُه مقطوفة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَواتِر، مطْلَقَة، مَرْدُوفة، موصولة بالمدِّ)، وللشَّمَّاخِ بْنِ ضِرَار في ديوانه بتحقيق صلاح الدين الهادي، ص ١٥٥، وبشرح الشنقيطي، ص ٣٦، والرواية فيهما: [لَهُ زَجَلٌ تقولُ: أَصَوْتُ حَادٍ]، وقد غَلَّطَ الغُنْدِجانيُّ في فرحة الأديب، ص ٩٤ ابنَ السيرافي في نسبة البيت للشماخ، ونسبه لربيع بن قعنب الفزاري، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٠، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٣٨٢.

(٣) البيت من البسيط (عَرُوضُه مخبونة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَراكِب، مطْلَقَة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، لمْ يَعْثُرِ الباحثُ على نسبته، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٠ ونسبه لرجل من باهلة، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ١٤٠.

وقال الآخر[١]:

فَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيْدٍ، وَمَا لَهُ مِنَ الرِّيْحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوْبُ وَلَا الصَّبَا

وقال الآخر[٢]:

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِيْنًا فَإِنَّنِيْ سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

وقال الآخر[٣]:

وَأَيْقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيْلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ

وقال الآخر[٤]:

أَنَا ابْنَ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ؛ فَمَنْ يكن قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فَإِنِّيَ مُجْتَلَى

وقال الآخر[٥]:

لَأَعْلِطَنَّهُ وَسْمًا لَا يُفَارِقُهُ كَمَا يُحَزَّ بِحُمَّي المِيْسَمِ الْبَحِرُ

---

(١) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَدَارك، مطْلَقَة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، وهو للأعشى في ديوانه، ص ١١٥، برواية: [وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ] ولا شاهد فيه على رواية الديوان، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٠، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ١٢٤.

(٢) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَدَارك، مطْلَقَة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، وهو لمالكِ بْنِ خُرَيْمٍ الهَمْدَانِيّ في الكتاب ١/ ٢٨، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/ ٢٤١.

(٣) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَدَارك، مطْلَقَة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، وهو لحنظلة بن فاتك في الكتاب ١/ ٣٠، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٢١٤.

(٤) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَدَارك، مطْلَقَة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، لم يعْثُرِ الباحثُ على نسبته.

(٥) البيت من البسيط (عَرُوضُه مخبونة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَراكِب، مطْلَقَة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، لم يعْثُرِ الباحثُ على نسبته.

وقال الآخر[1]:

لِـيْ وَالِـدٌ شَـيْخٌ تَـهِضْـهُ غَيْبَتِـي وَأَظُـنُّ أَنَّ نَفَـادَ عُمْـرِهِ عَاجِـلُ

والوجه الثاني- أَنَّه يبطل بصرفِ ما لا ينصرف، فإنه يُوْقِعُ لَبْسًا بينَ ما ينصرفُ، وما لا ينصرفُ في نحو قولِه[2]:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي

وكذلك سائر ما لا ينصرف، ومع هذا فَقَدْ وَقَعَ الإجماعُ على جوازِه، فكذلك ها هنا".

فالكوفيُّون يقولون: إنَّ صرْفَ الممنوع من الصَّرْفِ كما في قوله: (قَوَاطِنًا) يؤدِّي إلى الالتباس بينَ ما ينصرفُ، وما لا ينصرفُ.

٣- فَإِنْ قالوا[3]: الكلامُ به يُتَحَصَّلُ القانونُ دُوْنَ الشِّعْرِ، وصرفُ ما لا ينصرفُ لا يُوْقِعُ لَبْسًا بين ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ؛ لأنَّه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام.

قُلْنَا: وهذا هو جوابنا عَمَّا ذَكَرْتُمُوْهُ؛ فإنَّه إذا كان الكلام هو الذي يُتَحَصَّلُ به القانونُ دُوْنَ الشِّعْرِ، فَتَرْكُ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورة الشِّعْرِ لا يوجب لَبْسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف؛ إِذْ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام، والله أَعْلَمُ".

---

(١) البيت من الكامل (عَرُوضُه صحيحة وإنْ كان فيها وَقْصٌ، وضربُه صحيح، وقافيته من المُتَدَارك، مطْلَقَة، مؤسَّسة، موصولة بالمدِّ)، وهو لأبي حِزامٍ العُكْلِيّ في المحكم والمحيط ٤/ ٣٤٧، ولسان العرب (ها) ١٥/ ٤٧٨، وتاج العروس ٤٠/ ٥٤٣، والرواية في ثلاثتها هكذا: [تَهُضُّهْ]، و[عُمْرِهْ].

(٢) البيت من مشطور الرجز (عَرُوضُه وضربُه صحيحان، وقافيته من المُتَدَارك، مُطْلَقَة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، وهو للعجَّاج في ديوانه ١/ ٤٥٣، برواية: [أَوَالِفًا] ومن شواهد سيبويه ١/ ٢٦، و١١٠، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢/ ١٤٥.

(٣) القول للبصريّين.

تعليق:

١- انطلاقًا من ذلك يرى الباحثُ أنَّه ما دام صرفُ ما لا ينصرفُ في ضرورة الشِّعْر لا يُوْقِعُ لَبْسًا بين ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ؛ لأنَّه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام، وقد أجمعَ على ذلك الفريقانِ، فما المانعُ _إذًا_ من تَرْكِ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورة الشِّعْرِ؛ حيثُ إنه لا يوجبُ لَبْسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف؛ إذْ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام؟

٢- يُؤَيِّدُ ابنُ مالكٍ(١) الكوفيّينَ في جوازِ تَرْكِ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورة الشِّعْر؛ لكثرةِ استعمالِ العربِ ذلك؛ حيثُ يقول في الألفية: (والمصروفُ قدْ لا يَنْصَرِفْ)، ويُؤَيِّده في ذلك ابنُ هشامٍ(٢)، والسيوطيُّ(٣)، والأشمونيُّ(٤).

٣- يقولُ ابن يعيش(٥): "واعلمْ أنَّ النصوص الواردةَ في هذا الباب ليس ردُّها بالسهل، والمذهب فيه مَنْعُ صرفِ المنصرفِ من الأسماءِ إذا كان فيه علةٌ واحدةٌ من العلل التسع للضرورةِ".

٤- بناءً على ذلك يرى الباحثُ أنَّه لا ضَيْرَ من الأخذِ برأي الكوفيّين في تَرْكِ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورة الشِّعْر؛ لثُبوت سماعِه، وقياسًا على صرفِ ما لا ينصرفُ في ضرورة الشِّعْر الذي أجمعَ عليه الفريقانِ.

٥- بناءً على ذلك أيضًا يرى الباحثُ _ مُخالفًا في ذلك أبا البركات الأنباريَّ_ أنَّ تأييدَ الكوفيّين في هذه المسألة يكون لكثرةِ النقلِ الثابتِ سماعًا، وليس لكثرةِ النقلِ الذي خَرَجَ عن حُكْمِ الشذوذ كما صرَّحَ بذلك أبو البركات.

---

(١) يُنْظَر: شرح الكافية الشافية ص ١٥٠٩، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٣٨، وشرح الأشموني (بدون حواشٍ) ص٥٤٢، وحاشية الصبان ٣/ ٤٠٣.

(٢) يُنْظَر: شرح التصريح ٢/ ٣٥٣.

(٣) يُنْظَر: الهمع ١/ ١٢٢ .

(٤) يُنْظَر: شرح الأشموني (بدون حواشٍ) ص٥٤٣، وحاشية الصبان ٣/ ٤٠٣.

(٥) يُنْظَر: شرح المفصل ١/ ٦٨.

المسألة الخامسة- القولُ فِي: هَلْ يُقَالُ: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ)؟ وموضعُ الضمائر[١].

يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ[٢]: "ذَهَبَ الكوفيُّون[٣] إلى أنَّ الياءَ والكافَ في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ، وإليه ذَهَبَ أبو الحسنِ الأخفشُ مِنَ البصريّين، وذَهَبَ البصريُّون إلى أنَّ الياءَ والكافَ في موضعِ جَرٍّ بـ(لَوْلَا)، وذَهَبَ أبو العبَّاسِ المُبَرِّدُ[٤] إلى أنَّه لا يجوز أنْ يُقَالَ: (لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) ويجبُ أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَنَا، ولَوْلَا أَنْتَ) فيُؤْتَى بالضميرِ المُنْفَصِلِ كما جاء به التنزيل في قوله[٥]: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ)؛ ولِهذا لَمْ يَأْتِ في التنزيل إلا منفصلا".

فَيَرَى الكوفيُّون أنَّ (الياءَ، والكافَ) في: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ فاعلٍ بـ(لَوْلَا)؛ وذلك بِنَاءً على ما أقرَّه الكوفيُّون في مسألةِ: (العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا).

بينما يَرَى الأخفشُ مِنَ البصريّين أنَّ (الياءَ، والكافَ) في: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ بـ(بالابتداء[٦]).

ويَرَى البصريُّون إلى أنَّ (الياءَ، والكافَ) في موضعِ جَرٍّ بـ(لَوْلَا).

بينما ذَهَبَ المُبَرِّدُ مَذْهَبًا مُخالفًا للفريقَين؛ حيْثُ إنَّه يرى أنَّه لا يجوز أنْ يُقَالَ: (لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) ويجبُ أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَنَا، ولَوْلَا أَنْتَ) فيُؤْتَى بالضميرِ المُنْفَصِلِ، واستشهد بقوله تعالى: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ).

---

(١) الإنصاف م ٩٧/ ص ٦٨٧: ص ٦٩٥.

(٢) الإنصاف، ص ٦٨٧.

(٣) يُنْظَر: معاني القرآن ٢/ ٨٥.

(٤) يُنْظَر: الكامل ص ١٢٧٨.

(٥) سورة سبأ ٣٤/ ٣١.

(٦) يُنْظَر: مغني اللبيب ٣/ ٤٥١، وشرح ابن عقيل ٣/ ٧، وشرح الأشموني (بحواشٍ) ٣/ ١٩٢.

ثُـمَّ يبـدأُ أبـو البركـاتِ الأنبـاريُّ فـي تفنيـدِ (عَـرْضِ) حُجَـجِ الكـوفيّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[1]: "أمَّا الكوفيُّون فاحتجوا بـأنْ قالوا: إنَّمَا قُلْنَا: إنَّ الياءَ والكافَ فـي موضـعِ رفـعٍ؛ لأنَّ الظـاهرَ الـذي قَـامَ اليـاءُ والكـافُ مَقَامَـهُ رَفْـعٌ بهـا علـى مذهبِنا، وبالابتداءِ على مذهبِكم؛ فكذلك ما قَامَ مَقَامَهُ.

قالوا[2]: ولا يجوز أنْ يقالَ: هذا يَبْطُلُ بـ(عَسَى) فَإِنَّ (عَسَى) تعملُ في المُظْهَرِ الرَّفْعَ، وفي المَكْنِيِّ النَّصْبَ؛ لأنَّا نقول: الجوابُ على هذا مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها- أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّها تَنْصِبُ المَكْنِيَّ، وَإِنَّما هو في موضعِ رفعٍ بـ(عَسَى) فاسْتُعِيْرَ للرفعِ لفظُ النصبِ في (عَسَى) كما (اسْتُعِيْرَ لفظُ الجرِّ في لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) وإليه ذَهَبَ الأخفشُ[3] من أصحابكم.

والوجـه الثـاني- أَنَّ الكـافَ فـي موضـع نصـبٍ بـ(عَسَى) وأَنَّ اسـمَها مضمرٌ فيها وإليه ذَهَبَ أبو العبَّاس المُبَرِّدُ[4] من أصحابكم.

والوجـه الثالـث- أَنَّـا نُسَلِّمُ أَنَّـه فـي موضـعِ نصـبٍ، ولكـن لأَنَّهـا حُمِلَـتْ علـى (لَعَلَّ) فجُعِلَ لها اسمٌ منصوبٌ وخبرٌ مرفوعٌ، وهو ها هنا مُقدَّرٌ، وإنما حُمِلَتْ على (لَعَلَّ)؛ لأنَّها في معناها، أَلَا تَرَى أنَّ (عَسَى) فيها معنى الطَّمَعِ، كما أنَّ (لَعَلَّ) فيها معنى الطمع، فأما (لَوْلَا) فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فيُحْمَلُ عليه فَبَانَ الفرق بينهما.

ولأنَّه لو كان المَكْنِيُّ في موضع خَفْضٍ لكُنَّا نَجِدُ اسمًا ظاهرًا مخفوضًا بـ(لَوْلَا)؛ لأنَّـه لـيس فـي كـلام العـرب حـرفٌ يَعْمَـلُ الخفـضَ فـي المَكْنِـيِّ دون الظاهرِ.

---

(١) الإنصاف، ص ٦٨٧: ص ٦٨٩.

(٢) القول للكوفيين.

(٣) يُنْظَر: شرح المفصل (طبعة المنيرية) ٣/ ١٢٢، وشرح الرضي ٢/ ٤٤٥، و٤٤٧، وارتشاف الضرب ١٧٥٧، وشرح ابن عقيل ٣/ ٧.

(٤) يُنْظَر: المقتضب ٣/ ٧٢، وشرح المفصل (طبعة المنيرية) ٣/ ١٢٢.

فلو كانت مما يُخْفِضُ لما كان يخلو أنْ يجيءَ ذلك في بعض المواضع أو في الشِّعْرِ الذي يأتي بالمسْتَجَازِ، وفي عدم ذلك دليلٌ على أنه لا يجوز أنْ تخفضَ اسمًا ظاهرًا ولا مُضمرًا، فَدَلَّ على أنَّ الضميرَ بعد (لَوْلَاكَ) في موضعِ رفعٍ.

يَدَلُّ عليه أَنَّ المَكْنِيَّ كما يستوي لفظُه في النصب والخفض نحو: (أَكْرَمْتُكَ، ومَرَرْتُ بِكَ) فَقَدْ يستوي لَفْظُهُ أيضًا في الرفع والخفض نحو: (قُمْنَا، ومَرَّ بِنَا) فيكون لفظُ المَكْنِيِّ في الرفع والخفض واحدًا، وإذا كان كذلك، جازَ أنْ تكون الكافُ في موضعِ (أَنْتَ) رَفْعًا.

قالوا[1]: ولا يجوز أنْ يُقَالَ: لو كان الرفع محمولا على الجر في (لَوْلَاكَ) لوجب أنْ يُفصل بين المَكْنِيِّ المرفوع والمجرور في المتكلم كما فُصِلَ بين لفظِ المَكْنِيِّ المنصوب والمجرور في المتكلم نحو: (أَكْرَمَنِي، ومَرَّ بِي)؛ لأنَّا نقولُ: النونُ في المنصوب لَمْ تدخلْ لتفصلَ بين المَكْنِيِّ المنصوب والمَكْنِيِّ المخفوض، وإنما دخلتْ النون في المَكْنِيِّ المنصوب؛ لاتصاله بالفعل؛ فلو لمْ يأتوا بهذه النون لَأَدَّى ذلك إلى أنْ يُكْسَرَ الفعلُ لمكان الياء؛ لأنَّ ياءَ المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، والفعل لا يدخله الكسرُ؛ لأنه إذا لمْ يدخلْه الجرُّ _وهو غيرُ لازمٍ؛ استثقالا له_ فلأن لا يدخله الكسرُ الذي هو لازم؛ استثقالا له، كان ذلك من طريق الأَوْلى، وأما المَكْنِيُّ المخفوض فلمْ تدخلْه هذه النون؛ لأنه يتصل بالحرف، والحرف لا يلزمُ أنْ تدخلَ عليه هذه النون، و(لَوْلَا) حرفٌ؛ فلهذا المعنى لمْ تدخلْ عليه هذه النون".

فقد احتجَّ الكوفيُّون على أنَّ الياءَ والكافَ في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ بـ(لَوْلَا) بما يلي:

(١) القول للكوفيين.

١-أنَّ الاسمَ الظاهرَ الذي قَامَتِ الياءُ والكافُ مَقَامَهُ يرتفعُ بـ(لَوْلَا) على مذهبِهم، ويرتفعُ بالابتداءِ على مذهبِ البصريِّين؛ فكذلك ما قَامَ مَقَامَهُ يكون في موضع رفعٍ.

(فلأن يكون ما قَامَ مَقَامَهُ وهو الياءُ والكافُ في موضع رفعٍ فهذا أمرٌ طَبَعِيٌّ) (فطَبَعِيٌّ أن يكون ما قَامَ مَقَامَهُ وهو الياءُ والكافُ في موضع رفعٍ) وهذا لا يَبْطُلُ بـ(عَسَى) التي ترفع الاسمَ الظاهر، وتنصبُ الضمير؛ لأنَّ (عَسَى) حُمِلَت على (لَعَلَّ)؛ لأنها في معناها، فكلاهما فيه معنى الطمع، أما (لَوْلَا) فليس في حروف الجرِّ ما هو بمعناه فيُحْمَلُ عليه؛ لذلك لا يجوز أنْ تُقاسَ (لَوْلَا) على (عَسَىَ).؟؟؟

٢- أنَّ (لَوْلَا) لَمْ تَعْمَلِ الجرَّ في الاسمِ الظاهر؛ لذلك لا يجوز أنْ يكون الضمير في(لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ جرٍّ؛ لأنَّه ليس في كلام العرب حرفٌ يَعْمَلُ الجرَّ في الضمير دون الاسمِ الظاهرِ.

٣- لَمْ توجَدْ شواهدُ نثريةٌ أو شِعْرِيَّةٌ على أنَّ (لَوْلَا) تَعْمَلُ الجرَّ؛ مِمَّا يدُلُّ على أنَّ (لَوْلَا) لا يجوز أنْ تجُرَّ اسمًا ظاهرًا ولا ضميرًا؛ فَدَلَّ هذا على أنَّ الياءَ والكافَ في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ بـ(لَوْلَا).

٤- أَنَّ الضميرَ قَدْ يستوي لَفْظُهُ في الرفع والجرِّ نحو: (قُمْنَا، ومَرَّ بِنَا) فـ(نَا) في (قُمْنَا) في محلِّ رفعٍ، وفي (بِنَا) في محلِّ جرٍّ، فيكون لفظُ الضميرِ في الرفع والجرِّ واحدًا؛ ممَّا يُجيزُ أَنْ تكونَ الياءُ في (لَوْلَايَ) في موضعِ (أَنَا) رفعًا، وكذلك تكون الكافُ في (لَوْلَاكَ) في موضعِ (أَنْتَ) رَفْعًا.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ البصريِّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[1]: "وأمَّا البصريُّون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلْنَا: إن المَكْنِيَّ في (لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) في موضع جرٍّ؛ لأنَّ الياءَ والكافَ لا تكونان علامةَ مرفوعٍ، والمصيرُ إلى ما لا نظيرَ له في كلامهم محالٌ، ولا يجوز أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّهُمَا في

(١) الإنصاف، ص ٦٨٩.

موضع نصبٍ؛ لأنَّ (لَوْلَا) حرفٌ، وليس بفعلٍ له فاعلٌ مرفوعٌ فيكون الضمير في موضع نصبٍ، وإذا لم يكن في موضع رفعٍ ولا نصبٍ وَجَبَ أنْ يكونَ في موضعِ جَرٍّ.

قالوا: فلا يجوز أنْ يُقالَ: إذا زعمتم أنَّ (لَوْلَا) تخفض الياءَ والكافَ فحروف الخفض لا بُدَّ أنْ تتعلقَ بفعلٍ، فَبِأَيِّ فعلٍ تتعلقُ؟ لأنَّا نقولُ: قد تكون الحروف في موضع مبتدإٍ لا تتعلق بشيءٍ كقولِك: (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ) ومعناه: (حَسْبُكَ) قال الشاعر(١):

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوْا ... بِأَنَّكَ فِيْهِمْ غَنِيٌّ مُضِرُّ

وكقولِهم: هَلْ مِنْ أَحَدٍ عندَكَ؟ أَيْ: هَلْ أَحَدٌ عندَكَ؟ قال الله تعالى(٢): (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَاهٍ غَيْرُهُ) أَيْ: مَا لَكُمْ إِلَاهٌ غَيْرُهُ، ولهذا كان (غَيْرُهُ) مرفوعًا في قراءة مَنْ قَرَأَ بالرفع(٣)؛ فموضعُها رفعٌ بالابتداءِ، وإنْ كانت قَدْ عَمِلَتِ الْجَرَّ، وكذلك (لَوْلَا) إذا عَمِلَتِ الجرَّ صارت بمنزلةِ (الباءِ) في (بِحَسْبِكَ) و(مِنْ) في (هَلْ مِنْ أَحَدٍ عندَكَ؟) ولا فرق بينهما.

فقد احتجَّ البصريُّون على أنَّ الياءَ والكافَ في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ جَرٍّ بـ(لَوْلَا) بما يلي:

١-أنَّ (الياءَ، والكافَ) لا تكونان علامةَ (ضمير) مرفوعٍ.

٢- لا يجوز أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّ (الياءَ، والكافَ) في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضع نصبٍ؛ لأنَّ (لَوْلَا) حرفٌ، وليس بفعلٍ له فاعلٌ مرفوعٌ؛ فيكون الضمير في موضع نصبٍ.

---

(١) البيت من المتقارب (عَرُوضُه صحيحة وإنْ كان فيها حذْفٌ، وضربُه مقصورٌ، وقافيته من المُتَرَادِف، مُقيَّدة، مُجرَّدة)، وهو للأَشْعَرِ الرَّقَبَانِ الأَسَدِيّ، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/ ٢٩.

(٢) سورة الأعراف ٧/ ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، وسورة هود ١١/ ٥٠، ٦١، ٨٤، وسورة المؤمنون ٢٣/ ٢٣، ٣٢.

(٣) يُنْظَر: معجم القراءات ٣/ ٨٢.

٣- وإذا لم يكن (الياءَ، والكافَ) في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضع رفعٍ ولا نصبٍ وَجَبَ أنْ يكونَا في موضعِ جَرٍّ.

٤- و(لَوْلَا) حرفُ جَرٍّ زائدٌ؛ فلا تتعلق بفعلٍ.

٥- بِناءً على ذلك يكونُ الضميرُ في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) مجرورًا في اللفظ بحرف الجرِّ الزائد (لَوْلَا)، مرفوعًا في المَحَلِّ بالابتداءِ عندهم.

وبعد أنِ انتهى أبو البركاتِ الأنباريُّ مِنْ تفنيدِ حُجَجِ كُلٍّ من الكوفيّين والبصريّين وأدلَّتِهم صَحَّحَ مذهبَ الكوفيّين قائلا[١]: "**والصحيحُ ما ذَهَبَ إليه الكوفيُّون**".

ثُمَّ يبدأ أبو البركاتِ الأنباريُّ في الردِّ على كلمات البصريّين، فيقولُ[٢]:

"وأمَّا الجوابُ عن كلماتِ البصريّين:

١-أمَّا قولُهم: إنَّ الياءَ والكافَ لا يكونانِ علامةَ مرفوعٍ.

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ؛ فإنه قد يجوز أنْ تدخلَ علامةُ (ضمير) الرفع على الخفض، ألا ترى أنه يجوز أنْ يُقَالَ: (مَا أَنَا كَأَنْتَ) و(أَنْتَ) من علاماتِ المرفوع، وهو ها هنا في موضعِ مخفوض، فكذلك ها هنا (الياءُ والكافُ) من علامات المخفوض، وهما في (لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) من علامات المرفوع.

والذي يدلُّ على أنَّ (لَوْلَا) ليس بحرفِ خفضٍ أنَّه لو كان حرفَ خفضٍ لكانَ يجبُ أنْ يتعلقَ بفعلٍ أو معنى فعلٍ، وليس له ها هنا ما يتعلق به.

٢- قولُهم: قد يكون الحرفُ في موضعِ مبتدإٍ لا يتعلق بشيء.

قُلْنَا: الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها، وأن لا تقع في موضع مبتدإٍ، وإنما جازَ ذلك نادرًا في حرفٍ زائدٍ دخولُه كخروجِه كقولِهم: (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ) و(مَا جاءني مِنْ أَحَدٍ) لأنَّ الحرفَ في نيّةِ الاطِّرَاحِ؛ إذْ لا فائدة له، أَلَا تَرَى أَنَّ قولَك: (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ) و(حَسْبُكَ زَيْدٌ) في معنًى واحدٍ، وكذلك

---

(١) الإنصاف، ص ٦٨٩.

(٢) الإنصاف، ص ٦٩٠: ص ٦٩٥.

قولك: (ما جاءني مِنْ أَحَدٍ) و(ما جاءني أَحَدٌ) في المعنى واحدٌ، فأمَّا الحرفُ إذا جاء لمعنًى، ولم يكنْ زائدًا فلا بُدَّ أن يتعلق بفعلٍ أو معنى فعلٍ، و(لَوْلَا) حرفٌ جاء لمعنًى وليس بزائدٍ(١)؛ لأنه ليس دخولُه كخروجِه، أَلَا تَرَى أَنَّك لَوْ حَذَفْتَها لبَطُلَ ذلك المعنى الذي دخلتْ من أجله بخلاف (الباء) في (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ) و(مِنْ) في قولك: (ما جاءني مِنْ أَحَدٍ) فَبَانَ الفرق بينهما.

٣- وَأَمَّا إِنْكَارُ أَبِي الْعَبَّاسِ المُبَرِّدِ جوازَه فلا وَجْهَ لَهُ؛ لأنَّه قَدْ جاءَ ذلك كثيرًا في كلامِهم وأشعارِهم، قال الشاعر(٢):

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي

وقال الآخر(٣):

أَتُطْمِعُ فِيْنَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقال بعضُ العرب(٤):

---

(١) يَرُدُّ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرحِ الأشموني ٣/ ١٩٧ كلام أبي البركات هذا بقوله: "والرد على هذا أن نبيّن لك أنَّ حصرَه حرفَ الجرّ في نوعين ليس بسديدٍ، بل حرفُ الجر على ثلاثة أنواع: أصلي، وزائد، وشبيه بالزائد، فأمَّا الأصلي فَكَمَا ذَكَرَ: ما دَلَّ على معنًى واحتاج إلى متعلَّقٍ، وأمَّا الزائدُ فَكَمَا ذَكَرَ أيضًا: ما لا يدُلُّ على معنًى سوى التوكيد ولم يحتجْ إلى متعلَّقٍ، وأمَّا الشبيه بالزائد فقد أخذ طرفًا مِنْ هذا وطرفًا مِنْ ذاك: فهو يدُلُّ على معنًى غَيْرِ التوكيد كَمَا يَدُلُّ عليه الحرفُ الأصليُّ، وهو غيرُ مُحتاجٍ إلى متعلَّقٍ كَمَا لمْ يحتجْ إليه الزائد، ومثل ذلك (لَعَلَّ) في قول الشاعر: لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ...، فإنَّه دالٌّ لله على الترجي...، ولا متعلَّق، فكذا (لَوْلَا) ها هنا".

(٢) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَدارك، مُطلَقة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، وهو ليزيد بن الحَكَم في الكتاب ٢/ ٣٧٤، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨/ ٢٩٨.

(٣) البيت من الطويل (عَرُوضُه مقبوضة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَدارك، مُقَيَّدة، مُجرَّدة)، ولمْ يَعْثُرِ الباحثُ على نسبته.

(٤) البيت من السريع (عَرُوضُه مطوية مكشوفة، وضربُه كذلك، وقافيته من المُتَدارك، مُطلَقة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، وهو مُخْتَلَفٌ في نسبته بين عمر بن أبي ربيعة والعرجي، يُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢/ ٣٦.

أَوْمَـتْ بِعَيْنَيْهَـا مِـنَ الْهَـوْدَجِ: لَـوْلَاكَ هَـذَا الْعَـامَ لَـمْ أَحْجُـجِ

٤- وأمَّا مَجِيْءُ الضميرِ المنفصلِ بعده نحو: (لَوْلَا أَنَا، ولَوْلَا أَنْتَ) كما قال تعالى: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ) فلا خلاف أنَّه أكثرُ في كلامِهم وأفصحُ، وعدمُ مَجِيْءِ الضميرِ المتصل في التنزيل لا يدلُّ على عدم جوازه، أَلَا تَرَى أنه لَمْ يَأْتِ في التنزيل تَرْكُ عَمَلِ (مَا) في المبتدأ والخبر، نحو: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، ومَا عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) وإِنْ كانت لُغَةً جائزةً فصيحةً، وهي لغة بَنِي تَمِيمٍ، قال الشاعرُ(١):

رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهُرَ الصَّيْفِ بُدَّنٌ ونَاقَـةُ عَمْـرٍو مَـا يُحَـلُّ لَهَـا رَحْـلُ

وَيْـزَعُمُ حَسْـلٌ أَنَّـهُ فَـرْعُ قَوْمِـهِ وَمَا أَنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ

ثُمَّ لَمْ يَدُلَّ عَدَمُ مجيئِها في التنزيل على أنها غيرُ جائزةٍ ولا فصيحةٍ؛ فكذلك ها هنا، والله أَعْلَمُ".

خلاصة القول في هذه المسألة:

اختلف النحاة في موضع الضمير المتصل الذي أصلُه أنْ يكونَ في مَحَلِّ جَرٍّ أو مَحَلِّ نَصْبٍ بعد (لَوْلَا) كما في: (لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) وفي جواز وقوعه من الأساس بعد (لَوْلَا).

و(لَوْلَا) عند جمهور النحاة حرفٌ من حروف الابتداء تتطلب اسمًا ظاهرًا مرفوعًا، كما في قولِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنه: لَوْلَا عليٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ، أو ضميرًا منفصلا مرفوعًا، كما في قوله تعالى: " لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ"؛ حيث جاء الاختلاف على النحو التالي:

١-يَرَى الكوفيُّون والأخفشُ مِنَ البصريّين أنَّ (الياءَ، والكافَ) في: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ، مع الاختلاف في عاملِ الرفعِ، على النحو التالي:

(١) البيتان من الطويل (عَرُوضَتاهما مقبوضتان، وضربَاهما صحيحان، وقافيتهما من المُتَواتِر، مُطلَقة، مُجرَّدة، موصولة بالمدِّ)، ولمْ يَعْثُرِ الباحثُ على نسبتهما.

أ- يَرَى الكوفيُّون أنَّ (الياءَ، والكافَ) في: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ فاعلٍ بـ(لَوْلَا)؛ وذلك بِنَاءً على ما أقرُّوه في مسألة: (العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا)، والضميرُ عندهم في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) مرفوعٌ بـ(لَوْلَا) في اللفظِ وفي المحلِّ.

ب-يَرَى الأخفشُ أنَّ (الياءَ، والكافَ) في: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ بـ(الابتداء).

٢- يَرَى البصريُّون أنَّ (الياءَ، والكافَ) في موضعِ جَرٍّ بـ(لَوْلَا)، وأنَّ (لَوْلَا) عندهم حرفُ جَرٍّ زائدٌ، ويكون للضمير عندهم في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) محلَّانِ: مجرورٌ في اللفظ بحرف الجرِّ الزائد (لَوْلَا)، مرفوعٌ في المَحَلِّ بالابتداءِ.

٣- يُخالِفُ المُبَرِّدُ الكوفيّين والبصريّين في هذه المسألة؛ حيْثُ يرى أنه يجبُ أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَنَا، ولَوْلَا أَنْتَ) فيُؤْتَى بالضميرِ المُنْفَصِلِ، مُستشهدًا بقوله تعالى: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ)، ويزْعُمُ[1] أنَّ تركيب: (لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) فاسدٌ، لحنٌ، لَمْ يَرِدْ مِنْ لسان العرب، وهو محجوجٌ بثبوتِ ذلك عنهم.

٤- يُرجِّحُ الباحثُ ما ذهب إليه الكوفيُّون، مؤيِّدًا في ذلك أبا البركات في تصحيحه لمذهب الكوفيّين.

(١) يُنْظَر: الكامل ص ١٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٣/ ٧، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٧٥.

المسألة السادسة- مراتبُ المعارف[١].

يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ[٢]: "ذَهَبَ الكوفيون إلى أن الاسم المُبْهَمَ، نحو: (هذا، وذاك) أَعْرَفُ من الاسم العَلَمِ، نحو: (زَيْد، وعمرو).

وذَهَبَ البصريون إلى أن الاسم العَلَمَ أَعْرَفُ من الاسم المُبْهَمِ.

واختلفوا[٣] في مراتب المعارف، فَذَهَبَ سيبويه[٤] إلى أن أَعْرَفَ المعارفِ الاسمُ المُضْمَرُ؛ لأَنَّه لا يُضْمَرُ إِلَّا وَقَدْ عُرِّفَ؛ ولهذا لا يفتقرُ إلى أنْ يُوْصَفَ كغيره من المعارف، ثُمَّ الاسمُ العَلَمُ؛ لأنَّ الأصلَ فيه أَنْ يُوْضَعَ على شيءٍ لا يَقَعُ على غيرِه مِنْ أُمَّتِهِ، ثُمَّ الاسمُ المُبْهَمُ؛ لأنَّه يعرف بالعين وبالقلب، ثُمَّ ما عُرِّفَ بالألف واللام؛ لأنَّه يعرف بالقلب فقط، ثُمَّ ما أُضِيْفَ إلى أَحَدِ هذه المعارف؛ لأنَّ تعريفَه مِنْ غيرِه، وتعريفُه على قَدْرِ ما يُضَافُ إليه.

وذَهَبَ أبو بكرِ بْنُ السَّرَّاجِ[٥] إلى أنَّ أَعْرَفَ المعارف الاسمُ المُبْهَمُ، ثُمَّ المُضْمَرُ، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ ما فيه الأَلِفُ واللامُ، ثُمَّ ما أُضِيْفَ إلى أَحَدِ هذه المعارف.

وذَهَبَ أبو سعيدٍ السِّيْرافِيُّ[٦] إلى أن أَعْرَفَ المعارف الاسمُ العَلَمُ، ثُمَّ المُضْمَرُ، ثُمَّ المُبْهَمُ، ثُمَّ ما عُرِّفَ بالأَلِفِ واللامِ، ثُمَّ ما أُضِيْفَ إلى أَحَدِ هذه المعارف".

---

(١) الإنصاف م ١٠١/ ص ٧٠٧: ص ٧٠٩.

(٢) الإنصاف، ص ٧٠٧.

(٣) الاختلاف للبصريّين.

(٤) يُنْظَر: شرح المفصل ٥/ ٨٧، وسيبويه في الكتاب (ط.هـ) ٢/ ٥ لمْ يُرَتِّبِ المعارفَ، ولكنَّه يقول: "فالمعرفةُ خمسةُ أشياءَ: الأسماءُ التي هي أعلامٌ خاصةٌ، والمضافُ إلى المعرفةِ [إذا لمْ تُرِدْ معنى التنوين] والألفُ واللامُ، والأسماءُ المبهمةُ والإضمار.

(٥) يُنْظَر: شرح المفصل ٥/ ٨٧، أمَّا ترتيبُ ابنِ السَّرَّاج في الأصول ١/ ١٤٩ فمختلِفٌ؛ حيث يقول:"والمعرفة خمسةُ أشياءَ : الاسمُ المَكْنِيُّ، والمُبْهَمُ، والعَلَمُ، وما فيه الألفُ واللامُ، وما أُضِيْفَ إِلَيْهِنَّ".

(٦) يُنْظَر: شرح المفصل ٥/ ٨٧.

فيَرَى الكوفيُّون أنَّ اسمَ الإشارة أَعْرَفُ مِنَ العَلَمِ، على حين أنَّ البصريّين يرَوْنَ العكس، ثُمَّ اختلف البصريُّون في ترتيب المعارفِ على النحوِ الذي وضَّحه أبو البركاتِ، ويُلاحظُ الباحثُ على اختلاف البصريين أمرين:

الأول- أنَّ اختلافَهم وقعَ في الثلاثةِ المراتبِ الأولى (الضمير، والعَلَم، واسم الإشارة) أمَّا المرتبتان الرابعة (المعرَّف بأل) والخامسة (المضاف إلى أحد المعارف السابقة) فلم يختلفوا فيهما.

الآخر- أنَّه لَمْ يَرِدْ ذِكْرٌ للاسم الموصول ضمن المعارف عندهم، ولَعَلَّ الباحثَ قد يجِدُ إجابةً عن ملاحظَتِه هذه عند ابنِ مالكٍ في شرح التسهيل[1] عندما قال: "وأكثرهم يجعل أقسامَه خمسةً: فيُغْفِلُون المُعرَّفَ بالنداء، ويُعبِّرون بالمُبْهَمِ[2] عن اسم الإشارة والموصول، ثُمَّ يقولون: والمُبْهَمُ على ضربين: اسم إشارةٍ، وموصولٍ، فيئول ذلك إلى أنَّ أقسامه ستةٌ".

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ الكوفيّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[3]: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّمَا قُلْنَا: إنَّ الاسمَ المُبْهَمَ أَعْرَفُ من الاسمِ العَلَمِ؛ وذلك لأنَّ الاسمَ المُبْهَمَ يعرف بشيئين بالعين وبالقلب، وأَمَّا الاسمُ العَلَمُ فلا يعرف إلا بالقلب وَحْدَهُ، وما يعرف بشيئين ينبغي أنْ يكونَ أَعْرَفَ مِمَّا يعرف بشيءٍ واحدٍ.

قالوا: والذي يدُلُّ على صحة ذلك أنَّ الاسمَ العَلَمَ يَقْبَلُ التنكيرَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُوْلُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظريفِ، وزَيْدٍ آخَرَ، ومَرَرْتُ بِعَمْرٍو العاقلِ، وعَمْرٍو آخَرَ) وكذلك إذا ثَنَّيْتَ الاسمَ العَلَمَ، أو جَمَعْتَهُ نَكَّرْتَه، نحو: (زَيْدَانِ،

---

(١) ١/ ١١٦، والمعارف عنده (١/ ١١٦) مُرَتَّبةٌ على النحو التالي: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان، ثم الموصول، ثم المعرف بالأداة، والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه.

(٢) يُنْظَر: شرح الرضي ٣/ ٢٤٠.

(٣) الإنصاف، ص ٧٠٨.

والزَّيْدَانِ، وعَمْرَانِ، والعَمْرَانِ، وزَيْدُونَ، والزَّيْدُونَ، وعَمْرُونَ، والعَمْرُونَ) فَتَدْخُلُ عليه الأَلِفُ واللامُ في التثنيةِ والجمعِ، ولا تدخُلانِ إلا على النكرة؛ فَدَلَّ على أَنَّه يَقْبَلُ التنكيرَ بِخِلافِ الاسمِ المُبْهَمِ؛ فَإِنَّه لا يَقْبَلُ التنكيرَ؛ لأَنَّكَ لا تَصِفُه بنكرةٍ في حالٍ مِنَ الأحوال، ولا تُنَكِّرُه في التثنية والجمع فَتُدْخِلَ عليه الأَلِفَ واللامَ، فتقول: (الهَاذَانِ) فَدَلَّ على أَنَّه لا يَقْبَلُ التنكيرَ، وما لا يَقْبَلُ التنكيرَ أَعْرَفُ مِمَّا يَقْبَلُ التنكيرَ، فَتَنَزَّلَ منزلةَ المُضْمَرِ، وكما أَنَّ المُضْمَرَ أَعْرَفُ منَ الاسمِ العَلَمِ فكذلك المُبْهَمُ".

فقد احتجَّ الكوفيُّون على أَنَّ اسمَ الإشارة أَعْرَفُ مِنَ العَلَمِ بما يلي:

١-أَنَّ الاسمَ المُبْهَمَ يعرف بشيئين بالعين وبالقلب، في حين أن الاسمَ العَلَمَ يعرف بالقلب وَحْدَهُ، وما يعرف بشيئين ينبغي أَنْ يكونَ أَعْرَفَ مِمَّا يعرف بشيءٍ واحدٍ.

٢- أَنَّ الاسمَ العَلَمَ يَقْبَلُ التنكيرَ، وذلك عن طريق ما يلي:

أ- عِند وصَفِه بنكرةٍ، فيقال: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظريفِ، وزَيْدٍ آخَرَ) فـ(زَيْدٌ) الثاني نكرةٌ؛ لأَنَّه وُصِفَ بنكرةٍ وهي كلمة (آخَرَ).

ب-عند تثنيتِه أو جَمْعِه، فيقال: (زَيدانِ، وزيدونَ)، فإذا أُريدَ تعريفهُ تَدْخُلُ عليه الأَلِفُ واللامُ، فيقال: (الزَيدانِ، والزيدونَ).

وهذا ما لا يحدثُ في اسمِ الإشارة؛ فَاسْمُ الإشارة "مُلازِمٌ للتعريفِ غيرُ قابلٍ للتنكير"[1] عند تثنيته أو جمعِه، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى لا يُوْصَفُ بنكرةٍ؛ فَدَلَّ على أَنَّه لا يَقْبَلُ التنكيرَ، وما لا يَقْبَلُ التنكيرَ أَعْرَفُ مِمَّا يَقْبَلُ التنكيرَ، فَتَنَزَّلَ منزلةَ الضمير، وكما أَنَّ الضميرَ أَعْرَفُ منَ الاسمِ العَلَمِ، فكذلك اسمُ الإشارة".

ومِنْ هنا يستنتجُ الباحثُ أَنَّ ترتيب المعارف عند الكوفيّين يكون على النحو التالي: الضميرُ، واسمُ الإشارةِ، والعَلَمُ، ....

(١) يُنْظَر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٧.

ثُـمَّ يبـدأُ أبـو البركـاتِ الأنبـاريُّ فـي تفنيـدِ (عَـرْضِ) حُجَـجِ البصـريّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[1]: "وأَمَّا البصريون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّمَا قُلْنَا: إنَّ الاسمَ العَلَمَ أَعْرَفُ مِنَ المُبْهَمِ؛ لأنَّ الأصلَ في الاسمِ العَلَمِ أَنْ يُوْضَعَ لشيءٍ بعينِه لا يَقَعُ على غيرِه مِنْ أُمَّتِه، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكونَ له مشارِكٌ أَشْبَهَ ضميرَ المتكلمِ، وكما أنَّ ضميرَ المتكلمِ أَعْرَفُ مِنَ المُبْهَمِ فكذلك ما أَشْبَهَهُ".

وبعد أنِ انتهى أبو البركاتِ الأنباريُّ مِنْ تفنيدِ حُجَجِ كُلٍّ من الكوفيّين والبصريّين وأدلَّتِهم صرَّحَ برأيه قائلا[2]: "**والذي أَذْهَبُ إليه مَا ذَهَبَ إليه الكوفِيُّونَ**".

ثُمَّ يبدأ أبو البركاتِ الأنباريُّ في الردِّ على كلمات البصريّين، فيقولُ[3]:

"وأمَّا الجوابُ عن كلمات البصريّين: أَمَّا قولُهم: إنَّ الأصلَ في الاسمِ العَلَمِ أَنْ يُوْضَعَ لشيءٍ بعينِه لا يَقَعُ عَلَى غيرِه.

قُلْنَا: وكذلك الأصلُ في جميعِ المعارفِ؛ ولهذا يُقَالُ: حَدُّ المعرفةِ مَا خَصَّ الواحدَ من الجنسِ، وهذا يشتمل على جميع المعارف لا على الاسم العَلَمِ دُوْنَ غَيْرِه.

على أَنَّا نُسَلِّمُ أَنَّ الأَصْلَ في الاسمِ العَلَمِ ما ذَكَرْتموه، إلَّا أَنَّه قدْ حَصَلَ فيه الاشتراكُ، وزَالَ عَنْ أَصْلِ وَضْعِهِ؛ ولهذا افتقر إلى الوصف، ولو كان باقيًا على الأصل لَمَا افتقر إلى الوصف؛ لأنَّ الأصل في المعارف أنْ لا تُوْصَفَ؛ لأَنَّ الأصل فيها أنْ يَقَعَ لشيءٍ بعينه، فلَمَّا جازَ فيه الوصف دَلَّ على زوال الأصل، فلا يجوزُ أنْ يُحْمَلَ على المُضْمَرِ الذي لا يزول عن الأصل، ولا يفتقرُ إلى الوصف في أَنَّه أَعْرَفُ من المُبْهَمِ، واللهُ أَعْلَمُ".

يُـرَجِّحُ الباحـثُ رأيَ الكـوفيّين فـي هـذه المسـألة؛ تأكيـدًا لنزعـة أبـي البركات الأنباريّ؛ وذلك لرجحان حُجَجِ الكوفيين.

---

(١) الإنصاف، ص ٧٠٩.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق نفسه.

المسألة السابعة- هَلْ يُوْقَفُ بِنَقْلِ الحركةِ على المنصوبِ المُحَلَّى بـ(أل) الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه؟[1].

يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ[2]: "ذَهَبَ الكوفيُّون إلى أنَّه يجوزُ أَنْ يُقَالَ في الوَقْفِ: (رَأَيْتُ البَكَرْ) بفتحِ الكافِ في حالة النصب، وذَهَبَ البصريُّون إلى أنَّه لا يجوزُ، وأجمعوا على أنَّه يجوزُ أَنْ يُقَالَ في حالة الرفعِ والجَرِّ بالضَمِّ والكَسْرِ، فيُقَالُ في الرفع: (هذا البَكُرْ) بالضمِّ، وفي الجَرِّ: (مَرَرْتُ بِالبَكِرْ) بالكسر".

فالكوفيُّون يُجِيزُونَ الوقفَ بِنَقْلِ الحركةِ على المنصوبِ المُحَلَّى بـ(أل)، الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه، فيُقَالُ: (رَأَيْتُ البَكَرْ) بفتحِ الكافِ، على حين أنَّ البصريّين لا يُجِيزُونَ ذلك.

بينما أجمعَ الفريقانِ على جوازِ الوقفِ بِنَقْلِ الحركةِ على المرفوعِ المُحَلَّى بـ(أل)، الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه، فيُقَالُ: (هذا البَكُرْ) بالضمِّ، وكذلك المجرور المُحَلَّى بـ(أل)، الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه، فيُقَالُ: (مَرَرْتُ بِالبَكِرْ) بالكسر.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ الكوفيّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[3]: "أَمَّا الكوفيون فاحتجُّوا بِأَنْ قالوا: أَجْمَعْنَا على أَنَّه إِنَّما جَازَ هذا في المرفوع والمخفوض نحو: (هذا البَكُرْ، ومَرَرْتُ بِالبَكِرْ)؛ لِيزولَ اجتماع الساكنين في حالة الوقف، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع، والكسرة في المخفوض؛ لأنَّها الحركةُ التي كانت للكلمة في حالة الوصل، فكانت أَوْلَى مِنْ غَيْرِها، كما قال الشاعر[4]:

---

(١) الإنصاف م ١٠٦/ ص ٧٣١: ص ٧٣٦.

(٢) الإنصاف، ص ٧٣١.

(٣) الإنصاف، ص ٧٣٢.

(٤) البيت من مشطور الرجز (عَرُوضُه وضربُه صحيحان، وقافيته من المُتَدارك، مُقيَّدة، مُجرَّدة)، وهو من شواهد سيبويه ٤/ ١٧٣ وقد نسبه لبعض السَّعْدِيّين، ويُنْظَر في تخريج نسبته: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٠/ ٤٥.

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ

وكما قال الآخر(١):

أَنَــا جَرِيْــرٌ كُنْيَتِــي أَبُــو عَمِــرْ أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدٌ فِي الْقَصِرْ

أَجُبُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّتِرْ

وقال الآخر(٢):

أَرَتْنِــيَ حِجْــلًا عَلَــى سَــاقِهَا فَهَـشَّ الْفُـؤَادُ لِـذَاكَ الْحِجِـلْ

فَقُلْــتُ وَلَــمْ أُخْــفِ عَــنْ أَلَا بِـأَبِي أَصْـلُ تِلْـكَ الرِّجِـلْ

وقال الآخر(٣):

عَلَّمَنَــاْ إِخْوَانُنَــا بَنُــوْ عِجِــلْ شُرْبَ النَّبِيْذِ وَاصْطِفَافًا بِالرِّجِلْ

وإذا ثَبَتَ هذا في المرفوع والمخفوض، فكذلك أيضًا في المنصوب؛ لأنَّ الكاف في قولك: (رَأَيْتُ البَكَرْ) في حالة النصب ساكنةٌ كما هي ساكنةٌ في قولك: (هذا البَكُرْ، ومَرَرْتُ بالبَكِرْ) في حالة الرفع والخفض، فَكَمَا حركت الكاف في المرفوع والمخفوض؛ لِيزولَ اجتماع الساكنَين، فكذلك ينبغي أيضًا في المنصوب لِيزولَ اجتماع الساكنَين، وكما أنَّهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض؛ لأنها الحركةُ التي كانت للكلمة في حالة الوصل،

(١) الأبيات من مشطور الرجز (العَروض والضربُ فيها صحيحان، وقافيتها من المُتَدارك، مُقيَّدة، مُجرَّدة)، وهي لجريرِ بْنِ عبد الله البَجَلِيّ في رسالة الصاهل والشاحج، ص ٤٦٦.

(٢) البيتان من المتقارب (عَروضتاهما صحيحتان، وضربُهما صحيحان، وقافيتهما من المُتَدارك، مُقيَّدة، مُجرَّدة)، لمْ يَعْثُرِ الباحثُ على نسبتهما، ويُنْظَر في تخريج نسبتها: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ١٠.

(٣) البيتان من مشطور الرجز (عَروضتاهما وضرباهما صحيحان، وقافيتهما من المُتَدارك، مُقيَّدة، مُجرَّدة)، لمْ يَعْثُرِ الباحثُ على نسبتهما، ويُنْظَر في تخريج نسبتهما: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١/ ٢٩١.

فكذلك يجب أيضًا أن يختاروا الفتحة في المنصوب؛ لأنها الحركةُ التي كانت للكلمة في حالة الوصل، ولا فَرْقَ بينهما.

فالكوفيُّون أجازوا الوقفَ بِنَقْلِ الحركةِ على المنصوبِ المُحَلَّى بـ(أل)، الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه، كما في: (رَأَيْتُ البَكَرْ) بفتحِ الكافِ؛ قياسًا على جوازه في المرفوع والمجرور، كما في: (هذا البَكُرْ، ومَرَرْتُ بالبَكِرْ)؛ وذلك منْعًا لالتقاءِ الساكنَيْنِ في حالة الوقف.

ثُمَّ يبدأُ أبو البركاتِ الأنباريُّ في تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ البصريّين وأدلَّتِهم، فيقولُ[1]: "وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلْنَا: إنَّه لا يجوزُ ذلك؛ لِأَنَّ أوَّلَ أحوالِ الكلمة التنكيرُ، ويجب فيها في حالُ النصب أنْ يُقَالَ: (بَكْرًا) فلا يجوزُ أنْ تحرك العين؛ إِذْ لا يلتقي فيه ساكنان، كما يلتقي في حال الرفع والجر، نحو: (هذا بَكْرْ، ومَرَرْتُ بِبَكْرْ) فلمَّا امتنع في حال النصب تحريكُ العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تَبِعَهُ حالُ التعريف؛ لأنَّ اللامَ لا تلزم الكلمةَ في جميع أحوالها؛ فلذلك رُوْعِيَ الحُكْمُ الواجبُ في حال التنكير".

فالبصريُّون لمْ يُجِيزوا الوقفَ بِنَقْلِ الحركةِ على المنصوبِ المُحَلَّى بـ(أل)، الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه، فيُقالُ: (رَأَيْتُ البَكَرْ)؛ قياسًا عل حال الكلمة في التنكير؛ حيث يقال في التنكير: (رَأَيْتُ بَكْرًا) فيُوقَف على كلمة (بَكْرًا) بالألف، ولَمْ تُلْقَ فتحةُ الراءِ على الكافِ؛ فلَمْ يلتقِ ساكنانِ.

وبعد أنِ انتهى أبو البركاتِ الأنباريُّ مِنْ تفنيدِ (عَرْضِ) حُجَجِ كُلٍّ من الكوفيّين والبصريّين وأدلَّتِهم صرَّحَ برأيه قائلا[2]: "**والذي أذهبُ إليه في هذه المسألةِ ما ذَهَبَ إِلَيْه الكوفيُّون**".

ثُمَّ يبدأ أبو البركاتِ الأنباريُّ في الردِّ على كلمات البصريّين، فيقولُ[3]:

(١) الإنصاف، ص ٧٣٥.

(٢) الإنصاف، ص ٧٣٥.

(٣) الإنصاف، ص ٧٣٥: ٧٣٦.

"وأمَّا الجوابُ عن كلمات البصريين:

أَمَّا قولُهم: إنَّ أوَّلَ أحوالِ الكلمةِ التنكيرُ، فلمَّا امتنع معه في حال النصب تحريكُ العين تَبِعُه حالُ التعريف بلامِ التعريف؛ لأنَّها لا تلزم الكلمة.

قُلْنَا: هذا فاسدٌ؛ لأنَّ حَمْلَ الاسم في حالة التعريف بلامِ التعريف على حالة التنكير لا يستقيم؛ لأنَّه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه، فلا يجوز تحريك العين؛ لعدم التقاء الساكنَين، بخِلَافِ ما إذا كانت فيه لَامُ التعريف، فإنَّه لا يجبُ تحريك الراء فيه، بل تكون ساكنةً فيه كما هي ساكنةٌ في حال الرفع والجر، فَكَمَا تُحَرَّكُ الكافُ في حالة الرفع بالضم، وفي حالة الجر بالكسر، فكذلك يجب أنْ تُحَرَّكَ في حالة النصب بالفتح.

وإنَّما يستقيمُ ما ذَكَرَهُ البصريون أَنْ لَوْ كَانَ الوقفُ يُوْجِبُ فِيْمَا دَخَلَهُ لَامُ التعريف أَنْ يكونَ الوقفُ عليه بالأَلِفِ، فيُقَالُ: (رَأَيْت الْبَكْرَا) كما يُقَالُ: (رَأَيْت بَكْرَا) فلمَّا لَمْ يُقَلْ ذلك لدخولِ لَامِ التعريف دَلَّ على أَنَّ الفَرْقَ بينهما ظاهرٌ؛ فلا يجوزُ أنْ يُحْمَلَ أحدُهما على الآخر، على أنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقِفُ عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون، فيقول: (ضَرَبْتُ بَكْرْ، وأَكرمْتُ عَمْرْو) وإنْ كانت اللغة العالية الفصيحة أنْ يُوْقَفَ عليه بالأَلِفِ، غَيْرَ أنَّ العربَ وإنْ اختلفوا في الجملة في حال التنكير: هَلْ يُوْقَفُ فيه بالأَلِفِ أو السكونِ؟ فَمَا اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أَنَّه لا يجوزُ الوقفُ عليه بالأَلِفِ.

والذي يَدُلُّ على ذلك أنَّ الأَلِفَ لا تكادُ تَقَعُ في هذا النحو في القوافي وَصْلًا إلا قليلا؛ فَدَلَّ على ما بَيَّنَّاهُ، واللهُ أَعْلَمُ".

يُرَجِّحُ الباحثُ رأيَ الكوفيّين في هذه المسألة؛ تأكيدًا لنزعة أبي البركات الأنباريّ؛ وذلك لرجحان حُجَجِ الكوفيّين.

يقول الدكتور مهدي المخزومي: "يَشُكُّ (جوتولد فايل)[1] في صحة نسبة ما جاء من هذه المسائل، وما فيها من دعاوى واحتجاجات إلى الكوفيين، معتمدًا في شَكِّه على: (أنه لم يكن هناك نُحاةٌ كوفيون يرتِّبون آراءَ الفرَّاءِ والكسائيِّ، ويَدْعَمُونَها).

عازيًا تصنيف هذه الدعاوى والاحتجاجات إلى بصريين حديثين، أخذوا بآراء الكوفيين في بعض المسائل، وعمدوا إلى دعمها بأساليبهم البصرية القياسية.

ما ذكره (فايل) هنا يؤيد ما ذهبتُ إليه من أن ثعلبًا كان خاتمةَ الأئمة الكوفيين، إلا أننا بالرغم من هذه الأمارة التي اعتمد عليها في الشك في نسبة هذه الاحتجاجات إلى الكوفيين، نرى أنها تحمل في ثناياها الطابع الكوفيَّ في وضوحٍ، فإنَّ هؤلاء البصريين -إذا صَحَّ ما زعَمَه فايل- كانو من الدقة بحيث حاكَوا الكوفيين بأساليبهم في الحِجاج لآرائهم في هذه المسائل، وكانوا على بيِّنةٍ من أمرِ هذه الأساليب"[2].

(١) مستشرق ألماني، طُبِعَ بعنايته كتاب (الإنصاف) سنة ١٩١٣م، يُنْظَر: مقدمة كتاب الإنصاف بتحقيق: د/ جودة مبروك، ص ٥١.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٣٦٣، ٣٦٤.

الخاتمة:

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ للباحثِ ما يَلِي:

١- كان أبو البركاتِ الأنباريُّ صريحًا في نَزْعتِه للكوفيّينَ في هذه السبعِ المسائلِ؛ يَدُلُّنا على ذلك عباراتُه التي استخدمها في ذلك، وهي:

أ- والصَّحِيحُ ما ذَهَبَ إليه الكُوفيُّون.

ب-والصحيحُ عِندي ما ذَهَبَ إليه الكوفيُّونَ.

ج- والصحيحُ في هذه المسألة ما ذَهَبَ إليه الكُوفِيُّون.

د- والذي أذهبُ إليه في هذه المسألة مَذْهَبَ الكوفيّين؛ لكثرةِ النقلِ الذي خَرَجَ عن حُكْمِ الشذوذ، لا لقوته في القياس.

هـ- والصحيحُ ما ذَهَبَ إليه الكوفيُّون.

و- والذي أَذْهَبُ إليه مَا ذَهَبَ إليه الكوفِيُّونَ.

ز- والذي أذهبُ إليه في هذه المسألةِ ما ذَهَبَ إِلَيْه الكوفيُّون.

٢- يرى الكوفيُّون أنَّ العاملَ في الاسمِ المرفوعِ بعدَ (لَوْلَا) هو (لَوْلَا) النائبةُ عن الفعلِ، في حين أنَّ البصريّين يرَوْنَ أنَّ العاملَ في الاسمِ المرفوعِ بعدَ (لَوْلَا) هو الابتداءُ.

٣- بِناءً على ذلك يكون الاسمُ المرفوعُ بعدَ (لَوْلَا) فاعلا عند الكوفيّين، ويكون مبتدأً عند البصريّين.

٤- يَرى الباحثُ أنَّ أبا البركاتِ الأنباريَّ لَمْ يُوَفَّقْ في تأييده للكوفيّين في مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد (لَوْلَا)؛ حيثُ إنَّه اعتمدَ رأيًا للكوفيّين غيرَ منسوبٍ، إضافةً إلى أنَّ الفرَّاءَ نفسَه وهو شيخ الكوفيّين قد رَدَّ هذا الرأيَ الذي اعتمده أبو البركات.

٥- الكوفيُّون لا يُجِيزُون تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عَليها، في حينِ أنَّ البصريّين يُجِيزُون ذلك.

٦- يُؤيِّدُ المُبَرِّدُ الكوفيّينَ في امتناعِ تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عَليها.

٧- بَدَا وعيُ أبي البركات بآراءِ سيبويه، كما بَدَا إنصافُه؛ حيثُ إنه على الرغم من تأييده للكوفيّين في مسألة القولِ في تقديمِ خبرِ (لَيْسَ) عَليها، فإنه يَرُدُّ زَعْمَ بعضِ الكوفيّينَ بأنَّ سيبويهِ لا يُجِيزُ تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عليها، فسيبويهِ ليس له نَصٌّ في هذه المسألة لا بالجواز ولا بالمنع.

٨- لَمْ يَرِدْ عن سيبويهِ نَصٌّ – على حدِّ علمِ الباحثِ- يُجيزُ تقديمَ خبرِ (لَيْسَ) عليها، أو يمنعُه.

٩- أَنْصَفَ أبو البركاتِ الأنباريَّ في تأييدِه للكوفيّين في امتناعِ تقديمِ خبرِ (لَيْسَ) عليها؛ وذلك لقوَّةِ حُجَّةِ الكوفيّين.

١٠- أَنَّ الكوفيّين يقولون بأصالةِ اللامِ الأُولى في (لَعَلَّ)، والبصريّين يقولون بزيادتِها.

١١- أنَّ (لَعَلَّ) و(عَلَّ) لُغَتَانِ، وهو الرأيُ الأسلمُ كما قال العُكْبَرِيُّ؛ ولذلك لم يَكنْ هناك داعٍ للخلافِ بين الكوفيّين والبصريّين حول أصالةِ اللامِ الأولى وزيادتها في (لَعَلَّ)؛ فكِلَا الرأيَيْنِ صحيحٌ إنْ شاء اللهُ.

١٢- أنَّ الكوفيّين يَمْنَعُونَ المصروفَ من صَرْفِه في ضرورة الشِّعْرِ،على حينِ أنَّ البصريّينَ لا يُجِيزُونَ ذلك، أمَّا الممنوعُ من الصرفِ فيجوزُ صَرْفُه في ضرورة الشِّعْرِ عند الفريقَيْنِ.

١٣- يُؤَيِّدُ أبو الحسنِ الأخفشُ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، وأبو القاسمِ بنُ بَرْهَان الكوفيّينَ في جوازِ مَنْعِ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ.

١٤- يُلاحِظُ الباحثُ أنَّ مسألةَ (مَنْعِ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورةِ الشِّعْرِ) هي المسألةُ الوحيدةُ التي يؤيِّدُ فيها أبو البركاتِ الكوفيّين لِعِلَّةٍ وهي كثرةُ النقلِ الذي خَرَجَ عن حُكْمِ الشذوذ، لا لقوةِ هذا النقلِ في القياس، أمَّا بقيَّةُ المسائل فكان تأييدُه للكوفيين مُطْلَقًا.

١٥- يرى الباحثُ أنَّه لا ضَيْرَ (يجب الأخذُ) مِنَ الأخذِ برأي الكوفيّين في تَرْكِ صَرْفِ ما ينصرفُ في ضرورة الشِّعْر؛ لثُبوت سماعِه، وقياسًا على صرفِ ما لا ينصرفُ في ضرورة الشِّعْر الذي أجمعَ عليه الفريقانِ.

١٦- يَرَى الكوفيُّون والأخفشُ مِنَ البصريّين أنَّ (الياءَ، والكافَ) في: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ، مع اختلاف العامل على النحو التالي:

أ- يَرَى الكوفيُّون أنَّ (الياءَ، والكافَ) في: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعِ فاعلٍ بـ(لَوْلَا)؛ وذلك بِنَاءً على ما أقرَّه الكوفيُّون في مسألة: (العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا).

ب-يَرَى الأخفشُ أنَّ (الياءَ، والكافَ) في: (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) في موضعِ رَفْعٍ بـ(بالابتداء).

١٧- يَرَى البصريُّون أنَّ (الياءَ، والكافَ) في (لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) في موضعِ جَرٍّ بـ(لَوْلَا).

١٨- يُخالِفُ المُبَرِّدُ الكوفيّين والبصريّين في مسألة: (هَلْ يُقَالُ: لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ؟)؛ حيْثُ إنَّه يرى أنَّه لا يجوز أنْ يُقَالَ: (لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ) ويجبُ أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَنَا، ولَوْلَا أَنْتَ) فيُؤْتَى بالضميرِ المُنْفَصِلِ، مُستشهدًا بقوله تعالى: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ).

١٩- أنَّ (لَوْلَا) حرفُ جَرٍّ زائدٌ عند البصريّينَ.

٢٠- الضميرُ في (لَوْلَايَ) و(لَوْلَاكَ) مرفوعٌ بـ(لَوْلَا) في اللفظِ وفي المحلِّ فاعلٌ عند الكوفيّينَ، على حين أنَّ للضمير عند البصريّينَ مَحَلَّيْنِ: مجرور في اللفظ بحرف الجرِّ الزائد (لَوْلَا)، مرفوع في المَحَلِّ بالابتداءِ.

٢١- يَرَى الكوفيُّون أنَّ اسمَ الإشارةِ أَعْرَفُ مِنَ العَلَمِ، على حين أنَّ البصريّين يرَوْنَ العكس.

٢٢- اختلف البصريُّون في ترتيب المعارفِ، وقد وَقَعَ اختلافُهم في الثلاثةِ المراتبِ الأولى (الضمير، والعَلَم، واسم الإشارة) أمَّا المرتبتان الرابعة (المعرَّف بأل) والخامسة (المضاف إلى إحدى المعارف السابقة) فلم يختلفوا فيهما.

٢٣- لَمْ يَرِدْ ذِكْرٌ للاسمِ الموصولِ ضمن المعارف عند قدماء البصريّين، فقد يُعَبِّرُون بالمُبْهَمِ عن اسم الإشارة والموصول كما ذَكَرَ ابنُ مالكٍ في شرح التسهيل _على الرغم من أنَّهم لمْ يُصَرِّحوا بذلك_.

٢٤- سَهَا أبو البركات في النقلِ عنِ ابن السراج في ترتيب المعارفِ.

٢٥- أنَّ ترتيب المعارف عند الكوفيّين يكون على النحو التالي: الضميرُ، واسمُ الإشارةِ، والعَلَمُ.

٢٦- الكوفيُّون يُجِيزُونَ الوقفَ بِنَقْلِ الحركةِ على المنصوبِ المُحَلَّى بـ(أل)، الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه، فيُقَالُ: (رَأَيْتُ البَكَرْ) بفتحِ الكافِ، على حين أنَّ البصريّين لا يُجِيزُونَ ذلك.

٢٧- أجمعَ الفريقانِ على جوازِ الوقفِ بِنَقْلِ الحركةِ على المرفوعِ المُحَلَّى بـ(أل)، الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه، فيُقَالُ: (هذا البَكُرْ) بالضمِّ، وكذلك المجرور المُحَلَّى بـ(أل)، الساكنِ ما قَبْلَ آخِرِه، فيُقَالُ: (مَرَرْتُ بِالبَكِرْ) بالكسر.

قائمةُ المصادر والمَراجع:

أولا- المصادر:

١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، للأنباريّ (الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت ٥٧٧هـ) ومعه كِتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

ثانياً- المراجع:

٢- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، ت ٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة د: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣- أشعار الشعراء الستة الجاهليّين (اختيارات من الشعر الجاهلي، المختار من شعر امرئ القيس، وعلقمة بن عبدة، والنابغة، وزهير، وطرفة، وعنترة العبسيّ) للأعلم الشنتمري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، ت ٤٧٦هـ) شرح وتعليق الأستاذ: محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي بشارع المشهد الحسيني رقم ١٨، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٤- الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف بمصر، (د.ت).

٥- الأصول في النحو لابن السَّرَّاج (أبي بكر محمد بن سَهْل النحوي البغدادي، ت ٣١٦هـ) تحقيق د: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٦- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل، ت ٣٣٨هـ) تحقيق د: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، ومكتبة

النهضة العربية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري (الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة د: جودة مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت).

٨- أمالي ابن الشَّجَرِيّ (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحَسَنِي العلوي، ت ٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة د: محمود محمد الطناحي، ط١، مطبعة المدني، ومكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله، ت ٧٦١هـ) ومعه كتاب (عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط) (د.ت).

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس لمُرتضى الزَّبيدي (محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، ت ١٢٠٥هـ)، مطبعة حكومة الكويت- الكويت ١٣٦٩هـ/ ١٩٦٩م.

١١- التَّبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين للعُكْبَري (أبي البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦هـ) تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٢- تفسير البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسي (محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ) دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض، شارك في تحقيقه د: زكريا عبد المجيد النوتي، ود: أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٣- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ودار الكتاب العربي، ومكتبة الخانجي بالقاهرة ١٣٨٤: ١٣٩٦هـ/ ١٩٦٤: ١٩٧٦م، (د.ط).

١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُراديّ (الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم، ت ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٥- الجَنَى الداني في حروف المعاني للمُرادي (الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ)، تحقيق د: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٦- حاشية الشمني/ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني (تقي الدين أحمد بن محمد، ت ٨٧٢هـ) ج١ المطبعة البهية بمصر، وج٢ بمطبعة محمد أفندي مصطفى، (د.ط)، (د. ت).

١٧- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين، (د.ط)، (د. ت).

١٨- خِزَانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٩- الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، تحقيق: محمد على النجار، المكتبة العلمية، د.ت.

٢٠- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام للنووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان

١٩٩٧م.

٢١- ديوان أبي دَهْبَلٍ الجُمَحِيّ رواية أبي عمرٍو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، ط١، مطبعة القضاء في النجف الأشرف ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٢٢- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس بن جندل، ت ٧هـ)، تحقيق: محمد حسين، الإسكندرية، ١٩٥٠م.

٢٣- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السُّكَّرِي (ت ٢٧٥هـ) دراسة وتحقيق د. أنور عليان أبو سويلم، ود. محمد علي الشوابكة، ط١، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين- الإمارات العربية المتحدة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٤- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عُنِيَ بتحقيقه د: عِزَّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم السوري، دمشق ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م، (د.ط).

٢٥- ديوان حسان بن ثابت، حقَّقه وعلَّق عليه د: وليد عرفات، دار صادر، بيروت ٢٠٠٦م، (د.ط).

٢٦- ديوان الحماسة لأبي تمام، اتزم طبعَه: الشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي، طُبِعَ بمطبعة التوفيق بشارع كلوت بك بمصر سنة ١٣٢٢هـ.

٢٧- ديوان ذي الإصبَعِ العَدْوَانِيّ (حُرْثَانَ بنِ مُحَرّث، ت نحو ٢٢ أو ٢٥هـ) جمعه وحققه: عبد الوهَّاب محمد علي العَدْوَانِيّ ومحمد نائف الدُّلَيْمِي، مطبعة الجمهور، الموصل ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، (د.ط).

٢٨- ديوان شِعْرِ عَدِيّ بنِ الرِّقَاعِ العَامِلِيّ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب الشيباني (ت ٢٩١هـ) تحقيق د: نوري حمودي القيسي، ود: حاتم صالح الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (د.ط).

٢٩- ديوان الشَّمَّاخ بن ضِرَار الذبياني، حقَّقه وشَرَحَه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م، (د.ط).
٣٠- ديوان طَرَفة بن العبد شَرْحُ الأعلمِ الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب، ولطفي الصقَّال، ط٢، المؤسسة العربية والدراسات والنشر ببيروت، ودائرة الثقافة والفنون بدولة البحرين ٢٠٠٠م.
٣١- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمعه وحقَّقه د: يحيي الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
٣٢- ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيَّات، تحقيق وشرح د: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٣٣- ديوان العجاج، روايةُ عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي وشَرْحُه، تحقيق د: عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق، توزيع مكتبة أطلس – دمشق ١٩٧١م، (د.ط).
٣٤- ديوان عَدِيّ بن الرِّقَاع العامليّ (عَدِيّ بن زيد بن مالك، ت ٩٥هـ) جمع وشرح ودراسة د: حسن محمد نور الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٣٥- ديوانا عُرْوَةَ بْنُ الْوَرْدِ، والسَّمَوْأَلِ، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٣٦- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له الأستاذ: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٣٧- رسالة الصَّاهل والشَّاحِج لأبي العلاء المعري (أحمد بن عبد الله بن سليمان، ت ٤٤٩هـ)، تحقيق د: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٣٨- الزهد والرقائق لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٨٦هـ.
٣٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور

المالقي (ت ٧٠٢هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ط)، (د.ت).

٤٠- السنن الكبير لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المحقق: مركز هجر للبحوث والدراسات، ط١، دار هجر، القاهرة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٤١- شَرْحُ أبيات سِيْبَوَيْهِ لابنِ السِّيرافيّ (أبي محمد يوسف بن المَرْزُبان السّيرافيّ، ت ٣٨٥هـ)، حققه وقَدَّم له د: محمد علي سلطاني، ط١، دار العصماء، سورية، دمشق، براكمة ١٤٢٩هـ/ ٢٠١٠م.

٤٢- شَرْحُ أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) حقَّقه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقَّاق، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.

٤٣- شَرْحُ الأَشموني على ألفية ابن مالك المُسَمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حقَّقه وشرحَ شواهدَه: مُحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

٤٤- شَرْحُ الأَشموني على ألفية ابن مالك المُسَمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حقَّقه: مُحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٤٥- شَرْحُ التسهيل لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ) تحقيق د: عبد الرحمن السيد، ود: محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر – الجيزة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٤٦- شَرْحُ التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرح للشيخ خالد ابن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) على: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت

٧٦١هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٧- شَرْحُ ديوان الحماسة للمرزوقي (أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن، ت ٤٢١هـ)، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٤٨- شَرْحُ الرضيّ على الكافية لرضيّ الدين الأستراباذي (محمد بن الحسن، ت ٦٨٨هـ) من عمل: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ١٩٩٦م.

٤٩- شَرْحُ شافية ابن الحاجب لرضيّ الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن النَّحويّ، ت نحو ٦٨٦هـ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، حقَّقهما، وضبط غريبَهما وشرح مبهمَهما الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، (د. ط).

٥٠- شَرْحُ الكافية الشافية لابن مالكٍ (جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي، ت ٦٧٢هـ) حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥١- شَرْحُ شِعْر زهير بن أبي سلمى لأبي العباس ثعلب، تحقيق د: فخر الدين قباوة، ط٣، مكتبة هارون الرشيد، دمشق – سورية ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٥٢- شَرْحُ ابن عَقِيل (عبد الله بن عَقِيل العَقِيلي، المصري، الهَمْداني، ت ٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٣- شَرْحُ كتاب سيبويه للسِّيرافي (أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان،

ت ٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٥٤- شَرْحُ كتاب سيبويه للسِّيرافي (أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان، ت ٣٦٨هـ) ج٢، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.

٥٥- شَرْحُ المفصّل للزمخشريّ، تأليف: ابن يعيش (موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت ٦٤٣هـ) قدَّم له ووضع هوامشه د: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٦- شَرْحُ المفصّل لابن يعيش (موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، ت ٦٤٣هـ) صُحِّح وعُلِّق عليه حواشي نفسية بعد مراجعته على أصول خطيَّة بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، عُنِيَتْ بطبعه ونشره بأمر المشيخة: إدرة الطباعة المنيرية بمصر، بشارع الكحكيين نمرة ١، (د.ط)، (د.ت).

٥٧- شِعْرُ الأحوص الأنصاري، جمعه وحقَّقه: عادل سليمان جمال، ط ٢، مطبعة المدني، ومكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٥٨- شِعْرُ الأخطل (أبي مالك غيَّاث بن غوث التغلبي، ت ٩٠هـ) صنعة السُّكَّريّ، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق د: فخر الدين قباوة، ط٤، دار الفكر بدمشق – سورية، ودار الفكر المعاصر ببيروت – لبنان ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٥٩- شِعْرُ العُجَير السَّلُوليّ، صنعة: محمد نايف الدليمي، مجلة المورد، مج ٨، عدد١، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص ٢٠٧: ٢٤٢.

٦٠- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ) : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري

النيسابوري، المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل، ط١، دار التأصيل، القاهرة ٢٠١٤م.

٦١- الكامل للمبرد (الإمام أبي العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ) حقَّقه، وعلَّق عليه، وصنع فهارسه د: محمد أحمد الدالي، ط ٣، مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٢- كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لـ (عبد اللطيف بن أبي بكر الشُّرْجيّ الزَّبيديّ، ت ٨٠٢هـ) تحقيق: د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦٣- كِتَابُ سِيْبَوَيْهِ (أبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، ت حوالي ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٤- كِتَابُ الشِّعْر أو شرح الأبيات المُشكِلَةِ الإعراب لأبي عليٍّ الفارسيّ (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ت ٣٧٧هـ) تحقيق وشرح د/ محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٥- كِتَابُ فُرْحة الأديب في الرَّدّ على ابن السِّيرافيّ في شرح أبيات سِيْبَوَيْهِ لأَبِي محمد الأعرابيّ الملَّقب بالأسودِ الغُنْدِجَانِيّ (كان موجودا سنة ٤٣٠هـ)، حقَّقه وقدَّم له د: محمد علي سلطاني، مطبعة دار الكتاب، دمشق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، (د.ط).

٦٦- الكشَّاف عن حقائقِ غوامضِ التنزيلِ، وعُيونِ الأقاويلِ، في وجوهِ التأويلِ للزَّمخشريّ جارِ الله (أبي القاسم محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرَينِ، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦٧- اللُّباب في علل البناء والإعراب للعُكْبَريّ (أبي البقاء عبد الله بن الحسين،

ت ٦١٦هـ) الجزء الأول تحقيق: غازي مختار طليمات، والجزء الثاني تحـ د: عبد الإلـه نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر دمشق – سورية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٦٨- لسان العرب لابن منظور (أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ) دار صادر، بيروت، (د.ط) (د.ت).

٦٩- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ) تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٥، (د.ط).

٧٠- مجاز القرآن، صنعةُ: أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنَّي التيميّ، (ت ٢١٠هـ) عارضه بأصوله، وعلَّق عليه د: محمد فؤاد سَزكين، دار غريب للطباعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٧١- مَجْمَع الأمثال للميداني (أبي أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري، ت ٥١٨هـ) حقَّقه وفصَّله، وضبط غرائبَه، وعلَّق على حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م، (د.ط).

٧٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، ط١، مكتبة القدسي، القاهرة ١٩٩٤م.

٧٣- المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيْدَه (أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَه المرسي، ت ٤٥٨هـ) تحقيق د: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٤- المخصص لابن سِيْدَه (أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، ت ٤٥٨هـ) ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٣٢١هـ.

٧٥- مدرسة الكوفة ومنهجُها في دراسة اللغة والنحو: د/ مهدي المخزومي،

ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

٧٦- معاني الحروف للرُّمَّاني (أبي الحسن عليّ بن عيسى، ت ٣٨٤هـ) تحقيق د: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة- المملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٧٧- معاني القرآن للفراء (أبي زكريا يحيي بن زياد، ت ٢٠٧هـ) ط٣، عالم الكتب، بيروت – لبنان ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٨- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (أبي إسحق إبراهيم بن السَّرِي، ت ٣١١هـ) شرح وتحقيق د: عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت – لبنان ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧٩- معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار سعد الدين، دمشق- سورية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٠- معجم شواهد العربية: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت).

٨١- معجم شواهد النَّحو الشعرية: حنَّا جميل حداد، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٨٢- المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٨٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ت ٧٦١هـ) تحقيق وشرح د: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٨٤- المقتضب للمبرد (أبي العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٨٥- المُنْصِف شرح تصريف المازني لابن جني (أبي الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ) تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، ط ١، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة ١٩٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٨٦- النقائض (نقائض جرير والفرزدق) لأبي عُبيدة معمر بن المثنَّي التيميّ البصري (ت ٢٠٩هـ) وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٨٧- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأعلم الشنتمري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، ت ٤٧٦هـ) دراسة وتحقيق الأستاذ: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، (د.ط).

٨٨- هَمْعُ الهوامع في شرح الجوامع للسيوطي (الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٨٩- الورقة لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجرَّاح، تحقيق: د/ عبد الوهاب عزام، وعبد الستار أحمد فراج، ط٣، دار المعارف، (د.ت).